



مركز الميزان لحقوق الإنسان
Al Mezan Center for Human Rights

التقرير السنوي الرابع حول

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
في قطاع غزة لعام ٢٠٠٧

ابريل ٢٠٠٧

الفهرس

| | |
|----|---|
| ٤ | مقدمة |
| ٥ | الفصل الأول |
| ٥ | الحق في السكن الملائم |
| ٥ | مقدمة |
| ٦ | الحالة الديموغرافية في قطاع غزة: المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي |
| ٧ | التركيب الأسري |
| ٩ | ظروف السكن |
| ٩ | شيكات الصرف الصحي |
| ١٠ | المياه في قطاع غزة |
| ١٠ | المباني والوحدات السكنية |
| ١١ | انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحق الفلسطينيين في السكن الملائم |
| ١٣ | أثر حالة الانفلتات الأمنية والافتتال الداخلي على الحق في السكن الملائم خلال عام ٢٠٠٧ |
| ١٥ | دور وزارة الأشغال العامة والإسكان في تعزيز الحق في السكن الملائم |
| ١٥ | مشاريع وزارة الأشغال العامة والإسكان التي تعطلت جراء الحصار |
| ١٦ | دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين |
| ١٧ | مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية المقرر تنفيذها في مخيمات اللاجئين عام ٢٠٠٧ |
| ١٨ | الفصل الثاني |
| ١٨ | الحق في العمل |
| ١٨ | مقدمة |
| ١٨ | القوى العاملة |
| ١٩ | العاملون |
| ٢٠ | البطالة |
| ٢٢ | الأجور |
| ٢٢ | الفقر |
| ٢٢ | الإعالة |
| ٢٢ | الأسعار وإنفاق الأسر |
| ٢٣ | المساعدات الإنسانية |
| ٢٤ | أثر إغلاق المعابر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية |
| ٢٥ | قطاع التجارة |
| ٢٦ | قطاع الصناعة |
| ٢٦ | قطاع الزراعة |
| ٢٧ | القطاع المصرفي |
| ٢٧ | قطاع البناء |
| ٢٨ | قطاع الطاقة والوقود |
| ٢٨ | أثر سياسة قطع الرواتب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية |
| ٣١ | الفصل الثالث الحق في الصحة |
| ٣١ | مقدمة |
| ٣٢ | الوضع الصحي في قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٧ |
| ٣٢ | الرعاية الصحية الأولية |
| ٣٤ | الرعاية الصحية الثانوية |
| ٣٥ | خدمات المنظمات الصحية الأهلية على صعيد الرعاية الصحية الثانوية |
| ٣٥ | الأدوية والمستلزمات (المهمات الطبية) |
| ٣٦ | المستلزمات (المهمات) الطبية |
| ٣٦ | تبرعات الأدوية والمهمات الطبية من الدول المانحة والمنظمات الدولية |
| ٣٦ | آثار نقص الدواء والمستلزمات (المهمات) الطبية في وزارة الصحة |
| ٣٧ | دور وكالة الغوث الصحية في أعمال حق الفلسطينيين في الرعاية الصحية في قطاع غزة |
| ٣٧ | واقع الصحة البيئية لمخيمات اللاجئين في قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٧ |
| ٣٧ | صحة الطفل |
| ٣٨ | الوضع التغذوي للأطفال |
| ٣٩ | خدمات الرعاية الصحية الأولية الحكومية للأطفال أقل من ٣ سنوات |
| ٣٩ | خدمات الرعاية الصحية التي قدمتها وكالة الغوث للأطفال حديثي الولادة والرضع خلال عام ٢٠٠٧ |
| ٤٠ | الفصل الرابع الحق في التعليم |
| ٤٠ | مقدمة |
| ٤٠ | مؤشرات تعليمية عامة |
| ٤١ | معدلات معرفة القراءة والكتابة |
| ٤٢ | الرسوب والتسرب |

| | |
|----|--|
| ٤٣ | الزامية التعليم ومجانيته..... |
| ٤٤ | قطاع التعليم العام..... |
| ٤٤ | رياض الأطفال..... |
| ٤٥ | التعليم العام..... |
| ٤٧ | أهم الإشكاليات التي واجهت التعليم العام خلال العام ٢٠٠٧..... |
| ٤٨ | التعليم والتدريب المهني والتقني..... |
| ٥٠ | أهم المعوقات التي تواجه التعليم والتدريب التقني والمهني..... |
| ٥٠ | التعليم العالي..... |
| ٥٤ | أثر الحصار في حرمان الطلاب من التعليم في الخارج..... |
| ٥٥ | الفصل الخامس حق المشاركة في الحياة الثقافية..... |
| ٥٥ | مقدمة..... |
| ٥٥ | المؤسسات الثقافية..... |
| ٥٦ | المراكز الثقافية..... |
| ٥٩ | المكتبات العامة..... |
| ٥٩ | الأنشطة الثقافية للمكتبات..... |
| ٥٩ | دور النشر والتوزيع..... |
| ٦٠ | المسارح..... |
| ٦١ | السينما..... |
| ٦١ | المتاحف..... |
| ٦١ | الإعلام..... |
| ٦٢ | المحطات الإذاعية والتلفزيونية..... |
| ٦٣ | الصحف..... |
| ٦٣ | أثر الحصار والاعتداءات الإسرائيلية على الأوضاع الثقافية..... |
| ٦٤ | أثر الانفلات الأمني على الأوضاع الثقافية..... |
| ٦٥ | الجهات الحكومية التي تقدم الخدمات الثقافية والإعلامية..... |
| ٦٦ | الخاتمة..... |

مقدمة

تعتبر حقوق الإنسان بصفة عامة مجموعة مبادئ وقواعد أنشأها العقد الاجتماعي الذي يجمع الناس جميعاً في إطار الأسرة البشرية الكبيرة، دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو القومية أو اللغة أو لون البشرة أو الموقع الجغرافي، وذلك انطلاقاً من مبدأ وحدة حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة أو الانتقاص أو التقسيم. فهي تعبر عن ما للإنسان من كرامة أصيلة، وحقوق يكتسبها بشكل طبيعي حين ولادته.

يرتب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التزامات قانونية على الدول الأطراف فيه تجاه حقوق الإنسان، حيث تنص الفقرة الأولى من المادة ٢ على " أن تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بأن تتخذ، بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكة إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصاً سبيل اعتماد تدابير تشريعية".^١ حتى عندما يثبت أن الموارد المتاحة غير كافية، تظل الدولة الطرف ملزمة بالعمل الجاد على ضمان التمتع، على أوسع نطاق ممكن، بالحقوق ذات الصلة في ظل الظروف السائدة، علاوة على ذلك، فإن الالتزامين برصد مدى التمتع بالحقوق المعترف بها في العهد، وعلى الأخص عدم التمتع، وباستنباط استراتيجيات وبرامج للنهوض بها، هما التزامان لا يزولان بأي شكل نتيجة لقيود الموارد.^٢ هذا ويقع أيضاً على المجتمع الدولي برمته مسؤولية حماية حقوق الإنسان وضمان احترامها والتمتع بها، خاصة الأطراف الموقعة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

شهد العام ٢٠٠٧ متغيرات كبيرة على الساحة الفلسطينية، سيما قطاع غزة الذي عاش وضعاً خطيراً وغير مسبوق تمثل في اقتتال داخلي عنيف بين حركتي فتح وحماس أسفر عن حسم عسكري نفذته حركة حماس واستولت فيه على كافة المقرات الأمنية والرسمية للسلطة الفلسطينية ورفضت قبول إقالة رئيس السلطة لحكومة الوحدة الوطنية (الحادية عشر) واستمر رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية في القيام بأعمال رئيس الحكومة وتعيين أعضاء جدد فيها في الوقت الذي قام فيه الرئيس محمود عباس بتشكيل حكومة طوارئ فلسطينية برئاسة الدكتور سلام فياض ثم تكليفه بتشكيل حكومة تسيير أعمال.

هذا الوضع الصعب الذي عاشته الأراضي الفلسطينية جراء الاقتتال الداخلي والحسم العسكري إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي تصعد منذ ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٧ بعد قرار الحكومة الإسرائيلية اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً، ساهم بشكل جوهري وخطير في تدهور حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة لاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يحاول تقرير حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ٢٠٠٧، أن يرصد الأثر الذي ترتب على تداعي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القطاع، عبر خمسة فصول هي: الحق في السكن اللائق، الحق في العمل، الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، ثم يجمل التقرير في نهايته مجموعة من التوصيات.

^١ علاء قاعد: نحو أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(القدس: الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة)(القانون)، ٢٠٠٠ (ص ١٢).

^٢ المرجع السابق، ص ١٣

الفصل الأول

الحق في السكن الملائم

مقدمة

الحق في السكن الملائم من الحقوق الأساسية التي أكدت عليها الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وهو من الحقوق الكاشفة لمدى انطباق الحقوق الأساسية الأخرى كالحق في الحياة والحق في الصحة، وهو بذلك من الحقوق التي تعتبر مؤشرات معياراً مهماً لمدى انطباق شروط حياة الناس لمعايير حقوق الإنسان، ارتباطاً بمبدأ "تكاملية" حقوق الإنسان التي هي وفق هذا المبدأ غير قابلة للتجزئة أو الانتفاص.

عندما نتحدث عن "السكن الملائم" نقصد توفر مسكن مناسب لاحتياجات العائلة، تتوفر فيه الشروط الصحية من تهوية وإنارة طبيعية، موصول بشبكة الصرف الصحي، ومزود بالمياه الصالحة للشرب والكهرباء بما يفي باحتياجات ساكنيه.

لقد أكدت الشريعة الدولية لحقوق الإنسان على الحق في السكن الملائم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث ورد في المادة رقم ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لكل شخص حق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية" وتضيف المادة في حديثها عن شروط المستوى المعيشي الذي يجب أن يتوفر لكل إنسان دون تمييز "له الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترميل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه". كما جاء في البند الأول من المادة الحادية عشرة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "إقرار الدول بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية".

سيقوم التقرير في هذا الفصل باستعراض أهم المؤشرات السكانية للفلسطينيين من سكان قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧، وهي تتضمن معلومات حول السكان وظروفهم السكنية بما يشمل، عدد السكان، والوحدات السكنية الجديدة التي تم بناؤها خلال عام ٢٠٠٧، وحالة المساكن بشكل عام، والمرافق العامة، والصرف الصحي والنظافة، بالإضافة إلى استعراض أهم المعوقات التي حالت دون إتمام المشاريع السكنية التي أقرتها وزارة الأشغال العامة والإسكان ووكالة الغوث خلال عام ٢٠٠٧.

يعتبر الحق في السكن الملائم من الحقوق التي حرم الفلسطينيون من التمتع بها على مر سنين قضيتهم الطويلة، ولعل انتهاك هذا الحق كان هو أساس نشوء قضية فلسطين، حيث تعرض هذا الحق لانتهاك دائم في فلسطين منذ نكبة عام ١٩٤٨ وما صاحبها من تهجير لمليون ونصف مليون فلسطيني من مدنهم وقراهم إلى الدول العربية المحيطة بفلسطين وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ليعيشوا في ظل ظروف معيشية وسكنية غاية بالأسفة بكل ما للكلمة من معنى.

كما أدت السياسات التي انتهجتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد احتلال الضفة والقطاع عام ١٩٦٧، بما تشمل من مصادرة الأراضي ووضع المعوقات أمام التوسع الطبيعي للتجمعات العمرانية الفلسطينية، وفرض قيود على تشييد الفلسطينيين لمبان جديدة وتطويرهم لتلك القائمة أو ترميمها، وقد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية تصعيداً غير مسبوق منذ بدء الصراع العربي الإسرائيلي في سياساتها القمعية بحق السكان الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث قامت باستهداف مئات المنازل بالهدم والتجريف والقصف، ودمرت أحياء فلسطينية كاملة وأفرغتها من ساكنها، وشردهم مرة جديدة.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن "الحق في السكن الملائم" بمفهومه الواسع يتجاوز توفر المأوى فحسب، إلى شروط العيش في هذا المأوى، وإن كان يتحقق في هذا المأوى كفاية في الأمن والسلامة، وسهولة الوصول إلى سبل العيش المختلفة.

لقد حالت سياسات الاحتلال الإسرائيلي بين الفلسطينيين وبين تمتعهم بحقهم في السكن الملائم الذي كلفته الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، ومن نافلة القول أن العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تتخذ من المناطق العسكرية السكنية الفلسطينية مسرحاً لها، بالإضافة إلى العوائق التي تضعها سلطات الاحتلال في وجه قدرة الفلسطينيين على ممارسة حياتهم الطبيعية بما فيها من حرية التنقل والتواصل فيما بين مدنهم وقراهم والتبادل الاقتصادي مع العالم الخارجي، أفقد أماكن ساكنهم كل شروط الاستقرار والعيش الآمن.

الحالة الديموغرافية في قطاع غزة:

يعيش سكان قطاع غزة الذي تبلغ مساحته الإجمالية حوالي ٣٦٠ كم مربع، في سبعة مدن، عشرة قرى، وثمانية مخيمات، وقد بلغ عددهم حتى نهاية عام ٢٠٠٧، (١,٤١٦,٥٣٩) نسمة بحسب النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ويتميز القطاع بكثافة سكانية هي الأعلى في العالم حيث وصلت في نهاية ٢٠٠٧ إلى (٣٩٣٥) نسمة لكل كيلو متر المربع الواحد* وهي في ارتفاع مستمر في ظل معدل نمو يعتبر من الأعلى على مستوى العالم يصل إلى حوالي (٤%) في الوقت الذي ينمو فيه العالم سنوياً بنسبة لا تتجاوز (٤,١%) فقط. ويشكل سكان قطاع غزة ما نسبته (٣٧,٧%) من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، الذين بلغ تعدادهم بحسب بيانات الجهاز المركز للإحصاء حتى نهاية عام ٢٠٠٧، (٣,٧٦١,٦٤٦).

ويتركز أكثر من ثلثي سكان القطاع في محافظة غزة، التي تقطن الغالبية العظمى من سكانها داخل مدينة غزة، حيث بلغ عدد سكان المحافظة (٤٩٦,٤١٠) نسمة، ما نسبته (٣٥%) من مجمل سكان القطاع، أما باقي سكان القطاع فيتوزعون على النحو التالي: محافظة شمال غزة (٢٧٠,٢٤٥) نسمة (١٩,١%)، محافظة دير البلح (٢٠٥,٥٣٤) نسمة (١٤,٥١%)، محافظة خان يونس (٢٧٠,٩٧٩) نسمة (١٩,١٣%)، محافظة رفح (١٧٣٣٧١) (١٢,٢٤%).

يبلغ عدد الذكور من سكان القطاع (٧١٨,٧٠٨) نسمة، أي حوالي (٥٠,٧٠%) من السكان، بينما يبلغ عدد الإناث (٦٩٧,٨٣١) نسمة، أي حوالي (٤٩,٣٠%) من السكان.

نسبة الذكور إلى الإناث في جميع محافظات القطاع قريبة من النسبة العامة مع وجود بعض التباينات الطفيفة، ففي محافظة شمال غزة تبلغ نسبة الذكور إلى نسبة الإناث داخل المحافظة (٥٠,٩٢%/٤٩,٠٨%)، محافظة غزة (٥٠,٨٦%/٤٩,١٤%)، دير البلح (٥٠,٤١%/٤٩,٥٩%)، خان يونس (٥٠,٧٧%/٤٩,٢٣%)، رفح (٥٠,٤٥%/٤٩,٥٥%).

جدول (١) عدد السكان في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ٢٠٠٧

| متوسط حجم الأسرة | نسبة الجنس | الأسر | | السكان | | | | | | المنطقة |
|------------------|------------|--------|---------|-------------|-----------|--------|------------|--------|-----------|--------------------|
| | | | | كلا الجنسين | | إناث | | ذكور | | |
| | | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | |
| ٥,٨ | ١٠٣,٠ | ١٠٠,٠ | ٦٤٦,٧٥٥ | ١٠٠ | ٣,٧٦١,٦٤٦ | ١٠٠ | ١,٠٨٥٣,٢١٤ | ١٠٠ | ١,٩٠٨,٤٣٢ | الأراضي الفلسطينية |
| ٦,٥ | ١٠٣,٠ | ٣٣,٩ | ٢١٩,٢٢٢ | ٣٧,٧ | ١,٤١٦,٥٣٩ | ٣٧,٧ | ٦٩٧,٨٣١ | ٣٧,٧ | ٧١٨,٧٠٨ | قطاع غزة |

جدول (٢) عدد السكان والأسر في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة ٢٠٠٧

| متوسط حجم الأسرة | نسبة الجنس | الأسر | | السكان | | | | | | المحافظة |
|------------------|------------|--------|---------|-------------|-----------|--------|------------|--------|-----------|--------------------|
| | | | | كلا الجنسين | | إناث | | ذكور | | |
| | | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | |
| ٥,٨ | ١٠٣,٠ | ١٠٠,٠ | ٦٤٦,٧٥٥ | ١٠٠,٠ | ٣,٧٦١,٦٤٦ | ١٠٠,٠ | ١,٠٨٥٣,٢١٤ | ١٠٠,٠ | ١,٩٠٨,٤٣٢ | الأراضي الفلسطينية |
| ٦,٥ | ١٠٣,٠ | ٣٣,٩ | ٢١٩,٢٢٢ | ٣٧,٧ | ١,٤١٦,٥٣٩ | ٣٧,٧ | ٦٩٧,٨٣١ | ٣٧,٧ | ٧١٨,٧٠٨ | قطاع غزة |
| ٦,٧ | ١٠٣,٧ | ٦,٢ | ٤٠,٢٦٢ | ٧,٢ | ٢٧٠,٢٤٥ | ٧,٢ | ١٣٢,٦٤٩ | ٧,٢ | ١٣٧,٥٩٦ | شمال غزة |
| ٦,٥ | ١٠٣,٥ | ١١,٩ | ٧٦,٨١٠ | ١٣,٢ | ٤٩٦,٤١٠ | ١٣,٢ | ٢٤٣,٩٤٦ | ١٣,٢ | ٢٥٢,٤٦٤ | غزة |
| ٦,٤ | ١٠١,٦ | ٥,٠ | ٣٢,٠٨٣ | ٥,٥ | ٢٠٥,٥٣٤ | ٥,٥ | ١٠١,٩٢٨ | ٥,٥ | ١٠٣,٦٠٦ | دير البلح |
| ٦,٣ | ١٠٣,١ | ٦,٧ | ٤٣,٢٠٣ | ٧,٢ | ٢٧٠,٩٧٩ | ٧,٢ | ١٣٣,٤٠٢ | ٧,٢ | ١٣٧,٥٧٧ | خانيونس |
| ٦,٥ | ١٠١,٨ | ٤,١ | ٢٦,٨٦٤ | ٤,٦ | ١٧٣,٣٧١ | ٤,٦ | ٨٥,٩٠٦ | ٤,٦ | ٨٧,٤٦٥ | رفح |

* ٣٩٣٤,٨٣ = ٣٦٠ كم² ÷ نسمة

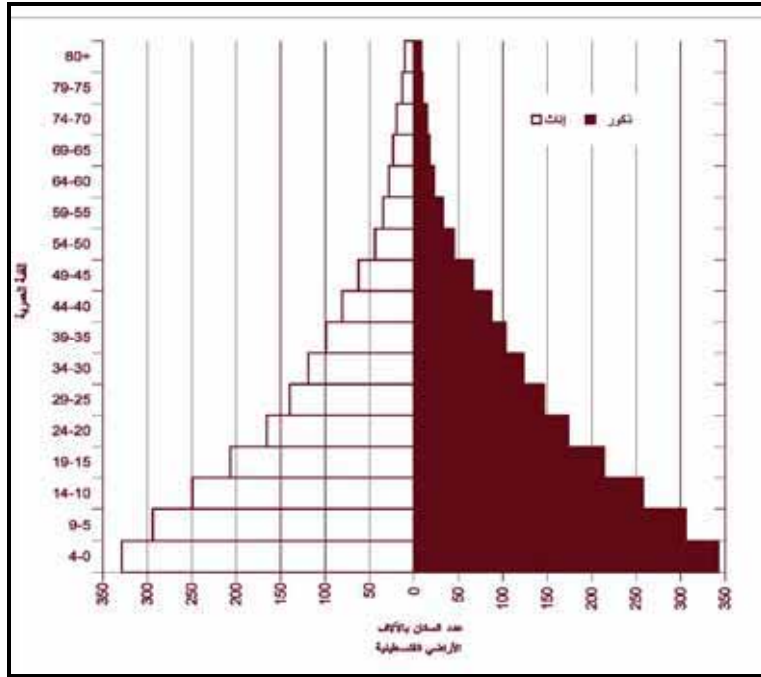
³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام ٢٠٠٧، المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد (السكان، المباني، المساكن، المنشآت). رام الله-فلسطين.

⁴ المرجع السابق

المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي

ما زال المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، حيث بلغ عدد الأطفال حتى نهاية عام ٢٠٠٧، حوالي (١,٩٠٠,٠٠٠) طفل تحت سن ١٨ عاماً، أي حوالي ٥٠,٥١% من مجموع السكان. كما ويشكل الأطفال دون سن ١٥ عاماً (٤٥%) من مجموع السكان، ويبلغ عدد الأطفال على مقاعد الدراسة في المدارس (١,١٠٣,٨٠١) طالب وطالبة، نصفهم من الإناث، أي أن ما يقرب من ثلث السكان هم من طلاب المدارس بمراحلها المختلفة. كما يشكل المراهقون (١٥-١٩ سنة) ١٢,٤% من مجموع السكان، بواقع ١٢% في الضفة الغربية و ١٣,٢% في قطاع غزة. وتعتبر الأسرة الفلسطينية مبكرة النشوء، حيث أن معدل عمر الأنثى عند الزواج الأول يبلغ ١٩ عاماً، ومعدل عمر الرجل عند الزواج الأول ٢٥ عاماً. هذه النسب تؤشر إلى أن معدلات الخصوبة مازالت مرتفعة في

الأراضي الفلسطينية وفي قطاع غزة على وجه التحديد رغم تراجعها عن العقد الماضي، فالمجتمع الفلسطيني مجتمع فتي يمتاز بقاعدة عريضة لهرمه السكاني^٥.



الهيم السكاني في الأراضي الفلسطينية – منتصف عام ٢٠٠٦^٦

التركيب الأسري

تظهر المؤشرات لعام ٢٠٠٦، أن غالبية الأسر الفلسطينية هي أسر نووية، (تشمل الزوج والزوجة دون أطفال، الزوج والزوجة وأبناءهم غير المتزوجين، الأب أو الأم منفردين وأطفالهم غير المتزوجين).^٧ وتمتاز الأسرة الفلسطينية بأنها أسرة كبيرة بالمقارنة بمعدل حجم الأسر في دول العالم المختلفة، فيبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة الفلسطينية في الأراضي المحتلة (٥,٨) فرداً للأسرة الواحدة، يرتفع المعدل بشكل ملحوظ في قطاع غزة ليصل إلى (٦,٥) بينما يبلغ في الضفة الغربية (٥,٥) فرداً للأسرة الواحدة. ومع أن هذا التقرير غير معني بدراسة الخواص السوسولوجية للمجتمع الفلسطيني، وهو بالتالي لا يستطيع أن يعطي إجابة شافية عن سبب هذا التفاوت، إلا أنه قد يعزى للعوامل التالية:

١- التفاوت في مستوى التحضر بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

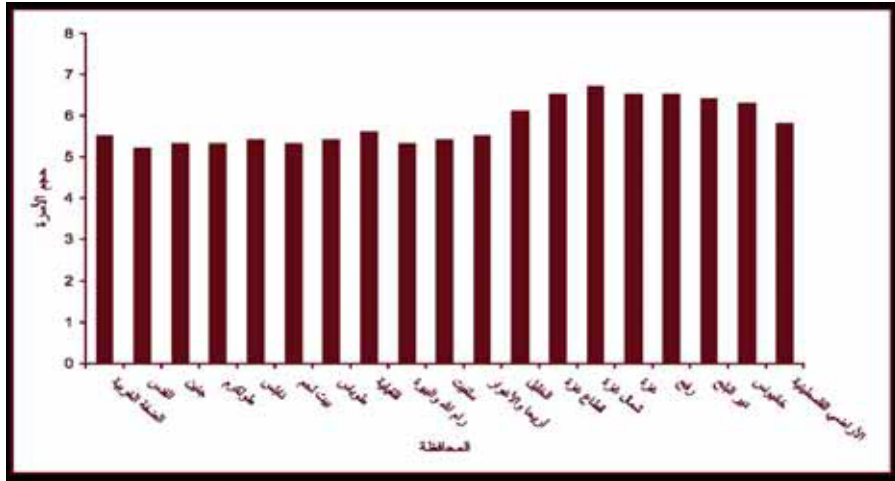
^٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨. التقرير السنوي - ٢٠٠٨ أطفال فلسطين. قضايا وإحصاءات. سلسلة إحصاءات الطفل (رقم ١١). رام الله- فلسطين.

^٦ المرجع السابق.

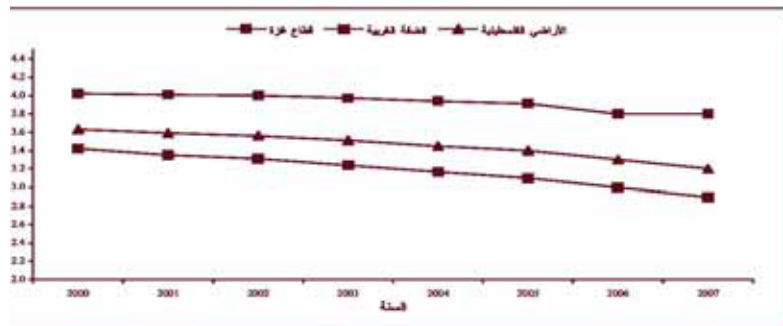
^٧ المرجع السابق.

- ٢- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، وكما بات معلوماً تزداد معدلات الولادة في المجتمعات التي تعاني من بنى اجتماعية متخلفة.
- ٣- اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية لآلاف الشبان الفلسطينيين، ويقضي بعضهم مدداً طويلة في المعتقلات الإسرائيلية، الأمر الذي له أن يقلل من فرص تكوينهم لأسر كبيرة.

ونشير إلى أن معدل حجم الأسرة داخل قطاع غزة غير ثابت، ويتفاوت بين محافظة وأخرى، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة في محافظة شمال غزة (٦,٧) فرداً للأسرة الواحدة، تليها محافظات غزة ورفح حيث بلغ متوسط حجم الأسرة في هاتين المحافظتين (٦,٥) فرداً، بينما جاءت محافظة خان يونس في مؤخرة الترتيب لتكون المحافظة التي تحوي الأسر الأصغر حجماً حيث بلغ متوسط حجم الأسرة فيها (٦,٣) فرداً.^٨



متوسط حجم الأسرة حسب المحافظة، ٢٠٠٧^٩



الجهز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007. الإحصائيات السكانية في الأراضي الفلسطينية، 2007. رام الله - فلسطين.

معدل الزيادة الطبيعية المقدر للسكان، ١٩٩٧ - ٢٠٠٧^{١٠}

^٨ المرجع السابق.

^٩ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧. المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، ٢٠٠٦. التقرير النهائي. رام الله - فلسطين.

^{١٠} المرجع السابق.

ظروف السكن

بحسب نتائج المسح الفلسطيني لصحة الأسرة ٢٠٠٦، فإن ما يزيد على نصف المساكن (٥١%) تتكون من غرفتين إلى ثلاثة، وحوالي ٣٠% تتكون من أربعة غرف، و ١٩% تتكون من خمس غرف فأكثر. وينعكس وتنعكس نتائج المسح تفاوتاً واضحاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة في درجة اكتظاظ المساكن، فحوالي ٥٧% من مساكن الضفة الغربية يسكن فيها أقل من شخصين في الغرفة الواحدة مقارنة مع ٤٨% في قطاع غزة. ترتفع هذه النسبة في المخيمات حيث يسكن الغرفة الواحدة في نصف مساكن المخيمات شخصين فأكثر. ٤٣,٩% من أسر الضفة الغربية و ٣٩,١% من أسر قطاع غزة تتراوح كثافة المساكن التي يقطنوها بين ١,٠٠ - ١,٩٩ فرد للغرفة الواحدة، علماً بأن القطاع يشهد كثافة سكانية أكبر حيث أن ٣٥,١% من السكان فيه يعيشون داخل مساكن كثافتها ٢,٠٠ - ٢,٩٩ فرد للغرفة الواحدة و ١٦,٨% يسكن الغرفة الواحدة ثلاث أشخاص فأكثر مقارنة مع ٢٨,٧% و ١٤,٧% في الضفة الغربية.

أما على صعيد الملكية، فقد أظهرت نتائج مسح الجهاز المركزي للإحصاء أن حوالي ٨٤,٩% من الأسر الفلسطينية تمتلك المساكن التي تقطنها، بواقع ٨٢,٤% في الضفة الغربية و ٨٩,٦% في قطاع غزة، في حين أن نسبة الأسر التي تعيش في مساكن مستأجرة في الأراضي الفلسطينية بلغت ٨,٦% أسرة، بواقع ١٠,١% في الضفة الغربية و ٥,٨% في قطاع غزة.^{١١}

وحول مدى توفر مياه شرب آمنة، فقد تبين من خلال المسح أن ٢٦,٧% من الأسر تستخدم الشبكة العامة كمصدر لمياه الشرب، و ٩,٠% تستخدم بئر جمع مع تمديدات داخل المنزل، و ١٦,١% تستخدم المياه المعدنية والغالونات، وبينت النتائج أن نسبة الأسر التي يتوفر لديها مصدر مياه شرب آمن تبلغ ٨٧,٨%.^{١٢}

شبكات الصرف الصحي

كما أظهرت النتائج إلى أن ٤٥,٣% من الأسر الفلسطينية تستفيد من شبكة الصرف الصحي العامة،^{١٣} وهذه النسبة تظهر أن معظم الفلسطينيين لا يستفيدون من خدمات شبكات الصرف الصحي حالياً علماً بأن النسبة كانت في العام ٢٠٠٤ حوالي ٥٠,٩%،^{١٤} ويمكن أن نعيد هذا التراجع خصوصاً في قطاع غزة إلى توقف الجهات الدولية المانحة عن تمويل مشاريع البنية التحتية التي تشرف عليها وزارة الأشغال العامة والإسكان بعد تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية العاشرة، يضاف إلى ذلك إعاقة سلطات الاحتلال دخول التجهيزات ومواد البناء اللازمة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية في القطاع عبر الإغلاق المتكرر لمعايير القطاع.

ويتفاوت توزيع شبكات الصرف الصحي بين منطقة وأخرى، حيث يصل إلى ٣٤,٧% في الضفة الغربية، مقابل ٦٦% في قطاع غزة. كما أن ٥٨,٤% من الأسر في التجمعات الحضرية في الأراضي الفلسطينية متصلة بشبكة الصرف الصحي مقابل ٣,٥% من الأسر في التجمعات الريفية و ٧٤,٢% من الأسر في المخيمات.^{١٥} وتستخدم ٤٧,٦% من الأسر في الأراضي الفلسطينية حفرة امتصاصية للتخلص من مياه العادمة، وترتفع هذه النسبة إلى ٨٥,٣% في التجمعات الريفية، مقابل ٢٤,١% في المخيمات، كما وتستخدم ٦,٤% من الأسر في الأراضي الفلسطينية حفرة صماء، فيما تستخدم ٠,٧% من الأسر وسيلة أخرى للتخلص من المياه العادمة.^{١٦}

إن الأرقام السابقة عن حالة الصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية بشكل عام تؤشر إلى مخاطر جدية تتهدد البيئة والصحة العامة، حيث تكون المياه العادمة التي تصرف إلى حفر امتصاصية تستخدمها آلاف الأسر الفلسطينية بدلاً عن شبكات الصرف الصحي إلى شبكات مياه الشرب والمخزون المياه الجوفي.

هذا علاوة على أن شبكات الصرف الصحي بحاجة إلى صيانة وتجديد، كما أن البرك والخزانات التي تستخدم لاستيعاب مياه الصرف الصحي غير آمنة وقد تتسبب بكوارث بيئية وصحية مدمرة، وما زالت كارثة القرية البدوية ماثلة في الأذهان، حيث فاضت إحدى برك تجميع المياه العادمة المطلة على القرية وشكلت سيلاً جارفاً اجتاح القرية وتسبب في مقتل أربع أشخاص (سيداتين وطفلين)، إضافة إلى إصابة حوالي ١٨ شخصاً نتيجة تعرضهم

^{١١} المرجع السابق.

^{١٢} المرجع السابق.

^{١٣} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧. مسح البيئة المنزلي، ٢٠٠٦.

^{١٤} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، مرجع سابق.

^{١٥} الجهاز المركزي للإحصاء، مسح البيئة المنزلي، مرجع سابق.

^{١٦} المرجع السابق.

للغرق في مياه الصرف الصحي، من بينهم ١٠ سيدات، وثلاثة أطفال، كذلك تضررت عشرات المنازل السكنية بشكل كلي، والمئات منها بشكل جزئي.^{١٧}

المياه في قطاع غزة

المياه من الثروات الطبيعية النادرة في قطاع غزة، حيث يتم استخراج معظم مياه الشرب من الخزان الجوفي في منطقة شمال غزة. ومن المعلوم أن كميات المياه المستخرجة من الخزان الجوفي تفوق معدل تجدد المياه الجوفية طبيعياً، الأمر الذي أدى إلى انخفاض منسوب المياه فيه، وتداخل مياه البحر فيها لتلوثها وتزيد من نسبة ملوحتها. كما أن الخزان الجوفي في قطاع غزة قريب جداً من سطح الأرض، حيث يتراوح عمقه بين ١٠ و ١٢٠ متر، ما يجعله عرضة للتلوث من المياه العادمة، والنشاطات الزراعية والصناعية غير المسيطر عليها. ويشكل استعمال المبيدات والأسمدة – يجري استخدام أكثر من ١٦٠ نوع من مبيدات الأعشاب والحشرات والفطريات في المناطق الفلسطينية – إضافة إلى الإدارة غير الملائمة للنفايات الصلبة، مصادر إضافية لتلوث المياه. وبالنظر إلى الزيادة الكبيرة في معدل التلوث في الأراضي الفلسطينية، فإن التوقعات تشير إلى أن التلوث مرشحاً لزيادة كبيرة في معدلاته.^{١٨}

وبحسب بيانات تقرير مسح البيئة المنزلي للعام ٢٠٠٦ الصادر عن جهاز الإحصاء الفلسطيني، فإن نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية التي تقيم جودة مياه الشرب بالجيدة قد بلغت ٥٠,٦% مقابل ٢٣,١% من الأسر وصفت جودة المياه بالسيئة، وهذه النسبة ترتفع بشكل كبير في قطاع غزة، حيث وصلت نسبة الأسر في قطاع غزة التي تصف جودة المياه بالسيئة لنحو ٥٥,٦% من الأسر مقابل ٤,٥% من الأسر فقط تصف جودة المياه بالجيدة. وهذه النتائج تعكس واقع المياه في قطاع غزة.^{١٩}

أشارت بيانات سلطة المياه للعام ٢٠٠٦ إلى أن كمية المياه المتاحة سنوياً في الأراضي الفلسطينية بلغت ٣١٩,١ مليون م^٣، فيما بلغت كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) للاستخدام المنزلي ٤٣,٩ مليون م^٣/السنة، وبلغت كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي ١٦٠,٢ مليون م^٣/السنة، وبلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي ١٢٠,٦ لتر/فرد/يوم. كما أن ٨٨,٦% من الأسر في الأراضي الفلسطينية متصلة بشبكة مياه عامة.^{٢٠}

المباني والوحدات السكنية

بلغ عدد المباني والوحدات السكنية في قطاع غزة (١٤٨,٦٩١) وحدة سكنية من أصل (٤٧٣,٩٥١) وحدة سكنية في الضفة والقطاع، أي ما نسبته (٣١,٤%) من المجموع العام، علماً بأنه يقطن قطاع غزة (٣٧,٧%) من سكان الأراضي الفلسطينية، ولنا أن نستنتج من التباين الواضح بين نسبة سكان القطاع إلى سكان الضفة وبين نسبة الوحدات السكنية في القطاع إلى نسبتها في الضفة، حجم الاكتظاظ السكاني في القطاع، فيصل معدل إشغال الوحدات السكنية إلى خمسة مواطنين للوحدة الواحدة، وهو معدل مرتفع جداً قياساً بالمعايير الدولية.

جدول يبين عدد المباني والوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ٢٠٠٧

| الوحدات السكنية | | المباني | | المنطقة |
|-----------------|---------|---------|---------|---------------------|
| النسبة | العدد | النسبة | العدد | |
| ١٠٠,٠ | ٦٩٣,٨٠٥ | ١٠٠,٠ | ٤٧٣,٩٥١ | الأراضي الفلسطينية* |
| ٦٥,١ | ٤٥١,٥٤٣ | ٦٨,٦ | ٣٢٥,٢٦٠ | الضفة الغربية |
| ٣٤,٩ | ٢٤٢,٢٦٢ | ٣١,٤ | ١٤٨,٦٩١ | قطاع غزة |

^{١٧} مركز الميزان لحقوق الإنسان، بيان صحفي، في كارثة بيئية سبق وأن حذرنا من وقوعها، انهيار أحد أحواض مياه الصرف الصحي شمال قطاع غزة، ٢٧/٣/٢٠٠٧.

^{١٨} مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير حول آثار التلوث البيئي على حقوق الإنسان في شمال غزة، يوليو ٢٠٠٣.

^{١٩} الجهاز المركزي للإحصاء، مسح البيئة المنزلي، مرجع سابق.

^{٢٠} المرجع السابق.

جدول يبين عدد المباني والوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة ٢٠٠٧

| المحافظة | المباني | | الوحدات السكنية | |
|--------------------|---------|--------|-----------------|--------|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| الأراضي الفلسطينية | ٤٧٣,٩٥١ | ١٠٠,٠ | ٦٩٣,٨٠٥ | ١٠٠,٠ |
| قطاع غزة | ١٤٨,٦٩١ | ٣١,٤ | ٢٤٢,٢٦٢ | ٣٤,٩ |
| شمال غزة | ٢٦,٤٣١ | ٥,٦ | ٤٢,٦٥٢ | ٦,٢ |
| غزة | ١٤,٩٥٥ | ٨,٨ | ٨٩,٣٤٤ | ١٢,٩ |
| دير البلح | ٢٤,٨٩٨ | ٥,٣ | ٣٤,٢٩٧ | ٤,٩ |
| خانيونس | ٣٤,٥٧٨ | ٧,٣ | ٤٥,٨٦١ | ٦,٦ |
| رفح | ٢٠,٨٢٩ | ٤,٤ | ٣٠,١٠٨ | ٤,٣ |

جدول يبين عدد السكان ومتوسط حجم الأسرة ونسبة الجنس حسب المحافظة ١٩٩٧-٢٠٠٧

| المحافظة | عدد السكان | | | متوسط حجم الأسرة | | | نسبة الجنس | |
|--------------------|------------|-----------|----------------|------------------|------|----------------|----------------|-------|
| | ١٩٩٧ | ٢٠٠٧ | نسبة التغيير % | ١٩٩٧ | ٢٠٠٧ | نسبة التغيير % | ١٩٩٧ | ٢٠٠٧ |
| | | | | | | | نسبة التغيير % | |
| الأراضي الفلسطينية | ٢,٨٩٥,٦٨٣ | ٣,٧٦١,٦٤٦ | ٢٩,٩ | ٦,٣ | ٥,٨ | -٧,٩ | ١٠٣,٢ | ١٠٣,٠ |
| قطاع غزة | ١,٠٢٢,٢٠٧ | ١,٤١٦,٥٣٩ | ٣٨,٦ | ٦,٩ | ٦,٥ | -٥,٨ | ١٠٣,١ | ١٠٣,٠ |
| شمال غزة | ١٨٣,٣٧٣ | ٢٧٠,٢٤٥ | ٤٧,٤ | ٧,٢ | ٦,٧ | -٦,٩ | ١٠٣,٧ | ١٠٣,٧ |
| غزة | ٣٦٧,٣٨٨ | ٤٩٦,٤١٠ | ٣٥,١ | ٦,٩ | ٦,٥ | -٥,٨ | ١٠٣,٦ | ١٠٣,٥ |
| دير البلح | ١٤٧,٨٧٧ | ٢٠٥,٥٣٤ | ٣٦,٠ | ٦,٩ | ٥,٤ | -٧,٢ | ١٠٢,٤ | ١٠١,٦ |
| خانيونس | ٢٠٠,٧٠٤ | ٢٧٠,٩٧٩ | ٣٥,٠ | ٦,٩ | ٦,٣ | -٨,٧ | ١٠٢,٥ | ١٠٣,١ |
| رفح | ١٢٢,٨٦٥ | ١٧٣,٣٧١ | ٤١,١ | ٦,٩ | ٦,٥ | -٥,٨ | ١٠٢ | ١٠١,٨ |

يلحظ من جدول رقم (٧) أن متوسط حجم الأسرة قد تراجع نسبياً خلال السنوات العشرة الأخيرة، سواء على مستوى الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام أو على مستوى محافظات قطاع غزة بشكل خاص، وقد يعود هذا التراجع إلى تدني المستوى المعيشي للفلسطينيين خلال هذه الفترة مترافقاً مع زيادة متطلبات الزواج. كما يلحظ من الجدول نفسه تغير طفيف طراً على نسبة الجنس، وقد يكون مرد هذا الأمر إلى أن السنوات العشرة الأخيرة وتحديدًا فترة ما بعد انتفاضة الأقصى شهدت تزايداً في إقبال الشباب الفلسطيني، الذكور منهم على وجه التحديد، على الهجرة، كما أن الفترة ذاتها شهدت سقوط أعداد كبيرة من الشهداء نتيجة الأعمال العدائية التي مارستها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهؤلاء الشهداء بمعظمهم كانوا من الذكور.

انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحق الفلسطينيين في السكن الملائم

شهدت سنوات ما بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية تصعيداً غير مسبوق للانتهاكات الإسرائيلية لكافة حقوق السكان الفلسطينيين المتضمنة في القانون الدولي والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في السكن الملائم، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي في إطار عملياتها العسكرية داخل المناطق السكنية الفلسطينية باستهداف آلاف المنازل الفلسطينية، وإلحاق أضرار فيها تفاوتت ما بين تدمير كامل وتدمير جزئي، هذا علاوة على التدمير الكامل في المرافق العامة والبنية التحتية الذي كانت تحدثه عند اجتياح أو التوغل داخل المناطق الفلسطينية، حيث كانت تعيدها عشرات السنوات إلى الوراء، مخلفة فيها دماراً وخراباً شديداً.

١- انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحق سكان قطاع غزة في السكن الملائم منذ بدء انتفاضة الأقصى حتى نهاية عام ٢٠٠٧: فمن واقع قاعدة بيانات مركز الميزان، وصل عدد المباني السكنية التي دمرت تدميراً كلياً منذ بداية انتفاضة الأقصى وصولاً إلى نهاية عام ٢٠٠٧، (٢,٩٩٧) منزل، ويترفع هذا الرقم وفق إحصائيات وزارة الأشغال العامة الفلسطينية إلى (٤,١٧٩) منزل. أما المنازل السكنية التي تعرضت لأضرار جزئية فبلغ عددها وفقاً لقاعدة بيانات مركز الميزان خلال الفترة نفسها (٤,٣٥٢) منزل، ويرتفع الرقم بشكل كبير بحسب إحصاء وزارة الأشغال العامة والإسكان إلى (٢٦٤١١) منزل. وقد يكون التباين في الأرقام بين إحصائيات مركز الميزان ووزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية نتيجة للاختلاف في منهجية جمع البيانات.

إحصائية أعدتها وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية بالمنازل المتضررة جزئياً نتيجة الاجتياحات الإسرائيلية وأوضاعها الحالية حتى فبراير ٢٠٠٧

| المنطقة | المنازل المتضررة جزئياً | | المنازل التي رمت بواسطة الوزارة | | المنازل قيد الترميم وتوقفت بسبب الحصار | | المنازل التي تحتاج إلى ترميم | |
|----------|-------------------------|------------|---------------------------------|-----------|--|-----------|------------------------------|-----------|
| | العدد | الكلفة \$ | العدد | الكلفة \$ | العدد | الكلفة \$ | العدد | الكلفة \$ |
| رفح | ٩,٤٠٩ | ٥,٤٣٩,٧٨١ | ٥,٦٦٧ | ٢,٠٩٩,٧٧ | ٨٠ | ١١٢,٦٤١ | ٣,٢٦٢ | ٣,٢٢٧,٣٠٧ |
| خانيونس | ٨,٢٦١ | ١,٠٧٢,٠٧٦ | ٥,٤١٣ | ١٦٩,٨٢٣ | ٢٠١ | ٨٨,٣٨٩ | ٢,٦٤٧ | ٨١٣,٨٦٤ |
| الوسطى | ١,٦٢٤ | ٩٩٢,١٨٨ | ١,١٢٥ | ٦٢٠,٠١٥ | ١٤٠ | ٨٨,٣٣٥ | ٣٥٩ | ٢٨٣,٨٣٨ |
| غزة | ٣,٥٢٥ | ٢,٩٩٥,٩٧٤ | ٢,٤٢٤ | ١,٤٥٣,٥١ | ٣٠ | ٨٩,٨٨٤ | ١,٠٧١ | ١,٤٥٢,٥٧٢ |
| الشمال | ٣,٥٩٢ | ١,٨٤٨,٦٣٨ | ١,٨٠٥ | ١٣٣,٨٩٥ | ١١٥ | ٨١,٢٠٢ | ١,٦٧٢ | ١,٦٣٣,٥٥٤ |
| الإجمالي | ٢٦,٤١١ | ١٢,٣٤٨,٥٩٤ | ١٦,٤٣٤ | ٤,٤٧٧,٠٢ | ٥٦٦ | ٤٦٠,٤٥١ | ٩,٤١١ | ٧,٤١١,١٢٢ |

إحصائية أعدتها وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية، بالمنازل المهتمة نتيجة الاجتياحات الإسرائيلية وأوضاعها الحالية حتى فبراير ٢٠٠٧

| المنطقة | المنازل المتضررة كلياً | | المنازل التي رمت بواسطة جهات أخرى | | المنازل قيد الإنشاء بواسطة الوزارة | | المنازل التي تحتاج إلى إنشاء | |
|----------|------------------------|------------|-----------------------------------|-----------|------------------------------------|-----------|------------------------------|------------|
| | العدد | الكلفة \$ | العدد | الكلفة \$ | العدد | الكلفة \$ | العدد | الكلفة \$ |
| رفح | ٣,٤٦٥ | ٧,٠٨٤٧,٤٦٣ | ٦٢٨ | ١٣,٦٧٤,١٦ | ٢٠ | ٥٠٠,٠٠٠ | ٢,٧٣ | ٥٥,٠٠٣,٨٠٠ |
| خانيونس | ٨١٦ | ١٧,٥٦٧,٦٧٩ | ١٢٠ | ٢٤٠,٠٠٠ | ٨ | ٢٠٠,٠٠٠ | ٦٨٣ | ١٤,٨٦٢,٣٢٠ |
| الوسطى | ١٩٠ | ٤,٦٩٠,٤٣٦ | ٣٧ | ٧٧٩,٤١٥ | ٢ | ٥٠,٠٠٠ | ١٤٣ | ٣,٦٤٨,٣٣١ |
| غزة | ٣٤٠ | ١١,٨٨١,١٠٦ | ٨٤ | ٢,٣٨٢,٨٥٠ | ٥ | ١٢٥,٠٠٠ | ٢٤٦ | ٩,١١٦,٤٥٦ |
| الشمال | ٣٦٧ | ١٠,٠٠٠,٢٥١ | ٠ | ٠ | ٥ | ١٢٥,٠٠٠ | ٣٥٥ | ٩,٦٩٧,٤٣١ |
| الإجمالي | ٥,١٧٨ | ١١٧,٩٨٦,٩٣ | ٨٦٩ | ١٩,٢٣٦,٤٢ | ٤٠ | ١,٠٠٠,٠٠٠ | ٤,١٦ | ٩٢,٣٢٨,٣٣ |

إحصائية أعدها مركز الميزان لحقوق الإنسان، تبين عدد المنازل السكنية التي جرى تدميرها على أيدي قوات الاحتلال في محافظات قطاع غزة منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية عام ٢٠٠٧

| حجم الضرر | عدد المنازل | عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل | عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل (إناث) | عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل (أطفال) |
|-----------|-------------|---|--|---|
| كلي | 2997 | 25722 | 11964 | 13060 |
| جزئي | 4352 | 43684 | 20790 | 22186 |

| عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل (أطفال) | عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل (إناث) | عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل | عدد المنازل | حجم الضرر |
|---|--|---|-------------|-----------|
| 35246 | 32754 | 69406 | 7349 | المجموع |

٢- انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحق سكان قطاع غزة في السكن الملائم خلال عام ٢٠٠٧: لقد شهد عام ٢٠٠٧ تراجعاً نسبياً في حجم الانتهاكات الإسرائيلية لحق الفلسطينيين من سكان قطاع غزة في السكن الملائم، ولكن للأسف تم تعويض هذا التراجع الإسرائيلي من خلال الانتهاكات التي تسبب بها الاقتتال الفلسطيني الداخلي وحالة الفلتان الأمني، وهو أمر سيتطرق إليه التقرير في موضع آخر من هذا الفصل. نظراً لعدم توفر إحصائيات كاملة لدى وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية للعام ٢٠٠٧، سيكتفي التقرير بإيراد إحصائيات من واقع قاعدة بيانات مركز الميزان حول الانتهاكات الإسرائيلية للحق السكن في العام ٢٠٠٧.

جدول يبين عدد المنازل السكنية التي جرى تدميرها على أيدي قوات الاحتلال في محافظات قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٧

| عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل (أطفال) | عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل (إناث) | عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل | عدد المنازل | حجم الضرر |
|---|--|---|-------------|-----------|
| 33 | 34 | 67 | 15 | كلي |
| 288 | 294 | 622 | 47 | جزئي |
| 321 | 328 | 689 | 62 | المجموع |

عدد المنازل السكنية التي جرى تدميرها على أيدي قوات الاحتلال في محافظات قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٧ مع بيان المحافظة

| عنوان الإقامة (المحافظة) | حجم الضرر | عدد المنازل | عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل | عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل (إناث) | عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل (أطفال) |
|--------------------------|-----------|-------------|---|--|---|
| دير البلح | كلي | 5 | 26 | 15 | 13 |
| | جزئي | 12 | 191 | 95 | 80 |
| شمال غزة | كلي | 2 | 14 | 7 | 10 |
| | جزئي | 28 | 377 | 171 | 186 |
| غزة | كلي | 8 | 27 | 12 | 10 |
| | جزئي | 7 | 54 | 28 | 22 |
| المجموع | | 62 | 689 | 328 | 321 |

أثر حالة الانفلتات الأمني والاقتتال الداخلي على الحق في السكن الملائم خلال عام ٢٠٠٧

شهدت الأراضي الفلسطينية منذ أربعة أعوام انتشار مظاهر غياب سيادة القانون وانتشار الجريمة وفقدان المواطن الفلسطيني لأمنه الشخصي، وقد اصطلح فلسطينياً على تسمية هذه المظاهر بـ"حالة الفلتان الأمني"، وقد تفاقمت هذه الحالة وازدادت حدتها بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية التي جرت مطلع عام ٢٠٠٦، وما تلاها من انقسام داخلي وتعدد للمرجعيات الأمنية، وانغماس أجهزة الأمن الفلسطينية في حالة الصراع القائمة بين رأسي السلطة.

وقد شهد عام ٢٠٠٧ جولات عديدة من الاقتتال الداخلي جرى خلالها استهداف مساكن المواطنين وممتلكاتهم توجت في الرابع عشر من حزيران/يونيو بالحسم العسكري لحركة حماس. وقد استخدمت منازل المواطنين والأبراج السكنية من قبل طرفي الصراع الداخلي كمواقع عسكرية ومتاريس رغماً عن أصحابها، غير أبيهين بحياة السكان وسلامتهم ناهيك عن سلامة هذه المساكن.

أسفر الاقتتال الداخلي وحالة الفلتان الأمني خلال عام ٢٠٠٧ عن إلحاق الضرر بـ ٧٢٩ منزل، ٥٩ منها تضررت بشكل كلي بحيث باتت تحتاج إلى إعادة بناء، بينما لحقت أضرار جزئية بـ ٦٧٠ منزل.

لقد تسببت حالة الفلتان الأمني والاقتتال الداخلي بفقدان سكان قطاع غزة للشعور بالأمان داخل منازلهم وفي أماكن سكنهم، فكانت جميع مناطق القطاع مسرحاً لأحداث الاقتتال الداخلي، وكان كل منزل سكني عرضة للاستهداف المباشر أو غير المباشر من قبل المقتتلين.

ولعل عام ٢٠٠٧ هو العام الأول منذ ١٩٦٧ الذي تتراجع فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى المرتبة الثانية كمنتهاك للحق في السكن الملائم، فقد وصل عدد المنازل التي تعرضت لأضرار بفعل حالة الفلتان الأمني والاقتتال الداخلي إلى اثني عشر ضعف تلك التي استهدفها الاحتلال خلال نفس الفترة.

جدول يوضح المنازل التي تضررت جراء الاقتتال الداخلي والفلتان الأمني خلال عام ٢٠٠٧

| الشهر | ضرر جزئي | ضرر كلي |
|---------|----------|---------|
| يناير | ١٩ | ٣ |
| فبراير | ٧ | ٥ |
| مارس | ٧ | ٥ |
| إبريل | ٢ | ١ |
| مايو | ٩ | ٩ |
| يونيو | ٦١٧ | ٣٤ |
| يوليو | - | - |
| أغسطس | ١ | - |
| سبتمبر | ١ | - |
| أكتوبر | ٦ | ٢ |
| نوفمبر | ١ | - |
| المجموع | ٦٧٠ | ٥٩ |

يتضح من الجدول أن شهر حزيران/يونيو الذي تم في منتصفه تنفيذ الحسم العسكري في القطاع، قد شهد العدد الأكبر لانتهاكات الحق في السكن، حيث تم استهداف ٦٥١ منزل خلاله، بينما كان شهر إبريل/نيسان الذي تلا تشكيل الحكومة الفلسطينية الحادية عشرة (حكومة الوحدة الوطنية)؛ هو الأقل من حيث عدد انتهاكات الحق في السكن خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧.

يعتبر قطاع غزة المنطقة الوحيدة بين مناطق عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) التي يشكل اللاجئون معظم سكانها، ففي عام ١٩٤٨ انضم حوالي ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني إلى سكان القطاع الذين لم يتجاوز تعدادهم في حينه ٨٠,٠٠٠ نسمة فقط.^{٢١} ويشكل اللاجئون اليوم أكثر من ثلاثة أرباع التعداد السكاني للقطاع.

وصل عدد اللاجئين في قطاع غزة حتى نهاية كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى (١,٠٤٨,١٢٥) لاجئ،^{٢٢} يتوزع حوالي ٤٨% منهم على ثمانية مخيمات للاجئين، أكبرها مخيم جباليا في شمال القطاع، الذي وصل عدد سكانه في نهاية عام ٢٠٠٧ (١١٣,٠٩٢)، يليه مخيم رفح أقصى جنوب القطاع (١,٠٢٥,٤٨)، فمخيم الشاطئ في مدينة غزة (٧٩٨,٥٣)، ومخيم خان يونس جنوب القطاع (٦٤٣,١٣)، ثم مخيمات وسط القطاع الأربعة، النصيرات (٦١٦,٢٧)، البريج (٢٩٤,١٤)، المغازي (٢٤٢,١٠)، دير البلح (٢١٠,٣٨) وهو أصغر مخيمات القطاع. بينما يقطن حوالي (٥٤٥,٤٧٤) خارج نطاق حدود المخيمات الثمانية الرسمية.*

جدول يبين مخيمات قطاع غزة وعدد سكانها ونسبتهم إلى مجموع اللاجئين في القطاع

| م | المخيم | عدد السكان | إلى سكان المخيمات % | إلى مجموع اللاجئين في القطاع % |
|----|--------|------------|---------------------|--------------------------------|
| ١. | جباليا | ١١٣,٠٩٢ | ٢٢,٥ | ١٠,٨ |
| ٢. | رفح | ١,٠٢٥,٤٨ | ٢٠,٤ | ٩,٨ |

²¹ موقع أونروا على الانترنت، <http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/Gaza/index.htm>
²² رسالة من مكتب السيد جون جينج، مدير عمليات أونروا، رداً على رسالة وجهت له من مركز الميزان تطلب معلومات عن اللاجئين وخدمات أونروا خلال عام ٢٠٠٧.

* الأعداد التفصيلية لسكان المخيمات جرى استنتاجها استناداً إلى إحصائية عن عدد اللاجئين في القطاع حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٥ منشورة على موقع أونروا السابق ذكره في المصدر رقم ٥، حيث تم زيادة ٦% على أرقام إحصائية أونروا السابقة الذكر، استناداً إلى أن عدد اللاجئين الكلي في القطاع حتى نهاية عام ٢٠٠٧ الذي حصل عليه الميزان من أونروا، يزيد بنسبة ٦% عن العدد الكلي للاجئين الوارد في إحصائية أونروا لعام ٢٠٠٥، وبالتالي تم التوصل إلى أرقام نعتقد أنها تقترب كثيراً من الحقيقة.

| | | | |
|-----|------|---------|--------------|
| ٨,١ | ١٦,٨ | ٨٤٦٤٤ | ٣. الشاطئي |
| ٦,١ | ١٢,٨ | ٦٤٣١٣ | ٤. خان يونس |
| ٥,٩ | ١٢,٣ | ٦١٦٢٧ | ٥. النصيرات |
| ٣,٠ | ٦,٢ | ٣١١٧٩ | ٦. البريج |
| ٢,٣ | ٤,٨ | ٢٤٢١٠ | ٧. المغازي |
| ٢ | ٤,٢ | ٢١٠٣٨ | ٨. دير البلح |
| %٤٨ | %١٠٠ | ٥٠٢,٦٥١ | المجموع |

دور وزارة الأشغال العامة والإسكان في تعزيز الحق في السكن الملائم

تعتبر وزارة الأشغال العامة والإسكان، الجهة الحكومية المعنية أكثر من غيرها في متابعة قضايا الإسكان، وإنفاق الجزء المخصص في الموازنة العامة للتنمية السكانية، ومشاريع الإعمار والبنية التحتية، كما تترتب عليها منذ بدء الانتفاضة الثانية مسؤولية خاصة تتمثل في حصر الإضرار التي ألمت بمساكن المواطنين جراء اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي والعمل على تعويضهم.

لقد شهد عام ٢٠٠٧ مراجعاً كبيراً في عمل وزارة الأشغال العامة والإسكان، وذلك نتيجة لتضافر عدة عوامل أهمها:

- ١- الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض على السلطة الوطنية الفلسطينية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، حيث تسبب هذا الحصار بتوقف التعامل من قبل الجهات الدولية المانحة مع السلطة ووزاراتها ومن ضمنها وزارة الأشغال العامة.
- ٢- حالة الانقسام الداخلي التي شلت عمل كافة مؤسسات السلطة الوطنية.
- ٣- عدم توفر مواءمات بناء نتيجة إحكام الحصار من قبل الاحتلال الإسرائيلي والإغلاق المتواصل للمعايير بعد الحسم العسكري في غزة.

وقد تسبب الحصار الإسرائيلي على غزة في تعطل العديد من مشاريع الوزارة، إن لم يكن جميعها، سواء تلك التي يتم تنفيذها بالتعاون مع مؤسسات شريكة كوكالة الغوث وUNDP، أو التي تقوم الوزارة بتنفيذها بمفردها. وهذه المشاريع بمجملها مشاريع إصلاح وإعادة بناء للمنازل المهتمة بفعل القصف والاحتياحات الإسرائيلية، وبهذا الخصوص كان من المفترض أن تقوم الوزارة بإصلاح حوالي (٨٣٥) منزل خلال عام ٢٠٠٧ تم استهدافها من قبل قوات الاحتلال،^{٢٣} لكن الوزارة لم تتمكن من ذلك نتيجة الأسباب التي سبق ذكرها. كما توقفت جميع مشاريع الوزارة المتعلقة بالبنية التحتية والتي تصل قيمتها الإجمالية إلى (٣,٠٥٩,٥٠٠) دولار أمريكي، وكان من المفترض أن يستفيد من خدماتها جميع سكان القطاع بلا استثناء.

مشاريع وزارة الأشغال العامة والإسكان التي تعطلت جراء الحصار:

مشاريع الإسكان، وهي تقسم إلى فئتين:
مشاريع تتم عن طريق مؤسسات أخرى بالتنسيق مع الوزارة مثل وكالة الغوث وUNDP.
مشاريع إصلاح وإعادة بناء المنازل المهتمة نتيجة الحصار الإسرائيلي.

جدول يبين مشاريع وزارة الأشغال العامة التي توقفت بعد ٢٠٠٧/٦/١٢ جراء إغلاق المعابر^{٢٤}

| عدد السكان المخدومين | الممول | قيمة المشروع | اسم المشروع |
|----------------------|------------------------|--------------|--------------------------------|
| ٥,٥٠٠ | البنك الإسلامي للتنمية | ٥٦٠,٠٠٠ | إصلاح أضرار ٧٧٨ منزل - مناقصات |
| ٤٠٠ | البنك الإسلامي للتنمية | ١,٦٦٠,٠٠٠ | إعادة بناء منازل (٥٧ منزل) |

جدول يبين مشاريع البنى التحتية التي توقفت بسبب الحصار^{٢٥}

^{٢٣} إبراهيم رضوان، الوكيل المساعد لوزارة الأشغال العامة والإسكان في الحكومة المقالة، رسالة موجهة إلى مركز الميزان بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٨، رداً على رسالة وجهت له من مركز الميزان تطلب معلومات حول نشاط الوزارة ومشاريعها والمعوقات التي واجهتها خلال العام ٢٠٠٧.
^{٢٤} المرجع السابق.
^{٢٥} المرجع السابق.

| اسم المشروع | نسبة الإنجاز | قيمة المشروع | الممول | المكان | عدد السكان المخدومين |
|---|--------------|--------------|-----------------------------|----------------|----------------------|
| شارع التفاح (البحر) | ٥% | ١,٠٠٠,٠٠٠ | البنك الإسلامي للتنمية بجدة | محافظة خانيونس | ٣٠٠,٠٠٠ |
| صيانة وإعادة تأهيل شارع صلاح الدين من تقاطع الشهداء حتى ٤٠٠م شمالاً | | ٢٠٠,٠٠٠ | البنك الإسلامي للتنمية بجدة | قطاع غزة | ١,٥٠٠,٠٠٠ |
| إعادة إصلاح جسر بيت حانون | | ١٥٩,٥٠٠ | البنك الإسلامي للتنمية بجدة | قطاع غزة | ١,٥٠٠,٠٠٠ |
| شارع صلاح الدين | | ١,٧٠٠,٠٠٠ | البنك الإسلامي للتنمية بجدة | قطاع غزة | ١,٥٠٠,٠٠٠ |

المشاكل والمعوقات التي تواجه وزارة الأشغال العامة والإسكان وتحول دون تنفيذ خططها:^{٢٦}

- عدم توفر مواد بناء.
- عدم توفر الدعم المالي.
- الحصار الاقتصادي الإسرائيلي.
- قلة الأراضي المخصصة للإسكان وارتفاع أسعارها.
- عدم توفر الكادر الوظيفي.

دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

لا يمكن الحديث عن أي من القطاعات الحيوية الهامة لحياة السكان الفلسطينيين دون التطرق إلى دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وهذا أمر طبيعي في ظل حقيقة أن أكثر من ٧٢% من سكان القطاع هم من اللاجئين، وحوالي ٤٨% منهم يقطنون في مخيمات تمتد على مساحة القطاع من شماله حتى جنوبه. إن وكالة الغوث تقدم خدماتها المختلفة (صحة، تعليم، إسكان، تشغيل، إغاثة) لحوالي ثلاثة أرباع سكان قطاع غزة، كما تتولى إدارة شؤون البنية التحتية والنظافة في مخيمات القطاع البالغ عددها ٨ مخيمات، والتي يقطنها اليوم حوالي (٥٠٢,٦٥١) نسمة، يشكلون ثلث سكان القطاع. وبالتالي فإن درجة تمتع سكان قطاع غزة بحقوقهم المختلفة ومنها الحق في السكن الملائم يعتمد بشكل كبير على مستوى الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث في ظل الإمكانيات المتاحة والظروف المهيأة لها لتتمكن من أداء واجبها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة على الوجه الأمثل. وتعمل وكالة الغوث سنوياً على بناء وحدات سكنية جديدة للاجئين المعوزين من سكان المخيمات والمسجلين لديها حالات اجتماعية، كما تقوم بترميم وصيانة عدد آخر من الوحدات السكنية. وقامت وكالة الغوث خلال سنوات انتفاضة الأقصى ببناء مساكن جديدة للاجئين الذين تعرضت مساكنهم للتدمير الكلي على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وترميم تلك التي تعرضت إلى أضرار جزئية بفعل الاحتلال. وكان من المفترض أن تقوم الوكالة ببناء حوالي ٢٥٧٥ وحدة سكنية جديدة، وتصلح وترمم ٢١٨٧ وحدة أخرى، لكن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة والذي قامت سلطات الاحتلال بموجبه بإغلاق معابر القطاع كافة، ومنع دخول مواد البناء والأدوات إلى القطاع حال دون أن تتمكن الوكالة من تنفيذ القسط الأكبر من مشاريع الإسكان المخططة، فلم تتمكن من تشييد سوى ١٢٠ وحدة سكنية بواقع ٤,٧% فقط من المخطط، وقامت بترميم وإصلاح ١٧٠٩ وحدة سكنية بواقع ٧٨% من العدد المخطط.^{٢٧}

جدول يبين عدد الوحدات السكنية التي كان من المخطط أن تشييدها أو ترممها وكالة الغوث وتلك التي قامت بتشبيدها وترميمها

| عدد الوحدات السكنية المخطط تشييدها | عدد الوحدات السكنية التي شيئت بالفعل | عدد الوحدات السكنية المخطط ترميمها | عدد الوحدات السكنية التي رمت بالفعل |
|------------------------------------|--------------------------------------|------------------------------------|-------------------------------------|
| ٢٥٧٥ | ١٢٠ | ٢١٨٧ | ١٧٠٩ |

²⁶ المرجع السابق.

²⁷ رسالة من مكتب السيد جون جينج، مدير عمليات الأونروا، مرجع سابق.

مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية المقرر تنفيذها في مخيمات اللاجئين عام ٢٠٠٧

كان من المقرر إنجاز خمسة مشاريع رئيسية للبنية التحتية على مستوى مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، وكانت هذه المشاريع على النحو التالي:

- مشروع في رفح لصيانة البنية التحتية المدمرة هناك.
 - مشروع في خان يونس.
 - مشروع في النصيرات لبناء محطة ضخ.
 - مشروع في جباليا للبنية التحتية.
 - مشروع في دير البلح للبنية التحتية.
- ولم تتمكن الوكالة من إنجاز معظم هذه المشاريع بسبب الحصار الخانق على القطاع، حيث توقفت مشاريع دير البلح ورفح وخان يونس.^{٢٨}

²⁸ المرجع السابق.

الفصل الثاني

الحق في العمل

مقدمة

يعتبر الحق في العمل حق أصيل من حقوق الإنسان، وهو كغيره من الحقوق يؤثر ويتأثر بها. وأهمية الخاصة تكمن في أنه يرتبط بكرامة الإنسان المتأصلة فيه، وإعماله يؤدي إلى ضمان تعزيز الحقوق الأخرى. فمن المفترض أن يؤدي الأجر الذي يتقاضاه العامل لقاء عمله إلى حمايته من العوز ويعطيه المقدرة على تلبية حاجاته و ضمان حد ملائم من العيش المناسب.

وقد أكدت كافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان حق الإنسان في العمل، باعتباره من الحقوق الأصلية والثابتة والوثيقة الصلة بالحق في الحياة والتنمية، وأحد أهم روافدها، كون هذا الحق يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يساهم في بناء الشخصية الإنسانية، وإعلاء ذاتية الفرد، وينعكس بالنتيجة على تقدم الجماعة وإشباع احتياجاتها. وبالنظر لذلك فقد تطرقت العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بشكل عام والحقوق العمالية بشكل خاص إلى الحق في العمل والحق في التمتع بشروط عمل عادلة.²⁹

شهد قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧، جملة من الأحداث التي أثرت بشكل سلبي وخطير على التمتع بالحق في العمل، حيث استمر قطع المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال النصف الأول من العام، والتي تعتبر المصدر الرئيس في تمويل الموازنة العامة للسلطة الوطنية، واستمرت إسرائيل بحجز أموال الفلسطينيين - أموال المقاصة التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية- كما استمرت إسرائيل بسياستها القائمة على الحصار والإغلاق.

من جانب آخر وفي النصف الثاني من العام ٢٠٠٧، وتحديداً بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في منتصف حزيران، صعدت قوات الاحتلال من إجراءاتها القمعية ضد السكان المدنيين في قطاع غزة، حيث شددت الحصار والإغلاق المفروض منذ بداية الانتفاضة الحالية بصورة غير مسبقة، سيما مع قرار الحكومة الإسرائيلية في ٢٠ سبتمبر اعتبار غزة كياناً معادياً، هذا كله زاد من معاناة المواطنين وانعكس بشكل خطير على مجمل حقوقهم ومنها الحق في العمل، وذلك رغم انتظام صرف الرواتب لموظفي القطاع العام وسداد الحكومة جزء من ديون القطاعين العام والخاص، وذلك بعد تشكيل حكومة سلام فياض واستئناف المساعدات الدولية وتسليم الجانب الإسرائيلي أموال المقاصة لحكومة فياض.

القوى العاملة³⁰

يتم التعرف من خلال الإحصائيات الخاصة بالقوى العاملة أو ما يعرفوا أيضا بالنشيطين اقتصادياً، على واقع سوق العمل من حيث الطلب والعرض على العمالة، وبالتالي يتم الوقوف عند نسبة العمالة والبطالة فيه، بما يعطي مؤشراً واضحاً على مدى التمتع بالحق في العمل. وبشكل عام يشمل مفهوم القوى العاملة، جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (١٥ عاماً فأكثر) حسب معايير منظمة العمل الدولية وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة. وبذلك لا يشمل هذا المفهوم الأفراد خارج القوى العاملة وهم، جميع الأفراد من السكان في سن العمل، ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن عمل وليسوا حتى مستعدين للعمل، سواء بسبب عدم رغبتهم في العمل أو لاستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل أو لأسباب أخرى. وتشمل هذه الفئات: (الطالب المتفرغ، المتفرغ لأعمال المنزل، الزاهد عن العمل، النزيل، العاجز، كبير السن).

نسبة المشاركة في القوى العاملة في محافظات غزة لعام ٢٠٠٧³¹

| المحافظة | كانون ثاني-آذار | نيسان-حزيران | تموز-أيلول | تشرين أول-كانون أول |
|----------|-----------------|--------------|------------|---------------------|
| شمال غزة | ٣٦,٠ | ٣٥,٤ | ٣٧,٠ | ٦٣,٣ |
| غزة | ٣٧,٩ | ٣٦,٩ | ٣٧,٢ | ٣٤,٨ |

²⁹ محمد الطراونة، دور القضاء في حماية الحقوق العمالية، التاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٧

<http://www.awrd.net/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=1834&NrIssue=1&NrSection=6>

³⁰ المفاهيم والمصطلحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

³¹ أنظر، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٨، إحصائيات مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٧، للربع الأول، والثاني، والثالث، والرابع.

| | | | | |
|-----------|------|------|------|------|
| دير البلح | ٣٩,١ | ٣٩,٣ | ٣٥,٥ | ٣٤,٢ |
| خانيونس | ٤٠,٩ | ٤١,٤ | ٤٥,٥ | ٤٠,٥ |
| رفح | ٣٧,٣ | ٣٧,٣ | ٤١,٤ | ٣٨,٨ |
| قطاع غزة | ٣٨,٣ | ٣٨,٠ | ٣٨,٩ | ٣٦,٦ |

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة في قطاع غزة بين الربعين الأول والثاني والثالث والرابع من العام ٢٠٠٧، كما يوجد انخفاض واضح أيضاً بين الربع الثالث لعام ٢٠٠٠- الذي سبق اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠- والربع الأخير من العام ٢٠٠٧، وذلك من ٤٠,١% إلى ٣٦,٦%. يرجع هذا الانخفاض في نسبة المشاركة في القوى العاملة إلى ارتفاع نسبة الأفراد خارج القوى العاملة الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل وليسوا حتى مستعدين للعمل، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان لليأس في البحث عن فرص عمل، خاصة مع حالة الانهيار التي تعاني منها كافة القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة.

من جانب آخر تعد مشاركة المرأة في سوق العمل منخفضة جداً حيث شكلت نسبة مشاركتها في عام ٢٠٠٧ على التوالي، ١٠,٨% في الربع الأول، ١١,٥% في الربع الثاني، ١١,٥% في الربع الثالث، و ١٠,٢% في الربع الرابع.^{٣٣}

العاملون^{٣٤}

كفلت المعايير الدولية لحقوق الإنسان حقوق العمال، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أكد في المادة ٢٣، على حق كل شخص في حرية اختيار عمله، وحقه في أجر متساو على العمل المتساوي، وحقه في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية وتستكمل عند الاقتضاء بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية. كما وأكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مادته السادسة أن على الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، وذلك بتوفير برامج التوجيه والتدريب للتقنيين والمهنيين، والأخذ في هذا المجال بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية.

التغيرات الأساسية التي طرأت على القوى العاملة في قطاع غزة لعام ٢٠٠٧^{٣٥}

| المؤشر | كانون الثاني/ آذار | نيسان/حزيران | تموز/أيلول | تشرين أول/كانون أول |
|-------------------------------------|--------------------|--------------|------------|---------------------|
| نسبة العمالة ^{٣٦} | ٦٩,٦ | ٧٣,٦ | ٦٧,١ | ٧١,٠ |
| نسبة العمالة التامة | ٦٣,٨ | ٦٦,٢ | ٦٣,٤ | ٦٩,٣ |
| نسبة العمالة المحدودة ^{٣٧} | ٥,٨ | ٧,٤ | ٣,٧ | ١,٧ |
| نسبة العاملين في الزراعة | ١٣,٣ | ١٢,٧ | ١٢,٧ | ١٣,٩ |
| نسبة العاملين في البناء والتشييد | ٥,٦ | ٦,٢ | ٣,٧ | ١,٥ |
| نسبة العاملين في الصناعة | ٧,١ | ٨,٠ | ٥,٨ | ٥,٥ |
| نسبة العاملين في الخدمات | ٥٠,٥ | ٤٨,٩ | ٥٢,٢ | ٥٢,٢ |
| نسبة العاملين في المهن الأولية | ٩,٨ | ١٠,٥ | ١٤,٨ | ٩,١ |
| نسبة العاملين في الحرف والمهن | ١٢,٧ | ١٤,٨ | ١٥,٨ | ٨,٤ |

^{٣٢} أنظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التغيرات التي طرأت على القوى العاملة في قطاع غزة، مسح القوى العاملة.

^{٣٣} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٧، للربع الأول، والثاني، والثالث، والرابع، مرجع سابق
^{٣٤} العامل، هو الفرد الذي يباشر شغلا أو عملا معينا سواء كان لحساب الغير بأجر أو لحسابه أو بدون أجر في مصلحة للعائلة. ويصنف العاملون حسب الحالة العملية في المجموعات التالية: ١- صاحب العمل. ٢- يعمل لحسابه. ٣- مستخدم بأجر. ٤- عضو أسرة غير مدفوع. المفاهيم والمصطلحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

^{٣٥} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧. مسح القوى العاملة الربع الرابع لعام ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص ٣٩

^{٣٦} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة ٢٠٠٧، للربع الأول، والثاني، والثالث، والرابع، مرجع سابق

^{٣٧} يقصد بالعمالة المحدودة، جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير اعتيادية، سواء كانوا يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد لسبب من الأسباب، والذين يرغبون في ذات الوقت بزيادة ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي (٣٥ ساعة فاكتر أسبوعيا) ويحاولون زيادة هذا العدد بإحدى الطرق، كالبحث عن عمل إضافي أو يحاولون زيادة عدد ساعات العمل في نفس العمل أو يحاولون تأسيس عمل خاص أو مصلحة خاصة بهدف زيادة ساعات العمل. وكذلك يندرج ضمن العمالة المحدودة أولئك الذين يرغبون بتغيير عملهم لأسباب اقتصادية مثل عدم كفاية الراتب أو بسبب ظروف العمل السيئة. أنظر المفاهيم والمصطلحات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق

| | | | | |
|--|------|------|------|------|
| نسبة العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق ^{٣٨} | ١٦,٥ | ١٨,٤ | ١٨,٧ | ١٩,٠ |
| نسبة العاملين في النقل والمواصلات والاتصالات ^{٣٩} | ٦,٩ | ٥,٨ | ٦,٩ | ٧,٩ |
| نسبة أرباب العمل | ٤,١ | ٣,٤ | ٣,٠ | ٢,٤ |
| نسبة العاملين في مصالحهم | ١٩,٩ | ٢١,٥ | ٢٠,٥ | ٢٢,٧ |
| نسبة المستخدمين بأجر | ٦٥,٨ | ٦٤,٣ | ٦٤,٨ | ٦٢,٥ |
| نسبة أعضاء الأسرة بدون أجر | ١٠,٢ | ١٠,٨ | ١١,٧ | ١٢,٤ |
| معدل أيام العمل الشهرية | ٢٣,٥ | ٢٣,٥ | ٢٢,٤ | ٢٣,٨ |
| معدل ساعات العمل الأسبوعية | ٤٠,٦ | ٤٠,٤ | ٣٩,٧ | ٣٨,٢ |

يوضح الجدول أعلاه التدهور الحاصل في الأوضاع العمالية والمعيشية، سيما مع مقارنتها في الفترة التي سبقت اندلاع انتفاضة الأقصى مباشرة (الربع الثالث من العام ٢٠٠٠)، فقد وصلت العمالة التامة في أفضل حالاتها في الربع الرابع من العام ٢٠٠٧ إلى ٦٩,٣% في حين كانت ٨١,٠% في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بتوزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، فإن قطاع الخدمات يحتل بلا منازع أعلى نسبة تشغيل في قطاع غزة بواقع ٥٢,٢%، يليه القطاعات الأخرى التي شهدت بمجملها تراجعاً كبيراً منذ اندلاع انتفاضة الأقصى،^{٤٠} على سبيل المثال، كانت نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ (١٦,٢%)، وقطاع الصناعة ١٢,٣%، وقطاع البناء والتشييد ١٥,٩%، والمهنة الأولية ١٨,٠%، والحرف والمهنة ٢١,٧%، وهذا مؤشر واضح على تراجع الأنشطة الاقتصادية بشكل حاد، وذلك عند مقارنتها بالأرقام المبينة في الجدول أعلاه.

من جهة أخرى فإن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بالغة الصعوبة التي تهيمن على قطاع غزة نتيجة الحصار وإغلاق المعابر، دفعت العديد من أصحاب الأعمال على تصفية أعمالهم، ودفعت آخرين للعمل هم وأسرهم في مصالحهم وأعمالهم ليقترضوا من أعباء أجور العمالة لديهم، والذين قاموا بدورهم بتسريح جزء من تلك العمالة ليتخلصوا من أعباء تلك الأجور. وبمقارنة الإحصائيات ذات الدلالة في هذا الصدد يتضح سوء الحال، حيث بلغت نسبة أرباب العمل في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠،^{٤١} (٤,٠%)، ونسبة المستخدمين بدون أجر ٧١,٠%، ونسبة المستخدمين بأجر ٧١,٠%، ونسبة أعضاء الأسرة بدون أجر ١١,٤%. أنظر للجدول أعلاه للتعرف على حجم التراجع الحاصل في هذه المؤشرات خلال العام ٢٠٠٧.

البطالة

تعد البطالة من المشاكل الخطيرة التي تواجه العديد من المجتمعات، وذلك لما تنتطوي عليه من آثار سلبية على الصعد كافة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى نفسياً. وقطاع غزة ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، يستمر التزايد في نسب المتعطلين عن العمل، ويرجع ذلك بشكل أساسي للسياسات الإسرائيلية المتمثلة في العقاب الجماعي للسكان المدنيين، وحرمان آلاف من العمال القطاع من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل، وإغلاقها لمعابر القطاع وتقيدها لحركة الأفراد والبضائع، يضاف إلى ذلك قيام آلة الحرب الإسرائيلية بتدمير مقومات الاقتصاد الفلسطيني، من بنية تحتية ومصانع وتجريف الأراضي الزراعية وغيرها، سيما مع تصعيد الحصار بعد سيطرة حركة حماس على القطاع منتصف يونيو ٢٠٠٧، الأمر الذي أدى إلى وجود جيوش من العاطلين عن العمل وهذا ما سيتم الوقوف عنده من خلال الإحصائيات التالية:

حسب معايير منظمة العمل الدولية، فإن البطالة تشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين وقادرين على العمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الوسائل أو الطرق التالية: مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق.^{٤٢}

³⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٧، للربع الأول، والثاني، والثالث، والرابع، مرجع سابق.

³⁹ المرجع السابق.

⁴⁰ أنظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التغيرات التي طرأت...، مرجع سابق.

⁴¹ أنظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التغيرات التي طرأت...، مرجع سابق.

⁴² يتم احتساب معدل البطالة بقسمة عدد العاملين على إجمالي المشاركين في القوى العاملة، أنظر المصطلحات والمفاهيم، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تشير الإحصائيات إلى انخفاض نسبة البطالة من ٣٠,٤% في الربع الأول ٢٠٠٧ إلى ٢٦,٤% في الربع الثاني ٢٠٠٧، في حين ارتفعت بشكل ملحوظ في الربع الثالث لتصل إلى ٣٢,٩%، ثم عادت وانخفضت في الربع الأخير من العام ٢٠٠٧ لتصل إلى ٢٩,٠%^{٤٢} بكل التغييرات التي طرأت على نسب البطالة خلال العام ٢٠٠٧، تظل النسبة مرتفعة جداً، خاصة حين مقارنتها بالربع الثالث لعام ٢٠٠٠ والتي وصلت فيه إلى ١٥,٥%^{٤٤}.

معدل البطالة بين القوى العاملة (١٥ سنة فأكثر) في قطاع غزة حسب الفئات العمرية %٤٥

| العمر | كانون الثاني/ آذار | نيسان/ حزيران | تموز/ أيلول | تشرين أول/ كانون أول |
|--------------|--------------------|---------------|-------------|----------------------|
| ١٩-١٥ | ٤٩,٨ | ٤١,٤ | ٥٣,٨ | ٥٢,٤ |
| ٢٤-٢٠ | ٤٨,١ | ٤٤,٤ | ٥٢,٠ | ٤٨,٤ |
| ٢٩-٢٥ | ٢٩,٥ | ٢٧,٨ | ٣٢,٤ | ٢٤,٤ |
| ٣٤-٣٠ | ٢٣,٢ | ١٦,٧ | ٢١,٧ | ١٩,٧ |
| ٣٩-٣٥ | ٢٣,٨ | ٢١,٤ | ٢٦,٠ | ٢١,٦ |
| ٤٤-٤٠ | ٢٤,٤ | ٢٠,٠ | ٢٣,١ | ٢٤,١ |
| ٤٩-٤٥ | ٢٧,٣ | ٢١,٠ | ٣٢,١ | ٢٥,٢ |
| +٥٠ | ١٦,٣ | ١٧,١ | ٢٢,٦ | ٢١,٣ |
| المعدل العام | ٣٠,٤ | ٢٦,٤ | ٣٢,٩ | ٢٩,٠ |

تعطي الجداول أعلاه مؤشراً على أن نسبة البطالة تتركز بين الفئات العمرية الشابة، من ١٥-١٩ سنة، و ٢٠-٢٤ سنة، و ٢٥-٢٩ سنة، في دلالة واضحة على وجود خلل كبير في سوق العمل في قطاع غزة يتمثل بوجود عجز كبير في الطلب على العمالة في حين أن المعروض منها قليل، حيث لا يستطيع سوق العمل استيعاب العمالة الجديدة سيما من فئة الشباب المقبلين على العمل.

معدل البطالة بين القوى العاملة (١٥ سنة فأكثر) في قطاع غزة حسب سنوات الدراسة %٤٦

| سنوات الدراسة | كانون الثاني/ آذار | نيسان/ حزيران | تموز/ أيلول | تشرين أول/ كانون أول |
|---------------|--------------------|---------------|-------------|----------------------|
| ٠ | ٢٢,٧ | ١٤,٩ | ١٤,٨ | ١١,٦ |
| ٦-١ | ٣٤,٥ | ٢٦,٣ | ٣٥,٩ | ٣١,٢ |
| ٩-٧ | ٣٥,٦ | ٢٩,٢ | ٣٣,٠ | ٣١,٥ |
| ١٢-١٠ | ٣٠,٥ | ٢٤,٥ | ٣٥,٣ | ٣٣,٩ |
| +١٣ | ٢٥,٣ | ٢٧,١ | ٣٠,٢ | ٢٢,١ |
| المعدل العام | ٣٠,٤ | ٢٦,٤ | ٣٢,٩ | ٢٩,٠ |

يشير الجدول أعلاه إلى أن معدل البطالة بين الذين حصلوا على دراسة من ٧-٩ سنوات هي الأكثر ارتفاعاً، بينما الذين لم يحصلوا على أي قسط من الدراسة هم الأكثر حظاً في العمل. وفي الربع الثاني والثالث من العام، سجلت أعلى نسبة للبطالة بين الذين انهوا دراسة من ١-٦ سنوات و ١٠-١٢ سنة على التوالي، في حين أن أقل نسبة بطالة هي بين الذين لم ينالوا حظهم من التعليم. من جهة أخرى، تشير إحصائيات البطالة حسب سنوات الدراسة في فلسطين إلى أن معدل البطالة بين الإناث اللواتي لم ينهين أي سنة دراسية أدنى من الفئات الأخرى، في حين كانت أدنى نسبة هي للذكور لمن أنهوا ١٣ سنة فأكثر.^{٤٧}

⁴³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات مسح القوى العاملة ٢٠٠٧، للربع الأول، و الثاني، والثالث، والرابع، مرجع سابق

⁴⁴ أنظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التغييرات التي طرأت ...، مرجع سابق

⁴⁵ البيانات في الجدول من واقع إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. حول مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٧، الربع الأول، والثاني، والثالث، والرابع.

⁴⁶ البيانات في الجدول من واقع إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. حول مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٧، الربع الأول، والثاني، والثالث، والرابع، مرجع سابق.

⁴⁷ أنظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات مسح القوى العاملة ٢٠٠٧، للربع الأول، و الثاني، والثالث، والرابع، مرجع سابق

الأجور

يعتبر الأجر الذي يتقاضاه الإنسان مقابل العمل الذي يؤديه ذو أهمية كبرى في ضمان مستوى معيشي ملائم له ولأسرته، وذلك في حال مناسبة هذا الأجر لمستويات المعيشة الموجودة في البلد التي يعيش فيه. وقد كفلت المعايير الدولية لحقوق الإنسان حق كل فرد يقوم بعمل بالحصول على أجر عادل ومرض يكفل له ولأسرته عيشة مناسبة. ففي قطاع غزة انخفضت القيمة الاسمية لمعدل الأجر اليومي الصافي للمستخدمين بأجر في قطاع غزة من ٦٦,٩ شيكلاً في الربع الأول من العام ٢٠٠٧ إلى ٦٣,٧ شيكلاً في الربع الثاني، بينما ارتفع إلى ٦٤,١ شيكلاً في الربع الثالث، وحافظ على نفس المستوى في الربع الرابع، في حين بلغ ما معدله ٥٠,٤ شيكلاً في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠.^{٤٨}

وبجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الكبير في الأسعار وارتفاع نسبة الإعالة في قطاع غزة، يفرض على كافة الجهات المشغلة للعمالة، سيما القطاع الحكومي رفع أجورها بشكل يتناسب مع ارتفاع الأسعار، وربط الأجور بجدول غلاء المعيشة.

الفقر^{٤٩}

ارتفعت نسبة الفقر بشكل ملحوظ وخطير في قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧، بسبب التدهور الشديد الحاصل في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية نتيجة تفشي ظاهرة البطالة وانخفاض الدخل وارتفاع نسبة الإعالة وارتفاع الأسعار الناجم بشكل أساسي عن الحصار والإغلاق المفروض على القطاع. وقد وصل الفقر في قطاع غزة على مستويات غير مسبوقة، حيث تعيش ما نسبته ٨ عائلات من أصل ١٠ عائلات تحت خط الفقر البالغ ٢,٣٠٠ شيكل للأسرة في الشهر الواحد، منهم ٦٦,٧% يعيشون في فقر مدقع بمعدل دخل يقل عن ١,٨٣٧ شيكل في الشهر.^{٥٠} نتاجاً لهذا الوضع المتأزم، انخفضت مستويات المعيشة في قطاع غزة بشكل خطير وأصبحت العديد من الأسر غير قادرة على تلبية حاجاتها الأساسية.

الإعالة^{٥١}

تحتسب الإعالة الاقتصادية بتقسيم عدد السكان بمن فيهم العاملين على عدد العاملين، هذا بدوره يعني أن ارتفاع نسبة الإعالة ينجم عن ارتفاع نسب البطالة والفقر سيما في ظل وجود مجتمع فلسطيني فتي. وهذا ما يفسر نسب الإعالة المرتفعة في قطاع غزة خاصة وأن نسبة الأطفال دون سن ١٥ عاماً تصل إلى (٤٥%) من مجموع السكان.^{٥٢}

فقد ارتفعت نسبة الأفراد الذين يعملون ويعيلون غيرهم ممن لا يعملون في قطاع غزة من ٥,٩ في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ إلى ٧,٣ في الربع الأول من العام ٢٠٠٧، لتتخفض في الربع الثاني إلى ٦,٩، لكنها ظلت مرتفعة بمقدار ١٦,٩% في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠، ثم عادت وارتفعت بشكل كبير في الربع الثالث من العام ٢٠٠٧ لتصل إلى ٧,٤ بمعدل ارتفاع ٢٥,٤% عن الربع الثالث من العام ٢٠٠٠. هذا بدوره انعكس سلباً وبشكل خطير على قدرة المواطنين على تلبية حاجاتهم الأساسية سيما مع الأوضاع الاقتصادية والمعيشية السيئة التي يعيشونها.

الأسعار وإنفاق الأسر

أدت ظاهرة ارتفاع أسعار المواد الأساسية بشكل كبير وغير مسبوق، إلى زيادة أعباء سكان قطاع غزة، وحدثت من قدرتهم على إشباع حاجاتهم الأساسية سيما مع تفشي ظاهرتي البطالة والفقر وارتفاع نسبة الإعالة وتدني نسبة الأجور خاصة في ظل هذا الارتفاع الحاصل في الأسعار، الذي يعد الأكبر منذ ١٠ أعوام.^{٥٣} ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى إغلاق المعابر والحصار الذي تصاعد على قطاع غزة بعد سيطرة حركة حماس، وبعد القرار الإسرائيلي في ٢٠٠٧/٩/١٩ باعتبار القطاع كياناً معادياً، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي إثر هذا القرار

⁴⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات مسح القوى العاملة ٢٠٠٧، للربع الأول، و الثاني، والثالث.

⁴⁹ تطور الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حطين للفقر طبقاً لتوجهات الإنفاق الحقيقية لأسرة مكونة من ستة أفراد. الخط الأول هو خط الفقر المدقع الذي يعكس موازنة الغذاء والملبس والسكن. الخط الثاني "خط الفقر النسبي" الذي يضيف أمور ضرورية أخرى، بما يتضمن الرعاية الصحية، والتعليم، والمواصلات، الرعاية الشخصية والمواد المنزلية الضرورية.

⁵⁰ دراسة مركزة حول، الإغلاق المفروض على قطاع غزة- الأثار الاقتصادية والإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانون أول ٢٠٠٧.

⁵¹ تحتسب الإعالة الاقتصادية بتقسيم عدد السكان بمن فيهم العاملين على عدد العاملين.

⁵² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للعداد العام، مرجع سابق.

⁵³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جدول غلاء المعيشة، شهر آب ٢٠٠٧، صدر في ٢٠٠٧/٩/١٣.

بالسماح ل ٩ سلع فقط بالدخول إلى قطاع غزة وهي: ^{٤٤} الدقيق، الأرز، السكر، الملح، الزيت، الحليب ومشتقاته، الأدوية الطبية، مستلزمات طبية، والمجمدات.

فيما يلعب غياب الرقابة الكافية من الحكومة المقالة والتي من المفترض أن تتدخل بشكل أكثر فاعلية سبباً ثانياً وراء ارتفاع الأسعار. أما السبب الثالث فيعود إلى احتكار بعض التجار للسلع، هذا بالإضافة لغياب دور مؤسسات المجتمع المدني ومنها جمعية حماية المستهلك.

وحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ^{٤٥} فقد وصل ارتفاع الأسعار خلال العام ٢٠٠٧ إلى ٤,٠٤% مقارنة بالعام ٢٠٠٦، و ١٨,١٨% مقارنة بالعام ٢٠٠٠. وعلى مستوى المجموعات الرئيسية، سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً بنسبة ٦,٣٣%، وأسعار النقل والاتصالات بنسبة ١,٢٢%، وأسعار السلع والخدمات المتنوعة بنسبة ٢,٩٨%، وأسعار نفقات المسكن بنسبة ١,٨٨%، وأسعار المشروبات والتبغ بنسبة ٩,٢٣%، وأسعار الأثاث والسلع والخدمات المنزلية بنسبة ٢,٠٨%، وأسعار خدمات التعليم بنسبة ١,٣١%.

أما على صعيد السلع الحيوية، فقد ارتفعت أسعار الدقيق بشكل ملموس لتصل إلى ٣٢,٠٢%، وأسعار البيض ٢١,٨١%، وأسعار الحبوب ومنتجاتها ١٨,٩٧%، وأسعار السجائر المحلية ١١,١٣%، وأسعار اللحوم والدواجن والأسماك ٥,٣٣%، وأسعار البنزين والمحروقات ٤,٧٠%.

يتضح من الإحصائيات السابقة الارتفاع الملحوظ في السلع الأساسية، والذي انعكس بدوره على قدرة المواطنين على تلبية حاجاتهم الأساسية، سيما مع تفشي ظاهرتي البطالة والفقر، فمن مجموع ٦٢% من الأسر التي صرحت أنها خفضت نفقاتها، خفضت ما نسبته ٩٣,٥% من هذه الأسر نفقاتها على شراء الأغذية، حيث خفضت ٩٨% من تلك الأسر شراء اللحوم، و ٨٦% خفضت شراء الألبان. ^{٥٦}

المساعدات الإنسانية

أدى تفشي ظاهرتي البطالة والفقر في قطاع غزة إلى تردي المستويات المعيشية لسكان القطاع بشكل غير مسبوق، الأمر الذي زاد من حاجتهم للمساعدات الإنسانية، حيث قدرت أعداد الأسر التي تعتمد على المساعدات الغذائية والمساعدات المباشرة بـ ٨٠% ^{٥٧}.

تتمثل المساعدة الإنسانية، في المعونة المادية أو أي مساعدات إنسانية تتلقاها الأسرة أو أحد أفرادها، من أي جهة كانت. يعتمد قرابة ٨٢٥ ألفاً من سكان قطاع غزة المصنفون كلاجئين على مساعدات وكالة الغوث الدولية ويتلقون في الوقت الراهن حصصاً من المواد الغذائية، بينما يساعد برنامج الأغذية العالمي ٢٠٠ ألف شخصاً آخرين. فيما قامت حكومة سلام فياض وحكومة إسماعيل هنية منفردتين بصرف مساعدات مالية على النحو التالي: قامت الأخيرة في شهر سبتمبر من العام ٢٠٠٧ بصرف مساعدات مالية بقيمة ١٠٠ دولار لـ ٤٠ ألف عاطل عن العمل، كما قدمت مساعدات تراوحت قيمتها من ١٠٠ - ٥٠٠ دولار لـ ٨٠٠ مزارع متضررين من الممارسات الإسرائيلية، سيما المتعلقة بتجريف الأراضي. ^{٥٨} هذا وقد قامت حكومة فياض بتقديم مساعدة للعاطلين عن العمل بقيمة ١٠٠ دولار، إضافة إلى تحويلات بنود البطالة والشؤون الاجتماعية والصحة والحكم المحلي، وعدم جباية أكثر من ١٣٥ مليون دولار من المواطنين نتيجة قرار السلطة الوطنية بإعفاء المواطنين من جميع الرسوم الحكومية. ^{٥٩}

هذا وتقدم الآلية الدولية المؤقتة ^{٦٠} منذ آب ٢٠٠٦ مساعدات شهرية لما يزيد عن ٧٧ ألف موظف مدني بقيمة ١,٥٠٠ شيك (وهو ما يزيد عن ٨٨% من إجمالي الموظفين المدنيين في السلطة الوطنية) ضمن برنامج أصحاب الدخل المنخفض، إضافة إلى صرف مخصصات اجتماعية لنحو ٧٩ ألف أسرة فلسطينية من الأسر الفقيرة مثل الأراذل، والأيتام، والمرضى، وأصحاب الاحتياجات الخاصة والمحتاجين من كبار السن الذين يتم إعالتهم، هذا علاوة على تمويل برامج خلق فرص عمل، حيث يستفيد من هذه المخصصات حوالي ٣١% من سكان قطاع غزة. ^{٦١} وبالرغم من هذه المساعدات التي قدمت لسكان قطاع غزة إلا أنها تظل دون المستوى المطلوب بكثير ولا

⁵⁴ الغرفة التجارية، غزة.

⁵⁵ جدول غلاء المعيشة الفلسطيني لعام ٢٠٠٧، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٢/١/٢٠٠٨.

⁵⁶ برنامج الأغذية العالمي، الأمن الغذائي ومراقبة السوق، ٢٩ تشرين أول ٢٠٠٧.

⁵⁷ المرجع السابق.

⁵⁸ نبيل المبحوح، رئيس الكتلة الإسلامية العمالية، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٥.

⁵⁹ لوي شبانة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤتمر صحفي حول حصاد ٢٠٠٧، التاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٧.

⁶⁰ تم إنشاء الآلية الدولية المؤقتة في حزيران ٢٠٠٦ بتمويل من المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي ومانحين آخرين وذلك لتوفير الخدمات الضرورية والدعم المالي للفلسطينيين الأكثر تأثراً.

مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية http://www.delwbg.ec.europa.eu/en/tim/tim_in_ar.htm

⁶¹ المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الآلية الدولية المؤقتة، أيار ٢٠٠٧.

تعطي قدرة للغزيين على تلبية حاجاتهم، سيما في ظل تردي الأوضاع المعيشية بشكل لا تعالجه مساعدات زهيدة تعطي من فترة لأخرى.

أثر إغلاق المعابر⁶² على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

يلزم القانون الدولي إسرائيل كدولة احتلال بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، بما في ذلك تمكينهم من العمل، وتزويدهم بالمواد الغذائية والمواد الطبية، والسماح بمرور الغذاء والأدوية إليهم دون معوقات، واتخاذ خطوات للحفاظ على الصحة العامة وتفعيل وصيانة المنشآت الصحية.

وعلى الرغم من ذلك، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٧ بتصعيد سياستها العدائية ضد السكان المدنيين في قطاع غزة، حيث أغلقت المعابر وشدت الحصار بصورة غير مسبقة، سيما بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في ٤ يونيو ٢٠٠٧. وجراء هذه السياسة قيّدت حركة الأفراد والبضائع لأبعد الحدود. وهذا الفصل يركز على حركة البضائع، حيث أصبحت حركة بعض السلع الواردة تتم بالتنسيق مع بعض المنظمات الإنسانية والتجار من خلال مكتب التنسيق الإسرائيلي في معبر إيرز. أما من حيث طريقة إحضارها، فتدخل بطريقة (back to back) وهي الطريقة المطبقة في معبر كارني والتي تتطلب عمليات تنزيل وإعادة تحميل البضائع وخضوعها لعمليات الفحص الأمني.⁶³

وقد عمدت قوات الاحتلال عقب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة إلى إغلاق معبر المنطار التجاري و السماح من فترة إلى أخرى وبشكل استثنائي بإدخال كميات محدودة من السلع من خلاله، بعدما كان يتم عبره إدخال من ٢٥٠-٣٠٠ شاحنة من البضائع يوميا، علماً بأنه كان يمر عبر المعبر قبل اندلاع انتفاضة الأقصى الحالية ما يزيد عن ألف شاحنة بشكل يومي. كما تعمدت قوات الاحتلال أيضاً السماح بإدخال السلع الأساسية عند حدها الأدنى فقط من خلال معبري كرم أبو سالم وصوفا. يذكر أن المعبرين الأخيرين يفتقدا للبنية التحتية المؤهلة لممارسة الأنشطة التجارية.⁶⁴

ترصد الجداول التالية حركة المعابر وعدد الشاحنات الصادرة والواردة من وإلى قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧⁶⁵

معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١ حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١

| عمل المعبر | عدد الأيام | عدد الشاحنات الواردة | عدد الشاحنات الصادرة |
|------------|------------|----------------------|----------------------|
| فتح جزئي | 96 | 4324 | 75 |
| المساعدات | 49 | 842 | 0 |
| إغلاق كلي | 220 | ٠ | 0 |

معبر صوفا خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١ حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١

| عمل المعبر | عدد الأيام | عدد الشاحنات الواردة | عدد الشاحنات الصادرة |
|------------|------------|----------------------|----------------------|
| | | | |

⁶² يوجد في قطاع غزة خمسة معابر رئيسية وهي (معبر المنطار/ كارني، معبر نحل عوز، معبر رفح التجاري، معبر صوفا، ومعبر بيت حانون/ إيرز، معبر كرم أبو سالم/ كيرم شالوم.

- معبر كارني ومعبر نحل عوز يقعان في محافظة غزة شرق مدينة غزة.

- أما معبر رفح التجاري، ومعبر صوفا، فيقعان في محافظة رفح، شمال مدينة رفح.

- ومعبر بيت حانون / إيرز، يقع في محافظة شمال غزة .

- معبر كرم أبو سالم التجاري (كيرم شالوم)، يقع أقصى جنوب شرق رفح، على الحدود المصرية الإسرائيلية، وهو يقع خارج أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

يعتبر معبر كارني المعبر الرئيسي الذي يستوعب عمليا معظم البضائع (الصادرات والواردات) من وإلى قطاع غزة، كما أنه المعبر الوحيد الذي تتم من خلاله عملية تصدير البضائع إلى خارج القطاع، حيث قلت أهمية المعابر الأخرى بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨/٩/٢٠٠٠، خاصة معبر إيرز الذي كان يحتل أهمية كبيرة في السابق، حيث أصدرت إسرائيل خلال انتفاضة الأقصى قرارا بإيقاف عملية التصدير والاستيراد من خلال معبر إيرز، و تحويلها إلى معبر كارني.

أما باقي المعابر فهي تختص في أعمال محددة، فمعبر نحل عوز مخصص فقط لاستيراد الوقود، ومعبر صوفا مخصص لمواد البناء لاسيما الحصمة، ومعبر رفح البري المنفذ الوحيد الذي يتواصل من خلاله سكان القطاع مع العالم الخارجي، ومعبر رفح التجاري مخصص لعملية الاستيراد من الخارج، عن طريق مصر، حيث كانت تبلغ الواردات من خلاله (١٥%) من الإجمالي العام للواردات.

أنظر، تقرير حول حركة الأفراد والبضائع عبر معابر قطاع غزة في الفترة من ٨/١-٢٧/٩/٢٠٠٧، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، ص ٤.

⁶³ التغييرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة (أكتوبر-ديسمبر) ٢٠٠٧، معهد دراسات التنمية، مارس ٢٠٠٨، ص ٧.

⁶⁴ تقرير حول حركة الأفراد والبضائع...، مرجع سابق صص، ٤-٥.

⁶⁵ إحصائيات من وقع قاعدة البيانات لدى مركز الميزان لحقوق الإنسان.

| | | | |
|-----------|-----|------|---|
| فتح جزئي | 156 | 8036 | 0 |
| إغلاق كلي | 209 | 0 | 0 |

معبّر رفح البري خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١ حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١

| عمل المعبر | عدد الأيام |
|-------------|------------|
| مغلق | 310 |
| جزئي | 50 |
| باتجاه واحد | 5 |

معبّر بيت حانون (إبرز) خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١ حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١

| عمل المعبر | عدد الأيام |
|--|------------|
| جزئي | 216 |
| عرقلة لساعات | 9 |
| فتح للحالات الإنسانية والأجانب والصحفيين | 122 |
| مغلق | 18 |

معبّر المنطار (كارني) خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١ حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١

| عمل المعبر | عدد الأيام | عدد الشاحنات الواردة | عدد الشاحنات الصادرة |
|--------------|------------|----------------------|----------------------|
| فتح جزئي | 96 | 4972 | 0 |
| إغلاق كلي | 225 | 37 | 0 |
| عرقلة لساعات | 14 | 4453 | 0 |
| فتح كلي | 30 | 16668 | 0 |

توضح الجداول أعلاه إلى أي مدى قيدت حركة البضائع خلال العام ٢٠٠٧، نتيجة للحصار وإغلاق المعابر والذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة في انتهاك صريح لحقوق الإنسان بشكل خطير وغير معهود.^{٦٦}

يناقش الجزء التالي من الفصل، الحالة التي وصلت إليها عدد من القطاعات الاقتصادية والحيوية الهامة المتأثرة بإغلاق المعابر، وانعكاسها على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطاع غزة :

قطاع التجارة

تراجعت حركة التجارة بصورة كبيرة جداً بين قطاع غزة والعالم الخارجي نتيجة لإغلاق المعابر ما أثر سلباً على كافة القطاعات الاقتصادية، خاصة وأن الاقتصاد الغزي يعتمد كلياً على ما يتم استيراده من الخارج، سيما من الجانب الإسرائيلي. وهذا ما يتضح من حجم الصادرات والواردات والتي تراجعت كثيراً خاصة الصادرات، حيث كانت شبه معدومة، فلم تتجاوز صادرات القطاع أكثر من ٧٥ شاحنة طوال العام ٢٠٠٧، مع العلم أن حركة التصدير أوقفت تماماً منذ ١٢ يونيو من العام ٢٠٠٧، واستأنفت في نوفمبر من نفس العام بتصدير بعض المنتجات الزراعية.^{٦٧} يذكر أيضاً، أن العديد من الشاحنات التي تنقل الواردات إلى القطاع كثيراً ما تكون محملة بسلع ذات طابع إنساني.

كما ولا زالت قوات الاحتلال الإسرائيلي تحتجز نحو ٧٥٠ حاوية بضائع مستوردة، تقدر قيمتها بـ ٤٠ مليون دولار وتعود إلى تجار غزيين، إضافة لتحويل مسار ٩٥٠ حاوية بضائع، كان من المفترض وصولها إلى قطاع غزة، إلى الضفة الغربية بعد تغيير كودها الجمركي.^{٦٨}

⁶⁶ نشرت صحيفة "الاندبندنت" البريطانية تحقيقاً في هذا الصدد بعنوان "الأوضاع في غزة الأسوأ منذ ١٩٦٧".

⁶⁷ تقرير اقتصادي- اجتماعي- تشرين الثاني ٢٠٠٧، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

⁶⁸ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير عن حالة المعابر خلال الفترة ٢٠٠٧/١١/١١ - ٢٠٠٧/١٢/١٠، غزة، فلسطين.

الكود الجمركي، هو عبارة عن رمز رقمي في كمبيوتر دائرة الجمارك الإسرائيلية، تتم على أساسه عملية التخليص الجمركي (التصريح عن البضائع وإتمام الإجراءات الجمركية عليها)، وقد اعتمدت إدارة الجمارك والقيمة المضافة الإسرائيلية بحسب البند رقم ١٣ في التعرفة الجمركية رمزين رقميين لمناطق السلطة الفلسطينية هما، (٣) للضفة الغربية و(١) لقطاع غزة. علماً بأن الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الوطنية الفلسطينية مشمولة بالغلاف الجمركي الإسرائيلي، حيث ألزم بروتوكول باريس الاقتصادي الفلسطينية باعتماد وسيلة تقدير الجمارك على اتفاقية (GATT) الموقعة عام ١٩٩٤ منذ بدء تطبيقها في إسرائيل، وتعتمد السياسة الجمركية للسلطة بحسب البروتوكول على نظام "بروكسل" لتحقيق

قطاع الصناعة

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الهامة التي تساهم في تطوير ونمو اقتصاديات الدول. وقد بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة حوالي ١١% عام ٢٠٠٦، برغم الحصار المفروض على القطاع منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في يناير من العام ٢٠٠٦. أما العام ٢٠٠٧ والذي شهد تصعيداً غير مسبوق في إجراءات الحصار وإغلاق المعابر أثر سلباً وبشكل خطير على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بصورة غير معهودة من قبل.^{٦٩}

ونظراً لاعتماد معظم الصناعات في قطاع غزة على المواد الخام المستوردة من الخارج، علاوةً على ضياع فرص تسويق المنتجات الصناعية إلى الخارج جراء الإغلاق، تعطل ما نسبته ٩٧% من مجمل مصانع القطاع البالغ عددها نحو ٣٩٠٠ منشأة صناعية كان يعمل فيها قرابة ٣٣ ألف عامل.^{٧٠}

وقد سجل قطاع صناعة الأثاث والملابس والنسيج والصناعات الغذائية أكثر الأنشطة الصناعية تضرراً، حيث انخفض عدد المنشآت العاملة في صناعة الأثاث في قطاع غزة من ٦٠٠ مصنع خلال العام ٢٠٠٥ إلى ٢٥ مصنع في ديسمبر ٢٠٠٧، وانخفض عدد العاملين فيه من ٥,٥٠٠ عامل إلى ٧٥ عامل في ديسمبر ٢٠٠٧، وتكبد هذا النشاط خسائر تصديرية قدرت بنحو ١٧ مليون دولار حتى ديسمبر ٢٠٠٧.

أما فيما يتعلق بقطاع الصناعات الغذائية، فقد انخفضت أعداد المنشآت الصناعية العاملة من ٨٠ مصنعاً في العام ٢٠٠٥ إلى نحو ٨ مصانع حتى سبتمبر ٢٠٠٧، وانخفض عدد العاملين من ٢,٥٠٠ عامل إلى ٩٠ عامل في سبتمبر ٢٠٠٧، وتكبد هذا النشاط خسائر قدرت بنحو ٣ مليون دولار حتى سبتمبر ٢٠٠٧.

كما انخفضت أعداد المنشآت العاملة في قطاع صناعة الملابس والنسيج من ٩٦٠ منشأة عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٠ منشآت في سبتمبر ٢٠٠٧، ولم يبق في شهر ديسمبر إلا منشأة واحدة تشغل ١٠ عمال.^{٧١}

وفيما يتعلق بقطاع الصناعات المعدنية والهندسية فقد أغلق أكثر من ٩٥% من الورش والمصانع العاملة في هذا النشاط، ما أدى إلى فقدان أكثر من ٧٠٠٠ فرصة عمل بسبب عدم توفر المواد الخام وعدم القدرة على تصدير المنتجات، في حين أن جميع القطاعات المذكورة قد اندمجت عمليات التصدير الخاصة بها خلال الربع الرابع من العام ٢٠٠٧.^{٧٢}

قطاع الزراعة

شهد القطاع الزراعي خلال العام ٢٠٠٧ انتكاسة حقيقية نتيجة تشديد الحصار واستمرار تجريف الأراضي الزراعية، ومنع تصدير المنتجات الزراعية. وكان أكثر قطاعات الإنتاج الزراعي تضرراً مزروعات (التوت الأرضي والزهور)، والتي قدرت خسائرها بسبب منع التصدير إلى حوالي ٦٠ مليون دولار. الأمر ولد ظاهرة هجرة الأرض والعزوف عن الزراعة، مما أدى إلى انضمام العديد من المزارعين إلى جيش العاطلين عن العمل، علماً بأن عدد الذين يعملون بالقطاع الزراعي في غزة يقدر بـ ٤٥ ألف مزارع.^{٧٣} وبشكل عام تقدر خسائر القطاع الزراعي يومياً بـ ١٥ ألف دولار، إضافة إلى تعطيل ما نسبته ٩٠% من المزارعين عن أعمالهم والحيلولة دون الوصول إلى أراضيهم ومزارعهم.^{٧٤} يذكر أنه خلال يومي ٢٨، ٢٩/١١/٢٠٠٧ تم لأول مرة منذ سيطرة

القيمة (BVD) ويتم تصنيف البضائع وفق نظام "The Harmonized Commodity Description and Coding System" أو ما يعرف بالنظام المنسق لتصنيف البضائع "H.S".

عليه فإن إلغاء إسرائيل التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة أثر بشكل سلبي وخطير على قدرة التجار والمصنعين في قطاع غزة على استيراد وتصدير البضائع والسلع بشكل مباشر، فالكود الجمركي يمثل البيان الجمركي لتخليص البضائع، مما ترتب عليه نتائج خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني وعلى مستوى معيشة السكان في قطاع غزة وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أنظر، تقرير حول قرار إسرائيل وقف التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة، مركز الميزان لحقوق الإنسان غزة، ص-ص، ٥-٦.

⁶⁹ وزارة الاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات والتحليل، ٢٠٠٧.

⁷⁰ دراسة حول إجمالي الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بكافة أنشطة القطاع الخاص في محافظات غزة خلال فترة الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ منتصف حزيران الماضي، صحيفة الأيام ٢٠٠٨/٢/٥.

⁷¹ مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد".

⁷² التغييرات الاقتصادية والاجتماعية...، مرجع سابق، ص ١٣.

⁷³ محسن أبو رمضان، أثار الحصار على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=44495&NrIssue=1&NrSection=2>

⁷⁴ محمد الأغا، وزير الزراعة في الحكومة المقالة، ٢٠٠٨/١/٩

<http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&Do=Print&ID=96098>

حماس على قطاع غزة، السماح بتصدير ٢٥,٥ طن من الفراولة بما يعادل (٨ شاحنات)، و ٨٠٠,٠٠٠ زهرة (٤ شاحنات).^{٧٥}

القطاع المصرفي

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث لا يتصور حدوث عملية تنمية اقتصادية حقيقية في غياب دور فاعل للمصارف. وتبلغ عدد المصارف العاملة في قطاع غزة ١٣ مصرفاً، فيما يبلغ إجمالي عدد الفروع ٤٣ فرعاً مصرفياً.^{٧٦} ووصلت الودائع في مصارف قطاع غزة إلى ٨٨٠,٦ مليون دولار نهاية العام ٢٠٠٧، بينما بلغت التسهيلات الائتمانية ٣٢٦,٧ مليون دولار في نفس الفترة. وبالتالي فإن نسبة التسهيلات الائتمانية للودائع تبلغ حوالي ٣٧,١%،^{٧٧} وهي نسبة منخفضة، حيث أصدرت سلطة النقد أكثر من تعميم كان آخرها التعميم رقم (٢٠/٩٨) إلى كافة المصارف والذي دعت من خلاله إلى رفع نسبة الائتمان إلى ٤٠% كحد أدنى. وتعود هذه النسبة المنخفضة للتسهيلات المصرفية التي تقدمها المصارف بجزء منها إلى ما شهده قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧ من تردي حاد وخطير في الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والتي ألقت بضلالها السلبية على الاستثمارات كافة، يضاف إلى ذلك امتناع المصارف عن تقديم القروض للموظفين العموميين رغم انتظام رواتبهم بشكل أو بآخر بعد تشكيل سلام فياض للحكومة بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

وقد تسبب القرار الإسرائيلي في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧ باعتبار قطاع غزة كياناً معادياً في زعزعة العمل المصرفي، ما انعكس سلباً وبشكل كبير على الخدمات المصرفية المقدمة لسكان القطاع، بعد أن عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى خفض حجم الأموال التي يتم تحويلها إلى مصارف القطاع، تنفيذاً لتوجهاتها باعتبار قطاع غزة كياناً معادياً. يشار إلى أن عملية ترحيل وتبادل العملات بين مصارف قطاع غزة وإدارتها والمصارف الإسرائيلية المتعاملة معها كانت تتم قبل الأزمة المشار إليها بمعدل مرة كل يومين أو ثلاثة أيام، في حين أن المعاملات أصبحت تنفذ في أوقات متباعدة تصل إلى أكثر من شهر ما بين المعاملة والأخرى، وبقيم مالية بسيطة مقارنة مع ما كان معمولاً به قبل ذلك.

تقدر حاجة المصارف من عملة الشيكال المفترض توريدها لقطاع غزة شهرياً بنحو ٥٠٠ مليون شيكل، بينما تحتاج المصارف خلال فترة دفع الرواتب لنحو نصف المبلغ المذكور. هذا يعني أنه في حال عدم توفر هذه العملة بالشكل المطلوب، خاصة في فترة صرف الرواتب، من شأنه أن يخلق أزمة كبيرة تنعكس بشكل أساسي على الموظفين العموميين الذين لازوا يعانون من الفترة الطويلة التي لم يتلقوا فيها رواتبهم. كما أن عدم توفر مبالغ لدى المصارف من عملتي الدولار والدينار زاد الأوضاع الاقتصادية سوءاً وصعوبة، حيث أدى ذلك إلى مزيد من الشلل في مختلف الأنشطة الاقتصادية ووقف أنشطة الاستيراد والتصدير التي تنفذ غالبيتها بهاتين العملتين. هذا علاوة على تأثير نقصها على حجم الودائع من تلك العملات لدى البنوك، سيما بعد سحب كثير من العملاء لودائعهم بدافع الخوف من عدم تسديد المصارف للأموال التي يحتاجونها عند الطلب والحاجة، حيث أثر ذلك سلباً على حجم التسهيلات، التي تعطي أصلاً في أضيق الحدود منذ تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة كما ذكرنا سابقاً، خاصة القروض التي تمنحها المصارف للمواطنين وذلك لانخفاض نسبة الودائع لدى المصارف. وبشكل عام ينعكس ذلك سلباً على استثمارات المصارف ما يعني مزيداً من التراجع للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كذلك يؤثر ضعف السيولة من هذه العملات إلى فقدان ثقة العملاء في المصارف خاصة لدى الذين لا يعلمون أسباب هذه العجوزات. وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة هنا إلى ما يتحمله عملاء المصارف من خسائر نتيجة لعدم توفر عملتي الدولار والدينار، وبالتالي فهم لا يحصلون إلا على عملة الشيكال عند سحبهم أموالاً من تلك المصارف، حيث تعمل هذه المصارف على تحويل العملة إلى الشيكال بأقل بكثير من محلات الصرافة الخارجية، فعلى سبيل المثال وصل الفرق في تبديل ١٠٠ دولار إلى الشيكال إلى أكثر من ١٠ شواكل في بعض الأحيان، وهذا بدوره ينعكس سلباً على سعر صرف الدولار الضعيف أصلاً ما يكلف المواطنين مزيداً من الخسارة فيما يتعلق بسعر صرف الدولار.^{٧٨}

قطاع البناء

شكل إغلاق المعابر، ضربة قاصمة لقطاع البناء، حيث تبلغ حاجة القطاع اليومية من مواد البناء نحو ٣٠٠٠ طن من الأسمنت و ٢٥٠٠ طن من الحصمة.^{٧٩} في حين لم يدخل إلى القطاع أي من مواد البناء منذ إعلان القرار

⁷⁵ مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد".

⁷⁶ واقع المصارف في فلسطين ودورها في تنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٢٢.

⁷⁷ سلطة النقد الفلسطينية، معلومات بناء على طلب مركز الميزان لحقوق الإنسان.

⁷⁸ واقع المصارف في فلسطين، مرجع سابق ص ٣٨-٤٠.

⁷⁹ تقرير صادر عن الغرفة التجارية الفلسطينية لمحافظات غزة

الإسرائيلي في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧ باعتبار قطاع غزة كياناً معادياً. على إثر ذلك شهد قطاع البناء والبنية التحتية توقفًا تاماً، حيث أغلقت كافة مصانع البناء (١٣ مصنع بلاط، ٣٠ مصنع أسمنت، ١٤٥ مصنع رخام، ٢٥٠ مصنع طوب)، مما أدى إلى انضمام ٣٥٠٠ عامل إلى جموع العاطلين عن العمل. كما توقفت كافة مشاريع البنية التحتية ومشاريع الصيانة، وتقدر فقط قيمة مشاريع البناء التابعة للأمم المتحدة والقطاع الخاص المتوقفة بما يزيد عن ٣٧٠ مليون دولار أمريكي، بالإضافة لتسريح آلاف العمال.^{٨٠}

قطاع الطاقة والوقود

عانى قطاع غزة من نقص حاد في الوقود والطاقة الكهربائية خلال العام ٢٠٠٧، حيث اتخذ الاتحاد الأوروبي قراراً بتاريخ ٢٠٠٧/٠٨/١٦ بالتوقف عن تسديد ثمن الوقود اللازم لمحطة توليد الكهرباء، وذلك بسبب شكوك حول قيام الحكومة المقالة في غزة بتحصيل فواتير الكهرباء من المواطنين، وأن هذه القيمة لا تدخل إلى حساب شركة توزيع الكهرباء. الأمر الذي بدوره دفع شركة دور ألون الإسرائيلية بوقف كمية الوقود الصناعي التي تمد بها شركة الكهرباء وهي حوالي ٣٥٠ ألف لتر يومياً، مما تسبب بتوقف المحطة كلياً عن توليد الطاقة الكهربائية، والذي أسفر عنه توقف العديد من الأجهزة الطبية وغرف العمليات عن العمل، فضلاً عن تأثيرها السلبي على مستودعات الأدوية والعقاقير الطبية والدم، والتي تحتاج إلى التيار الكهربائي لتشغيل أجهزة التكييف والثلاجات التي توضع فيها بعض العقاقير. هذا علاوة على توقف العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والمصانع والشركات التجارية عن العمل بسبب انقطاع التيار الكهربائي. كما تسبب انقطاع التيار الكهربائي أيضاً في معاناة كبيرة لسكان القطاع الذين يواجهون مشكلات حقيقية في إيصال المياه إلى منازلهم، بل وفي قدرتهم إلى الوصول إلى مساكنهم بسبب عدم القدرة على تشغيل المصاعد الكهربائية، خاصة وأن مدينة غزة تعج بالأبنية متعددة الطبقات، والتي يعني انقطاع التيار الكهربائي عنها عدم قدرة كبار السن والمرضى بشكل خاص من الوصول إلى منازلهم، وانعدام إمكانية ضخ المياه إليها.^{٨١}

واستمراراً لسياسة العقاب الجماعي التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد السكان المدنيين في قطاع غزة، قررت بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧ بخفض كمية الوقود التي تسمح بمرورها لتزويد قطاع غزة حيث وصلت إلى (٣٥٠) ألف لتر ووقود صناعي خاص بمحطة توليد الطاقة الكهربائية، وحوالي (٣٥٠ إلى ٣٠٠) ألف لتر سولار، وحوالي (٧٠ إلى ٨٠) ألف لتر بنزين، وحوالي (٢٠٠ إلى ٢٤٠) ألف طن غاز للاستخدام المنزلي. وهذه الكميات تقل بكثير عن الحاجة الفعلية لسكان قطاع غزة من المحروقات، فعلى سبيل المثال تقدر حاجة قطاع غزة من السولار حوالي (٥٠٠) ألف لتر يومياً، في حال استمرار تغذية القطاع بالطاقة الكهربائية بصورة اعتيادية. أما في حال انقطاع التيار الكهربائي، فإن القطاع يصبح بحاجة إلى أكثر من (١٠٠) ألف لتر إضافية، نظراً لأن المستشفيات والبلديات والورشات والمحال التجارية وغيرها تلجأ إلى توليد الطاقة عبر مولدات كهربائية تعمل بالسولار.^{٨٢} إذا انعكس تقليص كمية الوقود بشكل سلبي وخطير على مستوى معيشة السكان المدنيين في قطاع غزة، بمخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني سيما اتفاقية جنيف الرابعة التي توجب على قوات الاحتلال توفير الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين على الأرض التي تحتلها.

أثر سياسة قطع الرواتب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٥، عقب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، مرسوماً أقال بموجبه حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية وتكليف سلام فياض بتشكيل حكومة طوارئ. وقد اعترف المجتمع الدولي بهذه الحكومة، واستؤنفت المساعدات الخارجية المقدمة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وقامت إسرائيل بتحويل مستحقات المقاصة المحجوزة لديها لخزينة السلطة الوطنية، مما مكن حكومة إنفاذ الطوارئ من استئناف صرف رواتب موظفي السلطة وتسديد جزء كبير من ديون القطاعين العام والخاص. يذكر أن القطاع العام يوظف ما نسبته ٤١,١% من عدد العاملين في قطاع غزة،^{٨٣} الأمر الذي له أهمية كبرى

<http://www.mne.gov.ps/DesktopModules/DisplayAnnouncements.aspx?tabindex=100&ItemID=629&mid=51&ln.g=2>

⁸⁰ دراسة مركز...، مرجع سابق.

⁸¹ مركز الميزان لحقوق الإنسان، بيان صحفي، أرجاء واسعة من قطاع غزة تغرق في ظلام وخطر توقف عمل المستشفيات والخدمات الأساسية يهدد بكارثة إنسانية، ٢٠٠٧/٨/٢٠.

⁸² مركز الميزان لحقوق الإنسان، بيان صحفي بعنوان، إسرائيل تبدأ في تطبيق قرار خفض كميات الوقود المحروقات التي تمر إلى غزة وتهدد بقطع التيار الكهربائي وتواصل قتل مدنيين وقصف مناطق مأهولة، التاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٨.

⁸³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨. مسح القوى العاملة: دورة تشرين أول-كانون أول، (٢٠٠٧)، الربع الرابع، ٢٠٠٧. المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة. رام الله-فلسطين، ص ٣٠

في تشغيل العمالة لا سيما في ضوء حالة العجز والخلل الكبير الذي يحيط بالقطاع الخاص الذي يشغل ما نسبته ٥٣,٢% من عمالة قطاع غزة.

وفي مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الإعلام أعلن سلام فياض رئيس حكومة الطوارئ بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٤، أن ٢٣ ألف موظفًا لن يتلقوا رواتبهم، إضافة إلى ٨ آلاف موظفًا مدنيًا تم تعيينهم بعد ٢٠٠٥/١٢/٣١، في الوقت الذي لم يتم فيه إقرار موازنة السلطة الفلسطينية. كما أعلن فياض في مؤتمره إلى أن الحكومة قررت تشكيل لجننتين، أحدهما مدنية وأخرى عسكرية، لمتابعة الاعتراضات والشكاوى التي قد ترد على قرار الحكومة، مشيرًا إلى أن الحكومة سوف تدرس كل التعيينات والترقيات التي تم إقرارها خارج الموازنة للتأكد من قانونيتها. كما ذكر بأنه سجلت مخالفات عديدة من النواحي القانونية والنظامية في التعامل مع حالات التعيين، وأشار إلى أن من بين المستثنين من صرف الرواتب قرابة ألف موظف، بينهم حوالي ٣٠٠ موظف مدني و ٧٠٠ موظف عسكري، لعدم التزامهم بقرارات حكومته.

قرار الحكومة سالف الذكر يثير مجموعة من النقاط القانونية والتي يمكن إجمالها في التالي:

- القرار يشمل قطع رواتب ٣١ ألف موظفًا مدنيًا وعسكريًا لأن تعيينهم تم ما بعد ٢٠٠٥/١٢/٣١ حتى تاريخ القرار وذلك بالنظر إلى أنه لم يتم إقرار الموازنة العامة. والأمر هنا يتعلق أساسًا بصلاحيات الحكومة وقدرتها على التوظيف، فهل الحكومة التي تشكلت بعد ٢٠٠٥/١٢/٣١ لا يحق لها القيام بإجراءات التوظيف وتعيين موظفين جدد، أي أنها لا تمتلك صلاحية التوظيف؟.

لاشك أن الحكومة العاشرة ومن خلال المعطيات قامت بعمليات توظيف تجاوزاً لقانون الخدمة المدنية، حيث لم تتبع في كثير من الأحيان آلية التوظيف القانونية، التي تجسد مبدأ تكافؤ الفرص، وفي نفس الوقت لم تلتزم بالإجراءات المقررة في الموازنة العامة وتجاوزتها بأعداد كبيرة.

إن التجاوزات في عمليات التوظيف التي تمت بعد تاريخ ٢٠٠٦/١/١ هي امتداد لتجاوز الحكومات السابقة على هذا الصعيد، لذلك كان من الأفضل بحث ملفات الموظفين الذين تم تعيينهم بإجراءات غير قانونية وإمكانية إصلاح هذه الأخطاء.

- أما الإشكالية الثانية تتمثل في أن اعتبار عدم إقرار الموازنة يشكل سبباً في منع هؤلاء الموظفين من استلام رواتبهم، والسؤال الذي يثار هنا هو ما هي الأسس القانونية التي استند إليها رئيس الحكومة في قراره؟ جدير ذكره أن المجلس التشريعي قد عدل قانون الموازنة وسمح للحكومة العاشرة بالتأخير في تقديم الموازنة العامة للمجلس التشريعي لإقرارها حتى نهاية عام ٢٠٠٦، مما يعني عدم تقديم موازنة عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من المآخذ العملية على هذا القانون الجديد الذي أقره المجلس التشريعي، فإن هناك أسباباً وإجراءات قد قبل بها المجلس التشريعي لتأخير تقديم الموازنة وبالتالي لم يعد سبب تأخير الموازنة يعتد به لاتخاذ إجراء من هذا النوع. أما من جهة عدم إقرار المجلس التشريعي لإحداثيات جديدة في قانون الموازنة أو وجود شواغر وظيفية، فإنه من المهم الإشارة إلى أن هناك آلاف الموظفين الذين تم تعيينهم منذ إنشاء السلطة الفلسطينية دون أن يقر المجلس التشريعي إحداثيات جديدة في قوانين الموازنة أو وجود شواغر وظيفية، وبفسح المستوى لماذا لم يشمل قرار الحكومة بإيقاع العقوبة على تلك الحالات أيضاً التي جرى تعيينها في وقت تأخر فيه إقرار الموازنة إلى مدة طويلة؟.

- تضمن القرار تشكيل لجننتين أحدهما مدنية والأخرى عسكرية لتلقي ومتابعة الاعتراضات والشكاوى الواردة من المتضررين من القرار، حيث ستدرس الحكومة كل التعيينات والترقيات التي أقرت خارج الموازنة للتأكد من قانونيتها.

فعلى الرغم من أهمية تشكيل لجان للنظر في الشكاوى، سيما وأن هناك آلاف المتضررين من قرار الحكومة، إلا أنه كان من الأصوب أن تقوم الحكومة بدراسة ومراجعة ملفات الوظائف والتعيينات قبل أن تصدر قرارها المذكور، وهو ما هدد ولا يزال مستقبل وحيات آلاف الأسر التي يعيلها هؤلاء الموظفون. كما أن القرار بحد ذاته يعد إجراءً جماعياً بحق موظفين عامين في خطوة غير مسبوقة، حيث كان الأولى أن تقوم الحكومة بكل ما يلزم من دراسة وإجراء قانوني قبل أن تتخذ قراراً ينطوي على إجراءات غير قانونية ويمس آلاف الموظفين.

- ذكر رئيس حكومة الطوارئ أنه تم رصد مخالفات عديدة من النواحي القانونية والنظامية في التعامل مع حالات تعيين الموظفين خلال الفترة المذكورة. وللتعامل مع تلك المخالفات ومعالجتها بالطرق القانونية والنظامية كان من الأولى دراسة كل حالة على حدة، واتخاذ القرارات اللازمة بناءً على كل حالة بشكل فردي بدلاً من حرمان آلاف الموظفين من رواتبهم ومن فرص عملهم بقرار واحد جمعي. كما أنه، وعلى كل حال، فإن التعامل مع المخالفات القانونية والنظامية يتطلب بالضرورة أن تكون الإجراءات المتبعة لتصحيحها تراعي، وإلى درجة عالية، القوانين والأنظمة المعمول بها في فلسطين. الأمر الذي قد يتضمن مثلاً معاقبة المسؤولين الذين ارتكبوا تلك المخالفات من خلال القضاء بدلاً من المعاقبة الجماعية لهؤلاء الموظفين وضياع الحق العام في المخالفات المذكورة.

- أشار رئيس الحكومة في قراره المذكور إلى أن من بين المستثنين من صرف الرواتب أيضا قرابة ألف موظف حكومي، من بينهم حوالي ٣٠٠ موظف مدني و ٧٠٠ موظف عسكري، لعدم التزامهم بقرارات حكومته. والسؤال الذي يثار هنا ما هو الأساس الذي تستند له الحكومة في تقريرها لتلك العقوبة؟ ثم وفقا لأي قانون صادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية استندت الحكومة لإيقاع تلك العقوبة؟ إن قانون الخدمة المدنية وقانون الخدمة في قوى الأمن قد حددا العقوبات التي بالإمكان اتخاذها ضد الموظفين المدنيين أو العسكريين في حالة إخلالهم بالقرارات الإدارية أو بالأعمال الموكلة إليهم والتي لا تتضمن أحكامهما أي عقوبة من هذا النوع كما أن العقوبة بطابعها فردي وليس جماعي.^{٨٤}

في الجانب نفسه فإن مجموع عدد الموظفين الذين قطعت رواتبهم منذ حزيران ٢٠٠٧، من قبل حكومة سلام فياض حوالي ٤٠ ألف موظف مدني وعسكري، تقوم حكومة إسماعيل هنية بدفع رواتب حوالي ٢٠ ألف موظف منهم.^{٨٥}

^{٨٤} تقرير حول قرار حكومة إنفاذ الطوارئ وقف صرف رواتب موظفين حكوميين، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، ص-ص ١٠

^{٨٥} علاء الدين البطة، رئيس نقابة الموظفين في القطاع العام، صحيفة فلسطين ٢٩/٢/٢٠٠٧.

الفصل الثالث

الحق في الصحة

مقدمة

يشغل الحق في الصحة موقعا هاما بين جملة حقوق الإنسان بشكل عام، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل خاص، فهو حق مرتبط بشكل مباشر بحياة الناس، ويعتبر مقدار تمتع الإنسان بحقه في الصحة وفق المقاييس الصحية التي حددتها منظمة الصحة العالمية، مؤشرا على فرص بقائه على قيد الحياة لأطول فترة زمنية يمكن للجنس البشري بلوغها، وتمتعه بحالة صحية وبدنية جيدة خلال حياته. والحق في الصحة كذلك يؤثر إلى درجة التعاضد والتكافل داخل أي مجتمع، وبالتالي يعتبر من المقاييس الهامة للتطور الحضاري للمجتمعات، فأى أمة تتخلى عن أفرادها ومواطنيها الضعفاء ولا توفر لهم سبل الحياة الكريمة بالتناسب مع ما تحتزنه من ثروة وقدرات وإمكانات مادية وبشرية ووسائل تكنولوجية؛ تفقد الكثير من رصيدها الحضاري بين أمم الأرض. "قد يكون أيضاً للأمن الصحي العالمي، تأثير على الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والتجارة، والسياحة، والحصول على السلع والخدمات، وكذلك على الاستقرار الديموغرافي في حالة ما إذا تكررت تلك الأحداث".⁸⁶

لقد أولي الحق في الصحة اهتماماً خاصاً من قبل المجتمع الدولي، وثبته في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، حيث نصت المادة ١/١٥ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة له ولأسرته، ويشمل المأكل والملبس والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية". كذلك اشتمل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نص واضح وصريح حول الحق في الصحة العمومية، فجاء في المادة ١/١٢ من العهد المذكور: "تقر الدول الأطراف بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه".

وجاءت التعليقات العامة المعتمدة من لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتزيد هذا النص بلاغة وتفصل في شرحه وتبيان مقاصده، حيث ورد في التعليق الرابع عشر للدورة الثانية والعشرون للجنة: "يرتبط الحق في الصحة ارتباطاً وثيقاً بإعمال حقوق الإنسان الأخرى ويعتمد على ذلك، مثلما يرد في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في المأكل، والسكن، والعمل، والتعليم، والكرامة الإنسانية، والحياة، وعدم التمييز، والمساواة، وحظر التعذيب، والخصوصية، والوصول إلى المعلومات، وحرية تكوين الجمعيات، والتجمع، والتنقل. فهذه الحقوق والحريات وغيرها تتصدى لمكونات لا تتجزأ من الحق في الصحة. فالإشارة الواردة في المادة ١/١٢ من العهد إلى "أعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه" لا تقتصر على الرعاية الصحية. بل أن هذا الحق يشمل طائفة عريضة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تهيئ الظروف التي تسمح للناس بأن يعيشوا حياة صحية، كما تشمل المقومات الأساسية للصحة مثل الغذاء والتغذية، والسكن، والحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح الوافي، والعمل في ظروف آمنة وصحية، وبيئة صحية".⁸⁷

وبالإضافة إلى ذلك، فالحق في الصحة تم التأكيد عليه في عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥ في المادة ٥(هـ) (٤) منها، كذلك الأمر في المادتين ١١-١(و) و١٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩، وفي المادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، وذلك في جملة مصادر أخرى. كما يعترف بالحق في الصحة في عدد من صكوك حقوق الإنسان الإقليمية، مثل الميثاق الاجتماعي الأوروبي لعام ١٩٦١ بصيغته المنقحة (المادة ١١)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١ (المادة ١٦)، والبروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٨٨ (المادة ١٠). وبالمثل، أعلن عن الحق في الصحة من جانب لجنة حقوق الإنسان،⁸⁸ وكذلك في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣، وفي صكوك دولية أخرى.⁸⁸

قبل الولوج إلى موضوع هذا الفصل وهو حالة الحق في الصحة العمومية في قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧، تجدر الإشارة إلى عدد من العناصر الأساسية التي يجب أخذها بالحسبان والتأكد من انطباقها على الأحوال الصحية في قطاع غزة حيث تشكل معاييراً تساعد في تقييم مدى تمتع الفلسطينيين من سكان القطاع بحقهم في الصحة:⁸⁹

⁸⁶ منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠٠٧، أمن الصحة العمومية العالمي في القرن الحادي والعشرين.

⁸⁷ التعليق العام رقم ١٤، الدورة الثانية والعشرون (٢٠٠٠)، الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة ١٢).

⁸⁸ المرجع السابق.

⁸⁹ المرجع السابق.

- ١- التوافر: يجب أن توفر الدولة القدر الكافي من المرافق العاملة المعنية بالصحة العامة والرعاية الصحية وكذلك من السلع والخدمات والبرامج. كما يجب أن تتضمن هذه المرافق المقومات الأساسية للصحة مثل مياه الشرب المأمونة ومرافق الإصحاح الكافية، والمستشفيات، والعيادات، وغيرها من المباني المرتبطة بالصحة، والموظفين الطبيين والمهنيين المدربين.
- ٢- إمكانية الوصول: ينبغي أن يتمتع الجميع بدون تمييز بإمكانية الوصول إلى المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بالصحة. وتتسم إمكانية الوصول بأربعة أبعاد متداخلة هي:
 - عدم التمييز: ضمان أن الجميع يتمتع بإمكانية الوصول إلى المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بالصحة، ولا سيما الفئات الضعيفة والمهمشة.
 - إمكانية الوصول المادي: ينبغي أن تكون المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بالصحة في المتناول المادي والأمن لجميع فئات السكان، خاصة الفئات الضعيفة أو المهمشة.
 - الإمكانية الاقتصادية للحصول عليها (القدرة على تحمل نفقاتها): من الضروري أن يتمكن الجميع من تحمل نفقات المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بالصحة.
 - إمكانية الوصول إلى المعلومات: تشمل هذه الإمكانية الحق في التماس المعلومات والأفكار المتعلقة بالمسائل الصحية والحصول عليها ونقلها.
- ٣- المقبولية: ينبغي أن تحترم جميع المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بالصحة الأخلاق الطبية، وأن تكون مناسبة ثقافياً، فضلاً عن تصميمها بشكل يحترم السرية ويرفع مستوى الحالة الصحية للأشخاص المعنيين.
- ٤- الجودة: ينبغي أن تكون المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بالصحة مناسبة علمياً وطبياً وذات نوعية جيدة. ويتطلب ذلك، موظفين طبيين ماهرين، وعقاقير ومعدات للمستشفيات معتمدة علمياً ولم تنته مدة صلاحيتها، ومياه شرب مأمونة، وإصحاحاً مناسباً.

الوضع الصحي في قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٧

لا شك بأن القطاع الصحي كان من أكثر القطاعات تأثراً بالحصار الإسرائيلي المحكم على قطاع غزة والذي فرض بعد الحسم العسكري لحركة حماس في ١٤/٦/٢٠٠٧، حيث عانى هذا القطاع من نقص في المعدات الطبية والأدوية والمستلزمات الأساسية، كما توقفت مشاريع بناء وتوسيع مراكز الرعاية الصحية لعدم توفر معدات البناء اللازمة. هذا علاوة على أن تراجع الدخل ونفسي البطالة حد من قدرة السكان على توفير الغذاء المتنوع والصحي، وتأمين متطلبات الحياة الأساسية اللازمة لضمان شروط صحية لحياتهم.

الرعاية الصحية الأولية

الخدمات التي تقدمها مراكز الرعاية الصحية الأولية:^{٩٠}

| | |
|---|------------------------------|
| ١- خدمات وقائية. | ٢- نظافة صحية، خاصة وعامة. |
| ٣- رعاية أمومة وطفولة. | ٤- خدمات علاجية: إسعاف أولي. |
| ٥- التطعيم. | ٦- صحة بينية. |
| ٧- مراقبة منتجات غذائية ومياه صالحة ومجاري. | ٨- طب عام، واستشارات تخصصية |

تمتلك وتدير عدد من الجهات في قطاع غزة مراكز للرعاية الصحية الأولية وهي، وزارة الصحة، والمنظمات الأهلية، والقطاع الخاص، ووكالة الغوث.

توزيع مراكز الرعاية الصحية الأولية حسب الممول والمحافظة، غزة ٢٠٠٧^{٩١}

| المحافظات | عدد السكان* | الممولون | | | المجموع | السكان لكل مركز |
|-----------|-------------|-------------|-------------------|----------|---------|-----------------|
| | | وزارة الصحة | منظمات غير حكومية | الأونروا | | |
| شمال غزة | ٢٧٠,٢٤٥ | ١١ | ٩ | ٣ | ٢٣ | ١١,٧٥٠ |
| غزة | ٤٩٦,٤١٠ | ١٥ | ٢٤ | ٤ | ٤٣ | ١١,٥٤٤ |

^{٩٠} مركز الميزان لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ٢٠٠٦، غزة، فلسطين، أبريل ٢٠٠٧.

^{٩١} وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير من مركز المعلومات الصحية الفلسطينية، بناءً على طلب الباحث، أبريل ٢٠٠٨.

* تم تعديله ارتباطاً بمسح السكان لعام ٢٠٠٧.

| | | | | | | |
|---------------|-----------|----|----|----|-----|--------|
| وسط غزة | ٢٠٥,٥٣٤ | ١٦ | ١٠ | ٥ | ٣١ | ٦,٦٣٠ |
| خان يونس | ٢٧٠,٩٧٩ | ١١ | ٦ | ٢ | ١٩ | ١٤,٢٦٢ |
| رفح | ١٧٣,٣٧١ | ٤ | ٨ | ٤ | ١٦ | ١٠,٨٣٦ |
| المجموع الكلي | ١,٤١٦,٥٣٩ | ٥٧ | ٥٧ | ١٨ | ١٣٢ | ١١,٠٠٤ |

يبلغ مجموع مراكز الرعاية الصحية الأولية على مستوى القطاع ١٣٢ مركز، ما بين مراكز حكومية وأخرى تابعة لوكالة الغوث ومراكز تتبع للمنظمات الصحية الأهلية، وتتوزع هذه المراكز على محافظات القطاع المختلفة على النحو المبين في الجدول أعلاه، ويتبين من الجدول أن معدل السكان لكل مركز صحي يتفاوت فيما بين محافظات القطاع، فهو في محافظة وسط غزة ٦,٦٣٠ لكل مركز صحي، بينما يصل في محافظة خان يونس إلى ١٤,٢٦٢، ويتراوح في باقي المحافظات بين هذين الرقمين. وهذا يعني وجود تفاوت في استفادة المواطنين من خدمات الرعاية الصحية الأولية، ويؤشر إلى ضعف التخطيط لدى الجهات المزودة للخدمة الصحية في القطاع، كما يدل على غياب التنسيق فيما بينها، في ظل غياب إستراتيجية صحية شاملة تشترك في إقرارها وتنفيذها كافة المؤسسات الصحية العاملة في القطاع.

إن عدد مراكز لرعاية الصحية الأولية لعام ٢٠٠٧، يزيد بمقدار ٣ مراكز عن عام ٢٠٠٦، أي حوالي ٢,٢%، وهي زيادة لا ترق إلى احتياجات المجتمع الفلسطيني في القطاع الذي ينمو بنسبة تصل إلى ٤% سنوياً. وقد بلغ متوسط عدد الأشخاص لكل مركز ١١,٠٠٤ بينما كان المتوسط قبل عام ١٠,٧٧٤ شخصاً^{٩٢} وهذا يدل على أن الزيادة في عدد مراكز الرعاية الأولية لا تتناسب مع النمو الطبيعي للمجتمع الفلسطيني، كما أن هذا المعدل يعتبر مرتفعاً بمقاييس منظمة الصحة العالمية، حيث حددت منظمة الصحة العالمية مركزاً واحداً لكل ١٠,٠٠٠ شخص^{٩٣} ما يؤثر بالسلب على تقديم مراكز الرعاية الصحية الأولية لخدماتها الصحية للمواطنين بالشكل المطلوب بحيث يتلقى كل مراجع الخدمة الطبية في وقت معقول وينال الاهتمام الذي يستحقه. ونشير هنا إلى أن عدد المراكز في قطاع غزة يقل كثيراً عن نظيره في الضفة الغربية، والتي كان عدد المراكز فيها ٥٢٥ مركزاً خلال العام ٢٠٠٦، بمتوسط ٤,٥١٩ شخص لكل مركز^{٩٤}.

ويظهر الجدول السابق أهمية الخدمة الصحية التي تقدمها الجهات غير الحكومية في القطاع، حيث تصل مساهمة الأونروا والمنظمات غير الحكومية إلى حوالي ٥٧% من إجمالي مراكز الرعاية الصحية الأولية العاملة في القطاع.

| توزيع الزيارات للعيادات العامة حسب المحافظات ونوع العيادة، (الرعاية الصحية الأولية القطاع الحكومي)، غزة ٢٠٠٧ ^{٩٥} | | | | | | | |
|--|-------------|--------------------|--------------------------------|-------------------|--------------------------------|--------------------|----------------------------|
| المحافظات | عدد السكان* | عدد زيارات الأطباء | الزيارات للشخص الواحد في السنة | عدد زيارات الممرض | الزيارات للشخص الواحد في السنة | عدد الوصفات الطبية | وصفة للشخص الواحد في السنة |
| شمال غزة | ٢٧٠,٢٤٥ | 309,254 | ١,١٤ | 93,810 | ٠,٣٥ | 317,604 | ١,١٧ |
| غزة | ٤٩٦,٤١٠ | 686,081 | ١,٣٨ | 135,705 | ٠,٢٧ | 656,190 | ١,٣ |
| وسط غزة | ٢٠٥,٥٣٤ | 205,044 | ١,٠٠ | 91,650 | ٠,٣٤ | 252,344 | ١,٢٣ |
| خان يونس | ٢٧٠,٩٧٩ | 250,386 | ٠,٩ | 65,845 | ٠,٢٤ | 242,419 | ٠,٨٩ |
| رفح | ١٧٣,٣٧١ | 137,902 | ٠,٧٩ | 47032 | ٠,٢٧ | 186,074 | ١,٠٧ |

^{٩٢} المرجع السابق.

^{٩٣} وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، الملخص التنفيذي للتقرير السنوي لموازنة الصحة لعام ٢٠٠٥، أكتوبر ٢٠٠٦.

^{٩٤} Ministry of Health, Op,Cit,p13

^{٩٥} وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير من مركز المعلومات الصحية الفلسطينية مقدم لمركز الميزان، مرجع سابق.

* تم تعديله ارتباطاً بمسح السكان لعام ٢٠٠٧.

| | | | | | | | |
|---------------|-----------|-----------|------|---------|------|-----------|------|
| المجموع الكلي | ١,٤١٦,٥٣٩ | 1,588,667 | ١,١٢ | 434,042 | ٠,٣١ | 1,654,631 | ١,١٦ |
|---------------|-----------|-----------|------|---------|------|-----------|------|

توزيع مراكز الرعاية الصحية الأولية الحكومية حسب المستوى، غزة ٢٠٠٧⁹⁶

| المختبر | عيادات | | المجموع | المستوى ٤ | المستوى ٣ | المستوى ٢ | المستوى ١ | المحافظات |
|---------|---------|-------------|---------|-----------|-----------|-----------|-----------|---------------|
| | الاسنان | F. Planning | | | | | | |
| ٥ | ٤ | ٣ | ١١ | ١ | ٥ | ٥ | ٠ | شمال غزة |
| ١٠ | ١٠ | ٨ | ١٥ | ٢ | ٨ | ٥ | ٠ | غزة |
| ٩ | ٤ | ١ | ١٦ | ١ | ٢ | ١٣ | ٠ | وسط غزة |
| ٥ | ٤ | ٤ | ١١ | ٢ | ٢ | ٧ | ٠ | خان يونس |
| ٣ | ٢ | ٢ | ٤ | ١ | ٢ | ١ | ٠ | رفح |
| ٣٢ | ٢٤ | ١٨ | ٥٧ | ٧ | ١٩ | ٣١ | ٠ | المجموع الكلي |

الرعاية الصحية الثانوية:

تعتبر وزارة الصحة الفلسطينية أهم مزود لخدمات الرعاية الطبية الثانوية في قطاع غزة، حيث تشغل الوزارة ١٢ مستشفى على مستوى القطاع، بطاقة سريرية تصل إلى ١,٥٤٨ سرير، وقد استفاد من خدمات هذه المستشفيات خلال عام ٢٠٠٦ حوالي ١٥٨,٩٤٣ مريض.

جدول مفصل يبين استخدام مستشفيات وزارة الصحة خلال العام ٢٠٠٦⁹⁷

| علاج بدون البقاء في المستشفى | الموت | | عمليات | | ولادات | أيام الاستشفاء | إشغال الأسرة % | معدل الإقامة | عدد المرضى | | عدد الأسرة | المستشفى |
|------------------------------|-------------|-------|--------|--------|--------|----------------|----------------|--------------|------------|---------|------------|-------------|
| | من % المرضى | عدد | صغرى | كبيرة | | | | | المعالجين | الكلي | | |
| 519,816 | 1.1 | 568 | 2,406 | 14,319 | 15,661 | 143,237 | 79.1 | 2.7 | 54,071 | 53,732 | 496 | الشفاء |
| 30,853 | 1.4 | 185 | ٠ | ٠ | ٠ | 40,820 | 74.1 | 3.1 | 13,062 | 13,191 | 151 | الأطفال |
| 57,931 | 0.0 | ٠ | 7,530 | 2,974 | ٠ | 8,306 | 73.4 | 2.5 | 3,467 | 3,385 | 31 | العيون |
| 119,446 | 2.2 | 344 | 1,289 | 4,067 | 2,390 | 67,750 | 89.7 | 4.3 | 16,425 | 15906 | 207 | الأوروبي |
| 139,419 | 1.0 | 352 | 21,958 | 4,558 | 10,841 | 69,234 | 68.5 | 2.0 | 34,210 | 35,075 | 277 | ناصر |
| 78,254 | 0.11 | 5 | 859 | 1,022 | ٠ | 10,734 | 56.6 | 2.3 | 4,740 | 4,730 | 52 | النجار |
| 82,467 | 0.7 | 114 | 1,387 | 1,589 | 5,106 | 30,177 | 88.0 | 1.8 | 16,106 | 16,793 | 94 | الأقصى |
| 38,994 | 0.6 | 41 | ٠ | ٠ | ٠ | 19,154 | 72.9 | 3.0 | 6,288 | 6,332 | 72 | الدره |
| 89,673 | 0.8 | 64 | 576 | 1,656 | ٠ | 22,335 | 95.6 | 2.7 | 7,995 | 8,140 | 64 | كمال عدوان |
| ٠ | 0.1 | 2 | ٠ | ٠ | ٠ | 1,734 | 98.0 | 1.0 | 1,686 | 1,659 | 29 | تل السلطان |
| ٠ | ٠ | ٠ | 33,530 | 0 | 0 | 7,770 | 55 | 14 | 576 | 540 | 39 | الطب النفسي |
| ٠ | 0.0 | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | 895 | 40.8 | 3.1 | 294 | 287 | 36 | بيت حانون |
| 1,156,853 | 1.1 | 1,675 | 36,005 | 30,185 | 33,998 | 413,481 | 78.2 | 2.6 | 158,050 | 158,943 | 1,548 | المجموع |

- عدد المستشفيات التابعة لوزارة الصحة في العام ٢٠٠٧ اثنا عشر مستشفى.
- عدد الأسرة في العام ٢٠٠٧ بلغ ١٥٣٣ سريراً حسب إحصائية شهر ديسمبر ٢٠٠٧.

⁹⁶ وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير من مركز المعلومات الصحية الفلسطينية مقدم لمركز الميزان، مرجع سابق.

⁹⁷ المرجع السابق.

خدمات المنظمات الصحية الأهلية على صعيد الرعاية الصحية الثانوية

تدير المنظمات الصحية الأهلية سبعة مستشفيات في قطاع غزة سعتها السريرية مجتمعة تصل إلى ٣١٩ سرير، وتتوزع هذه المستشفيات على ثلاث محافظات من أصل محافظات القطاع الخمسة، حيث يوجد مستشفيان في محافظة شمال غزة، وأربعة مستشفيات في محافظة غزة، ومستشفى واحد في محافظة خان يونس، بينما تخلو محافظتي رفح والوسطى من أي مستشفى تابع لمنظمة أهلية. وتلعب المنظمات الأهلية الصحية دوراً حيوياً على صعيد تقديم الرعاية الصحية الثانوية يعتبر داعماً ومسانداً لدور وزارة الصحة على الصعيد نفسه.

توزيع المستشفيات الأهلية في قطاع غزة لعام ٢٠٠٦^{٩٨}

| المستشفى | المحافظة | التخصص | عدد الأسرة |
|------------------|----------|--------|------------|
| العودة | شمال غزة | عام | ٤٥ |
| الوفاء | شمال غزة | تأهيلي | ٥١ |
| الخدمة العامة | غزة | ولادة | ١٤ |
| أصدقاء المريض | غزة | عام | ٤٢ |
| القدس | غزة | عام | ٥١ |
| الأمل | غزة | عام | ١٠٠ |
| السلام | خان يونس | عام | ١٦ |
| مجموع عدد الأسرة | | | ٣١٩ |

إجمالي المستشفيات العاملة في قطاع غزة يبلغ ٢٠ مستشفى، اثني عشر منها تتبع لوزارة الصحة، بينما تتبع سبعة مستشفيات لمنظمات صحية أهلية ومستشفى واحد لوكالة الغوث. وتبلغ طاقتها السريرية مجتمعة ١٩١٧ سرير، بمعدل ١,٣٥ سرير لكل ألف شخص، وهو معدل يقل نسبياً عن نظرائه في المنطقة حيث يبلغ في لبنان على سبيل المثال ٢,١ وفي ليبيا ٤,٣، ويبلغ المتوسط في المنطقة ١,٩ سرير لكل ألف شخص.

الأدوية والمستلزمات (المهمات الطبية)

تعتبر الأدوية والمستلزمات الطبية ركيزة أساسية للخدمة الطبية بشكل عام، لقد تسبب العجز المالي لوزارة الصحة في العام ٢٠٠٧ بتراجع قدرة الوزارة على شراء الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة، لتتمكن من القيام بدورها في توفير الرعاية الصحية الأساسية للمواطنين، واضطرت إلى الاعتماد بشكل شبه كامل على التبرعات من الدول والمنظمات الدولية، علماً بأن هذه التبرعات رغم زيادتها خلال العام الجاري (٢٠٠٧) إلا أنها كانت أقل بكثير من متطلبات وزارة الصحة واحتياجاتها الكاملة، حيث لم تلب هذه التبرعات إلا ٤٠% فقط من احتياجات الوزارة للأدوية.^{٩٩}

وقد نتج عن ذلك عجز إجمالي لدى الوزارة قدر بحوالي ١٠٠ طن لكل من الأدوية والمستلزمات، حيث لم تتمكن وزارة الصحة من توفير كافة الأصناف المقررة في قائمتها للأدوية الأساسية التي تشتمل على ٤٦٨ صنفاً في كل الأوقات، وتراكم لديها عجز في أصناف الأدوية تراوح في عام ٢٠٠٦ ما بين ١٢٠ إلى ١٥٠ صنفاً شهرياً، أي حوالي ٣٢% من الأصناف الأساسية من الأدوية التي تؤمنها وزارة الصحة. وفي النصف الأول من العام ٢٠٠٧ تراجع العجز إلى ما بين ٩٠ إلى ١٠٠ صنفاً شهرياً، بعد أن زادت كمية التبرعات من المؤسسات الدولية، ثم عاد ليصل بعد حسم حماس العسكري في غزة إلى ١٢٠ صنفاً، أي ما يزيد على ٢٥% من مجمل أصناف الأدوية المشمولة في قائمة أدوية الوزارة. علماً بأن هذا العجز متحرك ولا ينحصر في أصناف بعينها، فقد يحدث نقص في مخزون صنف معين من الأصناف خلال شهر من الأشهر، ثم يصيب النقص أصناف أخرى في الشهر الذي يليه وهكذا دواليك، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على غياب التخطيط، وعدم توفر مخزون استراتيجي كاف من الأدوية.^{١٠٠}

^{٩٨} مركز الميزان لحقوق الإنسان، التقرير السنوي، مرجع سابق.

^{٩٩} مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير الحالة الدوائية في قطاع غزة، يونيو ٢٠٠٧.

^{١٠٠} المرجع السابق.

ومن بين الأدوية التي كان هناك نقص مستمر في مخزونها خلال عام ٢٠٠٧، عدد من الأدوية الهامة لحياة المواطنين، لا تتوفر إلا عبر وزارة الصحة ولا يوجد بديل لها في سوق الدواء المحلي، مثل دواء "Gamma Immunoglobulin" وهو دواء لنقص المناعة، عندما يتوقف المريض عن تناوله يصبح عرضة للإصابة بالتهابات قاتلة، ودواء "Pnemova" وهو دواء للمرضى الذين يعانون من فشل في أداء وظائف الطحال، وهذا الدواء يؤخذ مدى الحياة، وفي حال توقف المريض عن تناول الجرعات المحددة له لمدة ٧٢ ساعة يصبح عرضة للإصابة بالتهاب رئوي، ومنها أيضاً أدوية الفشل الكلوي (سيكلور، سيلسبت) التي انقطعت كمياتها بشكل متكرر مؤخراً من مخازن وزارة الصحة خلال عام ٢٠٠٧، ودواء الثلاسيما "Desferal"، وغيرها الكثير من الأدوية.^{١٠١}

المستلزمات (المهمات) الطبية

هي الأدوات والتجهيزات التي تستخدم لمرة واحدة، كالشاش والقطن وخيوط الجراحة... الخ، تراوح عدد أصناف المهمات الطبية في مخازن الإدارة العامة للصيدلة عام ٢٠٠٧ ما بين ١٠٠٠ إلى ١٤٠٠ صنف متداول، وقد بلغ حجم النقص في المستلزمات (المهمات) الطبية خلال عام ٢٠٠٧ ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ صنف شهرياً، من بينها حوالي ٤٠ صنفاً تعتبر من أصناف الطوارئ. وكنسبة مئوية تراوح العجز في المستلزمات (المهمات) الطبية عام ٢٠٠٧ ما بين ١٤% إلى ٢٠%، أي يصل إلى خمس الأصناف الأساسية الواجب توافرها من المستلزمات.^{١٠٢}

تبرعات الأدوية والمهمات الطبية من الدول المانحة والمنظمات الدولية

بعد المقاطعة التي فرضتها الرباعية الدولية على الحكومة الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٦، اتخذت المنظمات الدولية التي كانت تدعم وزارة الصحة، سياسة جديدة تتمثل بالتعامل مباشرة مع المستشفيات والمراكز الصحية دون العودة إلى الوزارة. وقد أضعفت هذه السياسية قدرة الحكومة على وضع الخطط الصحية، وتسببت في عشوائية توزيع الموارد الدوائية، فكانت في بعض الأحيان تنكس أصناف في مستشفى من المستشفيات نظراً لتلقيها منح دوائية من مؤسسة دولية معينة في الوقت الذي تعاني فيه مستشفيات ومراكز صحية أخرى من نقص في نفس هذه الأصناف. من جهة أخرى فإن الكثير من التبرعات التي كانت تأتي من قبل الدول على وجه الخصوص لم تكن تلبي الاحتياجات الحقيقية لوزارة الصحة، وهي في كثير من الأحيان عبارة عن فائض في مخزون هذه الدول من الأدوية والمستلزمات الطبية، أو أنها أصناف لم تعد تستخدم لدى الدول المتبرعة.

آثار نقص الدواء والمستلزمات (المهمات) الطبية في وزارة الصحة

النقص الحاد بالأدوية والمستلزمات، ترتب عليه انتفاص خطير لحق الفلسطينيين في الصحة، حيث حرم الآلاف من المرضى بينهم شبوخ ونساء وأطفال من تلقي العلاج المناسب في الوقت المناسب. وهو أمر يؤدي في حالات الأمراض المزمنة والخطيرة إلى تفاقم الوضع الصحي للمريض مما قد يتسبب في وفاته، كما هو الحال لدى مرضى السرطان والفشل الكلوي والسكري والضغط وأمراض القلب ونقص المناعة وغيرها من الأمراض التي لا تحتمل الحالات المصابة بها أي تأخير في تعاطي جرعات الدواء المناسب. في نفس السياق، جاء تقرير منظمة اليونيسيف المقدم للمانحين، بتاريخ ١٢/حزيران/يونيو ٢٠٠٦، ليؤكد على أن المخزون المركزي للأدوية الضرورية هبط لمستوى الصفر أو ما يقاربه في شهر أيار/مايو، وهناك نقص ملح في المستلزمات والتجهيزات، وخاصة تلك المتعلقة برعاية المواليد، ونتيجة لتدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية فإن واحداً من كل ثلاثة مواليد فلسطينيين مرضى يموت في مستشفيات قطاع غزة بسبب الافتقار إلى الرعاية والأدوية الأساسية.^{١٠٣} وهنا نعود ونؤكد على رؤية منظمة الصحة العالمية، في أن يتمكن الناس في كل مكان من الوصول إلى الأدوية الأساسية التي يحتاجونها، بحيث تكون الأدوية آمنة، فعالة، وبنوعية جيدة، وأن تكون الأدوية موصوفة وتستخدم بشكل رشيد.^{١٠٤}

101 المرجع السابق.

102 المرجع السابق.

103 برنامج العمل الإنساني لمنظمة اليونيسيف، الأراضي الفلسطينية المحتلة تقرير مقدم للمانحين، ١٢/حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

104 مرجع سابق، الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، <http://www.who.int/medicines/en>

دور وكالة الغوث الصحة في أعمال حق الفلسطينيين في الرعاية الصحية في قطاع غزة

يهدف البرنامج الصحي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) إلى حماية والحفاظ على وتعزيز الحالة الصحية للاجئين الفلسطينيين، وتلبية احتياجاتهم الصحية الأساسية، فمنذ إنشائها قامت الوكالة بلا انقطاع بتوفير الرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين، وعملت على تقديم الخدمات الصحية التالية:¹⁰⁵

- الرعاية الصحية الأولية.
- التغذية، والتغذية التكميلية.
- المساعدة في توفير الرعاية الصحية الثانوية.
- الصحة البيئية في مخيمات اللاجئين.

وتقدم أونروا الخدمة الصحية عبر تسعة عشر مركزاً للرعاية الصحية الأولية موزعة على مختلف مناطق القطاع، كما تدير أونروا مستشفى واحداً هو المستشفى الأهلي العربي الذي تصل سعته السريرية إلى ٥٠ سريراً. كما تساعد أونروا على تقديم الرعاية الطبية الثانوية للاجئين الفلسطينيين من خلال مستشفيات وزارة الصحة الفلسطينية.

وقد قام المستشفى الأهلي العربي التابع لوكالة الغوث بتقديم الرعاية الصحية الثانوية لـ ٣,٩٣٢ لاجئ خلال عام ٢٠٠٧، كما قامت الوكالة بتحويل ٧٦ آخرين لتلقي الرعاية الثانوية في مستشفيات وزارة الصحة خلال العام نفسه.

المشاكل التي واجهتها وكالة الغوث خلال عام ٢٠٠٧ نتيجة الإغلاق الإسرائيلي وأسباب أخرى:

- ١- عدم توفر قطع غيار المعدات الطبية.
- ٢- نقص في لقاح MMR وذلك نتيجة للنقص العالمي فيه.
- ٣- تأخر وصول إمدادات المختبرات.
- ٤- تأخر وصول مواد البناء، مما كان له أثر في تعطيل عملية صيانة وتجديد المراكز الصحية التابعة لأونروا وبناء مراكز أخرى جديدة.

واقع الصحة البيئية لمخيمات اللاجئين في قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٧:

- جميع مخيمات اللاجئين في قطاع غزة متصلة بشبكات المياه.
- حوالي ٨٥% من مخيمات اللاجئين في قطاع غزة تتمتع بخدمات شبكات الصرف الصحي، حيث تتصل سبعة من مخيمات اللاجئين الثمانية بشبكة الصرف الصحي، والمخيم الوحيد الذي لا يستفيد من هذه الخدمة هو مخيم خان يونس لعد توفر شبكة رسمية للصرف الصحي في المنطقة التي يقع فيها.
- تتمتع جميع مخيمات قطاع غزة بخدمة جمع النفايات باستخدام المركبات الآلية.

صحة الطفل

أكدت اتفاقية حقوق الطفل في مادتها الرابعة والعشرين/الفقرة الأولى على "حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي، وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه".¹⁰⁶ كما حضرت الدول الأطراف في الاتفاقية في الفقرة الثانية من المادة نفسها على اتخاذ مجموعة من التدابير التي شأنها تحقيق هذه الغاية، وهي:

- (أ) خفض وفيات الرضع والأطفال،
- (ب) كفالة توفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية اللازمين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية،
- (ج) مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية، عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، أخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره،
- (د) كفالة الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولادة وبعدها،

¹⁰⁵ الخدمات الصحية لوكالة الغوث الدولية خلال العام ٢٠٠٧، مكتب السيد جون جينج، مدير عمليات الوكالة، معلومات بناءً على رسالة موجهة من مركز الميزان بواسطة الباحث.

¹⁰⁶ اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥/٤٤، لمؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، تاريخ بدء النفاذ: ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وفقاً للمادة ٤٩ من الاتفاقية.

(هـ) كفاءة تزويد جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الوالدين والطفل، بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته، ومزايا الرضاعة الطبيعية، ومبادئ حفظ الصحة والإصحاح البيئي، والوقاية من الحوادث، وحصول هذه القطاعات على تعليم في هذه المجالات ومساعدتها في الاستفادة من هذه المعلومات،
(و) تطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين، والتعليم والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

الوضع التغذوي للأطفال

لا يمكن الفصل بين تمتع الأطفال بصحة جيدة وبين تمكنهم من الحصول على الغذاء المناسب من حيث الكمية والنوعية، ولا يزال قصر القامة المشكلة الأكثر شيوعاً بين الأطفال دون سن الخامسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد أظهر المسح الصحي الديموغرافي لعام ٢٠٠٤ الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء أن ٩,٩% من الأطفال عانوا من قصر القامة (الطول مقابل العمر)، وفي العام ٢٠٠٦ عانى ١٠,٢% من الأطفال من قصر القامة. أما فيما يتعلق بالأطفال ضمن نفس الفئة العمرية الذين يعانون من نقص الوزن (الوزن مقابل العمر) فقد بلغت نسبتهم حوالي ٤,٩% في عام ٢٠٠٤، بالمقارنة بـ ٢,٩% في عام ٢٠٠٦. كما انخفضت نسبة الأطفال المصابين بالهزال (الوزن مقابل الطول) من ٢,٨% عام ٢٠٠٤ إلى ١,٤% في العام ٢٠٠٦.

جدول يبين نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون بصورة متوسطة (أقل من انحرافين معياريين) من سوء التغذية حسب المنطقة والجنس و٢٠٠٤، ٢٠٠٦^{١٠٧}

| المنطقة | الوزن مقابل العمر (نقص الوزن) | | الطول مقابل العمر (قصر القامة) | | الوزن مقابل الطول (الهزال) | |
|--------------------|-------------------------------|------|--------------------------------|------|----------------------------|------|
| | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٦ |
| الأراضي الفلسطينية | ٤,٩ | ٢,٩ | ٩,٩ | ١٠,٢ | ٢,٨ | ١,٤ |
| الضفة الغربية | ٤,٨ | ٣,٢ | ٨,٨ | ٧,٩ | ٣,٤ | ١,٧ |
| قطاع غزة | ٤,٩ | ٢,٤ | ١١,٤ | ١٣,٢ | ١,٨ | ١,٢ |
| الجنس | | | | | | |
| ذكور | ٤,٧ | ٧,٢ | ٩,٣ | ١٠,٤ | ٣,٠ | ١,٤ |
| إناث | ٥,١ | ٣,١ | ١٠,٥ | ١٠,٠ | ٢,٦ | ١,٥ |

وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة

البند الثاني من المادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الطفل يؤكد على ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء التدابير المناسبة لتخفيض وفيات الرضع والأطفال.

تشير بيانات المسح الفلسطيني لصحة الأسرة عام ٢٠٠٦، إلى أن معدلات وفيات الرضع بشكل عام، ووفيات حديثي الولادة (أي وفاة خلال الـ ٢٨ يوماً الأولى من العمر)، ووفيات ما بعد حديثي الولادة (أي الوفاة بين شهر و ١١ شهر)، ووفيات الرضع (أي الوفاة خلال السنة الأولى من العمر) انخفضت خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦ من ٢٧ وفاة لكل ألف مولود حي إلى ٢٥ لكل ألف مولود حي في الأراضي الفلسطينية. وقد أظهرت نتائج التقديرات المباشرة لوفيات الرضع إلى إن معدل وفيات حديثي الولادة هي الأعلى بين الرضع حيث بلغت ١٨,١ لكل ألف مولود حي خلال العامين ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، وترتفع عن هذا المعدل بين الذكور وفي قطاع غزة، أما وفيات ما بعد حديثي الولادة فقد بلغت ٧,٥ لكل ألف مولود حي وترتفع بين الإناث وكذلك في قطاع غزة.

جدول يبين معدل وفيات الرضع والأطفال لكل ألف مولود حي خلال العامين ٢٠٠٥، ٢٠٠٦^{١٠٨}

| المنطقة | وفيات حديثي الولادة | وفيات ما بعد حديثي الولادة | وفيات الرضع (١-٤ سنوات) | وفيات الأطفال دون الخامسة |
|--------------------|---------------------|----------------------------|-------------------------|---------------------------|
| الأراضي الفلسطينية | ١٨,١ | ٧,٥ | ٢٥,٣ | ٢٨,٢ |
| الضفة الغربية | ١٦,٣ | ٦,٩ | ٢٣,٢ | ٢٦,٠ |
| قطاع غزة | ٢٠,٧ | ٨,٤ | ٢٩,٠ | ٣٢,٠ |

¹⁰⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين - قضايا وإحصاءات، التقرير السنوي ٢٠٠٨.
¹⁰⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧، المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، ٢٠٠٦، التقرير النهائي، رام الله - فلسطين.

| | | | | | الجنس |
|------|-----|------|-----|------|-------|
| ٣٠,٣ | ٣,٠ | ٢٧,٣ | ٦,٠ | ٢١,٣ | ذكور |
| ٢٦,٣ | ٢,٧ | ٢٣,٧ | ٩,٢ | ١٤,٥ | إناث |

خدمات الرعاية الصحية الأولية الحكومية للأطفال أقل من ٣ سنوات:

تفيد تقديرات وزارة الصحة بأن عدد زيارات الأطفال أقل من ٣ سنوات إلى مراكز الرعاية الأولية بلغ (٦٧٨,٢٤٤) زيارة خلال عام ٢٠٠٧. ولا تذكر هذه التقديرات معدل الزيارة للطفل الواحد أو أية تفاصيل أخرى متعلقة بالفئات العمرية الفرعية للأطفال الرضع.

خدمات الرعاية الصحية التي قدمتها وكالة الغوث للأطفال حديثي الولادة والرضع خلال عام ٢٠٠٧:

بلغ عدد الأطفال من حديثي الولادة والرضع (من ٠ إلى ٣ سنوات) الذين استفادوا من خدمات الرعاية الصحية للوكالة ٩٤,٠٠٩ طفل، منهم ٣٤,٤٨٣ من حديثي الولادة (أقل من عام)، و ٣٢١٥١ أعمارهم من عام إلى عامين، و ١٣,١٨٩ من عامين إلى ثلاثة أعوام. وقد بلغ عدد الزيارات الإجمالية لعيادات الرعاية الصحية للأطفال التابعة لوكالة الغوث خلال عام ٢٠٠٧: ٥٥٥,٨٧٢ زيارة.

جدول يبين عدد الأطفال حديثي الولادة والرضع الذين يستفيدون من خدمات الرعاية الصحية للأونروا، وعدد الزيارات السنوية ومعدلها للطفل الواحد.^{١٠٩}

| | M | F |
|------------------------------|---------|--------|
| المواليد من (0-1) عام | 17.515 | 16.968 |
| المجموع | 34.483 | |
| عدد الزيارات الإجمالي | 387.456 | |
| معدل الزيارات للمولود الواحد | 11.2 | |
| الأطفال من (1-2) عام | 16.250 | 15.901 |
| المجموع | 32.151 | |
| عدد الزيارات الإجمالي | 120.369 | |
| معدل الزيارات للطفل الواحد | 3.7 | |
| الأطفال من (2-3) عام | 14.186 | 13.189 |
| المجموع | 27.375 | |
| عدد الزيارات الإجمالي | 48.047 | |
| معدل الزيارات للطفل الواحد | 1.8 | |

¹⁰⁹ المرجع السابق.

¹¹⁰ مكتب السيد جون جينج، مدير عمليات الوكالة، رداً على رسالة موجهة من مركز الميزان، مرجع سابق.

الفصل الرابع

الحق في التعليم

مقدمة

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية للإنسان، وبالرغم من أهميته لذاته فهو من الحقوق التي لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى، وهو من أبرز الأمثلة على تكاملية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. ويذهب البعض إلى حد وصفه بالمعزز للرباط والوحدة القائمة بين حقوق الإنسان جميعها. فالتعليم يوجه الفرد نحو التنمية الكاملة للشخصية البشرية وتعزيز إحساس الإنسان بكرامته، ويعزز احترام حقوق الإنسان والحريات العامة. فالشخص المتعلم يكون أقدر على المشاركة بفعالية في بناء مجتمع حر يقوم على احترام حقوق الإنسان. ويعتبر التعليم أيضاً وسيلة لفهم الأهداف الرئيسية للمجتمع، ما يعزز من القدرة على إنجازها، والتعليم بوصفه هذا، يعتبر أداة للتغيير الاجتماعي الإيجابي، وينبغي أن يكون مرتبطاً بالحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لبلد بعينه، وأن يسهم في التحول نحو البلوغ الكامل لإعمال الحقوق كافة وضمان احترام الحريات العامة. كما ينبغي أن يخضع لعملية تقويم دائمة.¹¹¹

ينطوي الحق في التعليم، شأنه شأن جميع حقوق الإنسان، على ثلاثة مستويات في الواجبات المفروضة على الدول، وهي الاحترام والحماية والتعزيز. ويقضي واجب الاحترام الابتعاد عن تبني أو اتخاذ أي إجراءات قد تعرقل أو تمنع التمتع بالحق في التعليم. وينطوي واجب الحماية على منع الغير من ارتكاب أي فعل من شأنه أن يحول دون التمتع بالحق في التعليم. وأما التعزيز فيقتضي اتخاذ إجراءات فعّالة تمكّن وتساعد الأفراد والجماعات على التمتع بالحق في التعليم. وفي كل من هذه المستويات، واجه قطاع التعليم في قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧ جملة من المشاكل والمعوقات التي شكّلت انتهاكاً خطيراً للحق في التعليم المناسب.

يتناول هذا الفصل عدداً من المؤشرات التعليمية، التي تكشف مستوى إعمال وتمتع المواطنين بحقهم في التعليم المناسب. كما يتطرق بالتفصيل للتعليم بمراحله كافة بدءاً من رياض الأطفال مروراً بالتعليم العام (المدرسي) وانتهاءً بالتعليم العالي (ما بعد المدرسي).

مؤشرات تعليمية عامة

تعتبر المؤشرات التعليمية ذات أهمية بالغة للتعرف على مدى إعمال الحق في التعليم المناسب، ولاسيما أن الحق في التعليم من الحقوق التي يتم إعمالها تدريجياً، شأنه شأن جملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يستعرض التقرير أبرز هذه المؤشرات وذلك ارتباطاً بمكونات الحق في التعليم المناسب، كونها تحمل دلالات هامة حول الأوضاع التعليمية، وتمتع الأفراد داخل المجتمع بحقهم في التعليم المناسب¹¹² على النحو الآتي:

¹¹¹ إعلان ليمّا بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي

<http://www.humanrightslebanon.org/arabic/limaDec.html>

¹¹² للتمتع بالحق في التعليم المناسب من الضروري توفر عدد من الضمانات التي يؤدي توافرها إلى ضمان التمتع بهذا الحق. ومن هذه الضمانات ما يلي:

- (أ) التوافر: يجب أن تتوفر مؤسسات وبرامج تعليمية بأعداد كافية. وأن تتوفر في هذه المؤسسات سبل الوقاية من العناصر الطبيعية، والمرافق الصحية للجنسين، والمياه الصالحة للشرب، و عدد كافي من المدرسين، هذا علاوة على توفر المكتبات والحوايب وتكنولوجيا المعلومات.
- (ب) إمكانية الالتحاق: يجب أن تكون المؤسسات والبرامج التعليمية سهلة الوصول للجميع، وإمكانية الالتحاق بثلاثة أبعاد متداخلة هي:
 - (١) عدم التمييز: يجب أن يكون التعليم في متناول الجميع ودون تمييز، لاسيما الفئات الضعيفة.
 - (٢) إمكانية الالتحاق مادياً: يجب أن يكون التعليم في المتناول مادياً وبطريقة مأمونة، وذلك إما عن طريق حضور الدراسة في موقع جغرافي ملائم بشكل معقول (مثلاً في مدرسة تقع بالقرب من المسكن) أو من خلال التكنولوجيا العصرية (مثل الوصول إلى برنامج " للتعليم عن بعد).
 - (٣) إمكانية الالتحاق من الناحية الاقتصادية: يجب أن يكون التعليم في متناول الجميع. وهذا البعد لإمكانات الالتحاق يخضع لصياغة المادة ٢/١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تميز بين التعليم الابتدائي والثانوي والعالي: ففي حين أنه يجب أن يوفر التعليم الابتدائي "مجانياً للجميع" فإن الدول الأطراف مطالبة بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم الثانوي والعالي.
 - (ج) إمكانية القبول: يجب أن يكون شكل التعليم وجوهه مقبولين بما في ذلك المناهج الدراسية وأساليب التدريس، (مثلاً، أن يكون وثيق الصلة بالاحتياجات وملئاً من الناحية الثقافية والجودة) للطلاب.
- (د) قابلية التكيف: يجب أن يكون التعليم مرناً كي يتسنى له التكيف مع احتياجات المجتمعات والمجموعات المتغيرة وأن يستجيب لاحتياجات الطلاب في محيطهم الاجتماعي والثقافي والمتنوع. انظر، الحق في التعليم (المادة ١٣ من العهد) التعليق العام رقم ١٣ (الدورة الحادية والعشرون، ١٩٩٩)

وارد في الوثيقة E/C 12/1999/10 .

معدلات معرفة القراءة والكتابة

تطورت النظرة إلى مشكلة الأمية، لتتحول من نتيجة إلى سبب ونتيجة تعد الأمية سببا ونتيجة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي، وهدراً للموارد البشرية وبشكل عام فإنها تحد من قدرة المجتمعات على التطور ما يعود بمرود سلبي عليها.¹¹³ وقد شهد مفهوم محو الأمية تطوراً كبيراً سيما مع تزايد الاهتمام بالتنمية منذ أواسط القرن العشرين. وبذلت منظمات دولية جهوداً عدة في هذا المجال، في مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو).

تعرض مفهوم محو الأمية إلى تغييرات تناولت جوانبه بشكل جزئي، ومهما تعددت تعاريف الأمية، فقد حظي تعريف الأمم المتحدة بقبول عالمي. تعرّف الأمم المتحدة الأمية على أنها (عدم القدرة على قراءة أو كتابة جملة بسيطة بأي لغة).

معدلات معرفة القراءة والكتابة لسكان قطاع غزة (١٥ سنة فأكثر) حسب العمر والجنس¹¹⁴

| فئات العمر والجنس | ١٩٩٧ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ |
|----------------------|------|------|-------|------|------|
| كلا الجنسين/ المجموع | ٨٦,٣ | ٩١,٩ | ٩٢,٤ | ٩٣,٣ | ٩٣,٧ |
| ١٩-١٥ | ٩٦,٨ | ٩٨,٦ | ٩٨,٨ | ٩٩,٠ | ٩٩,٠ |
| ٢٤-٢٠ | ٩٦,٢ | ٩٨,١ | ٩٨,٧ | ٩٩,٠ | ٩٨,٥ |
| ٣٤-٢٥ | ٩٤,٩ | ٩٨,٠ | ٩٧,٧ | ٩٨,٤ | ٩٨,٤ |
| ٤٤-٣٥ | ٩١,٩ | ٩٧,٠ | ٩٦,٩ | ٩٦,٩ | ٩٧,٦ |
| +٤٥ | ٥٢,٥ | ٦٨,٠ | ٧٠,١ | ٧٢,٩ | ٧٤,٨ |
| ذكور/ المجموع | ٩١,٤ | ٩٥,٨ | ٩٦,١ | ٩٦,٧ | ٩٦,٨ |
| ١٩-١٥ | ٩٦,٠ | ٩٨,٤ | ٩٨,٧ | ٩٨,٨ | ٩٨,٩ |
| ٢٤-٢٠ | ٩٦,١ | ٩٨,٣ | ٩٨,٧ | ٩٩,٢ | ٩٨,٦ |
| ٣٤-٢٥ | ٩٥,٦ | ٩٨,٧ | ٩٨,٣ | ٩٨,٨ | ٩٨,٧ |
| ٤٤-٣٥ | ٩٤,١ | ٩٨,٥ | ٩٨,٢ | ٩٧,٩ | ٩٨,٤ |
| +٤٥ | ٧٣,٥ | ٨٤,٢ | ٨٦,٠ | ٨٨,٤ | ٨٨,٨ |
| إناث/ المجموع | ٨١,٢ | ٨٨,١ | ٨٨,٧ | ٨٩,٧ | ٩٠,٦ |
| ١٩-١٥ | ٩٧,٦ | ٩٨,٧ | ٩٩,٦ | ٩٩,٢ | ٩٩,٢ |
| ٢٤-٢٠ | ٩٦,٣ | ٩٧,٩ | ٩٨,٣٧ | ٩٨,٨ | ٩٨,٥ |
| ٣٤-٢٥ | ٩٤,٣ | ٩٧,٣ | ٩٨,٧ | ٩٧,٩ | ٩٨,٢ |
| ٤٤-٣٥ | ٨٩,٦ | ٩٥,٥ | ٩٧,١ | ٩٥,٩ | ٩٦,٧ |
| +٤٥ | ٣٤,٦ | ٥٣,٣ | ٩٥,٤ | ٥٨,٨ | ٦٢,٠ |

من خلال الجدول أعلاه يتضح حجم التحسن المستمر، الذي طرأ على نسب معدلات القراءة والكتابة في قطاع غزة، سيما المتعلقة بالإناث، حيث ارتفعت نسبتهم من ٨١,٢% في العام ١٩٩٧ إلى ٩٠,٦% في العام ٢٠٠٦، بينما ارتفعت نسبة الذكور من ٩١,٤% إلى ٩٦,٨%. وهذه دلالة واضحة على الاهتمام الذي يولييه الغزيون للتعليم، وما شاهده التحسن الكبير في نسبة الإناث يعود إلى زيادة إقبالهن على التعلم وتشجيع أولياء الأمور لهن على ذلك على خلافاً لما كان سائداً من اقتصار التعلم في كثير من الأحيان على الذكور فقط.

وبشكل عام ساهم برنامج محو الأمية الذي بدأت وزارة التربية والتعليم العالي في العام ١٩٩٧/١٩٩٨ كثيراً في ارتفاع نسبة من لديهم القدرة على القراءة والكتابة في قطاع غزة. فوفقاً لهذا البرنامج يدرس الملتحق به مدة سنتين، بواقع مرتين في الأسبوع، وثلاث ساعات في اليوم الواحد. حيث يمنح الطالب شهادة مصدقة تفيد باجتيازه امتحان محو الأمية الذي تعده الوزارة مرة واحدة في السنة. وتعاود تلك الشهادة مستوى الصف السادس من التعليم النظامي.¹¹⁵

¹¹³ راجع ورقة بعنوان المطالعة والأمية ٦ تشرين ثاني ٢٠٠٦ - شبكة النبا المعلوماتية <http://www.annabaa.org/nbanews/60/125.htm>

¹¹⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم "٨"، رام الله-فلسطين، ص 310

¹¹⁵ علي خليفة، مدير عام الكتب والمطبوعات، وزارة التربية والتعليم العالي، ورقة عمل مقدمة في الورشة التي نظمها مركز الميزان لحقوق الإنسان بعنوان الحق في التعليم المناسب: نظرة على واقع التعليم في فلسطين، ٩/١٠/٢٠٠٧.

إحصائية مراكز محو الأمية وتعليم الكبار الحكومية في فلسطين¹¹⁶

| السنة | عدد المراكز | عدد المعلمين/المعلمات | | | عدد الدارسين/الدارسات | |
|-----------|-------------|-----------------------|------|---------|-----------------------|------|
| | | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | إناث |
| ٩٨/٩٧ | ١٥ | ١٨ | ١٣ | ٣١ | ٣٤٦ | ٦٧٩ |
| ٩٩/٩٨ | ٢٧ | ٣٠ | ٢٢ | ٥٢ | ٣٩٦ | ١٠٠٢ |
| ٢٠٠٠/٩٩ | ٤٣ | ٤٤ | ٣٧ | ٨١ | ٣٤٩ | ١٠٤٨ |
| ٢٠٠١/٢٠٠٠ | ٥٢ | ٣٥ | ٤٦ | ٨١ | ٣٢٣ | ١١٢٥ |
| ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٥٨ | ٣٣ | ٥٩ | ٩٢ | ٥٩٠ | ١٦٨٤ |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٦٠ | ٤١ | ٥٠ | ٩١ | ٧١١ | ١٧٠٣ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ٥٦ | ٥٣ | ٥٧ | ١١٠ | ٨٨٧ | ١٩٤٠ |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٨٢ | ٥٥ | ٨٦ | ١٤١ | ١٠٦٨ | ٢٥٧٣ |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ١٢٧ | ٩٣ | ١٢٥ | ٢١٨ | ١٣٦٧ | ٣٦٤٥ |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٨٨ | ٥٢ | ٤١ | ٩٣ | ١٠٤١ | ٢٤٦٥ |

الجدول أعلاه يوضح حجم الزيادة في عدد مراكز محو الأمية من ٥١ مركزاً في العام ٩٨/٩٧ إلى ١٢٧ مركزاً في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، حيث سجل إقبالاً كبيراً على تلك المراكز، لكنه في العام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، على وجه الخصوص، سجل انخفاضاً كبيراً في عدد مراكز محو الأمية. ويرجع ذلك إلى قلة أعداد المتقدمين للانتحاق بهذا البرنامج، بسبب الأوضاع بالغة الصعوبة التي تهيمن على كافة مناحي الحياة في قطاع غزة.

الرسوب والتسرب

تعد ظاهرة الرسوب والتسرب في أي مجتمع نتاجاً لعدد من العوامل المتداخلة، منها الشخصية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية كما هي في حالة المجتمع الفلسطيني. كما أن لهذه الظاهرة مردود سلبي على الطالب وأقرانه داخل الفصل وعلى المؤسسة التعليمية والأسرة والمجتمع ككل.¹¹⁷ الطالب الراسب "هو الذي لم ينجح في أحد المباحث أو أكثر المخصصة للصف الذي يشغله، ولا يحق له الانتقال للصف الذي يليه". أما الطالب المتسرب "فهو الذي ترك المدرسة نهائياً خلال العام الدراسي الماضي ولم ينتقل إلى مدرسة أخرى".¹¹⁸

نسب الرسوب والتسرب في قطاع غزة في أعوام مختلفة¹¹⁹

| العام الدراسي | نسب الرسوب | | نسب التسرب | |
|---------------|-------------|------|-------------|------|
| | كلا الجنسين | ذكور | كلا الجنسين | ذكور |
| ١٩٩٥/١٩٩٤ | ٦,٨ | ٧,٧ | ٥,٨ | ٢,٢ |
| ١٩٩٨/١٩٩٧ | ٣,٠ | ٣,٥ | ٢,٥ | ١,٥ |
| ١٩٩٩/١٩٩٨ | ٣,٠ | ٣,٥ | ٢,٥ | ١,١ |
| ٢٠٠٠/١٩٩٩ | ٢,٨ | ٣,٠ | ٢,٦ | ١,٦ |
| ٢٠٠١/٢٠٠٠ | ٢,٣ | ٢,٦ | ٢,٠ | ١,٦ |
| ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ١,٩ | ٢,١ | ١,٧ | ٠,٨ |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ١,٥ | ١,٧ | ١,٢ | ٠,٦ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ١,٦ | ١,٧ | ١,٦ | ٠,٧ |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ١,٧ | ١,٩ | ٢,٠ | ٠,٨ |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ١,٨ | ٢,٠ | ١,٥ | ٠,٧ |

يتضح من الجدول أعلاه حجم الانخفاض في معدلات الرسوب والتسرب في قطاع غزة منذ قدوم السلطة حتى الوقت الراهن، الأمر الذي يعتبر مؤشراً إيجابياً رغم أن الأرقام لا تعد أرقام حقيقية في كثير من الأحيان، سيما في ظل سياسة الترفيع الآلي التي تعتمدها وزارة التربية والتعليم العالي ووكالة الغوث الدولية، والتي تراجعت عنه الأخيرة خلال العام ٢٠٠٧، حيث تم إجراء تعديل في نظام النجاح والرسوب، ففي السابق كانت تحدد نسبة لنجاح ورسوب الطلاب تتراوح ما بين ٨% و ١٢%. أما في العام ٢٠٠٧ فقد تم إقرار نظام جديد يعتمد مادتي اللغة

¹¹⁶ المرجع السابق.

¹¹⁷ لمزيد من المعلومات حول الآثار السلبية لظاهرة الرسوب والتسرب، أنظر، إبراهيم الداود، مشكلة الفاقد التربوي أسبابها وطرق معالجتها >

http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=2170

¹¹⁸ أنظر المفاهيم والمصطلحات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

¹¹⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧. مرجع سابق، ص ٣٠٨.

العربية والرياضيات كفيصل للنجاح أو الرسوب حتى الصف الثالث الأساسي^{١٢٠}، ومادة الرياضيات واللغة العربية والإنجليزية والعلوم لما بعد هذا الصف،^{١٢١} حيث إذا حصل الطالب على مجموع درجات يقل ولو بنصف درجة عن نسبة النجاح والتي تبلغ ٥٠% في أي من المادتين (اللغة العربية والرياضيات) فإنه يرسب.^{١٢٢} وتعد نتائج الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في مدارس وكالة الغوث، دليلاً واضحاً على التأثير السلبي للترفيه الآلي الذي كان معمولاً به في السابق في تلك المدارس، والذي لا يزال معمولاً به في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي، كما تدلل هذه النتائج على عدم واقعية إحصائيات الرسوب السابقة المذكورة في الجدول. فقد بلغت نسبة الطلبة الناجحين في مدارس وكالة الغوث في مادة اللغة العربية ٦٠% ونسبة الناجحين في مادة الرياضيات ٤٣% وفي مادة العلوم ٤١% واللغة الانجليزية ٣٣%.

هذا وقد تقدم طلاب ٣١ مدرسة تابعة للأونروا في يونيو ٢٠٠٧ لامتحانات اللغة العربية والرياضيات، وجاءت النتائج على النحو التالي: نسبة الرسوب من ٧٦ - ٩٠% في الرياضيات و ٤٠ - ٦٠% في اللغة العربية.^{١٢٣} أما فيما يتعلق في نسبة التسرب ورغم التحسن الذي طرأ عليها إلا أنها أيضاً قد لا تكون دقيقة، حيث يوجد إقبال كبير على مراكز التدريب المهني في وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تضم الطلاب المتسربين، حتى أن الكثير من هذه المراكز لا يستوعب جميع الطلاب المتقدمين للالتحاق بها.^{١٢٤}

إلزامية التعليم ومجانيته

كفلت المعايير الدولية لحقوق الإنسان إلزامية التعليم الابتدائي ومجانيته، مع الأخذ تدريجياً نحو مجانية التعليم الثانوي والعالي،^{١٢٥} كما كفل القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (٢٤) إلزامية التعليم ومجانيته حتى نهاية المرحلة الأساسية، ولكن الحاصل في الأراضي الفلسطينية أنه لا تتوافر أي آلية لإلزام أولياء الأمور بإرسال أولادهم إلى المدارس الأساسية. كما أن وزارة التربية والتعليم العالي لازالت تحصل الرسوم من المتحقيين في التعليم الأساسي، حتى ولو كانت لا تزال تبرر ذلك بأن الرسوم المحببة هي عبارة عن تبرعات طوعية تساعد المدارس في نشاطاتها المقدمة للطلاب. الأمر الذي يشكل عبئاً مالياً على الأهالي، سيما في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي بقطاع غزة على وجه الخصوص، ما يعني أن عدم الأخذ بمجانية التعليم بالشكل الصحيح، حتى الآن، له مردود سلبي على نسبة المتحقيين به. يوضح الجدول التالي معدل الالتحاق الصافي والإجمالي في الأراضي الفلسطينية لأعوام دراسية مختارة^{١٢٦}:

| العام الدراسي | معدل الالتحاق الصافي ^{١٢٧} | | معدل الالتحاق الإجمالي ^{١٢٨} | |
|---------------|-------------------------------------|--------|---------------------------------------|--------|
| | أساسية | ثانوية | أساسية | ثانوية |
| ١٩٩٥/١٩٩٤ | ٨٧,٥ | ٣٣,٩ | ٩١,٦ | ٤٦,٠ |
| ١٩٩٩/١٩٩٨ | ٩٠,٩ | ٤٢,١ | ٩٥,٣ | ٥٣,٦ |
| ٢٠٠٠/١٩٩٩ | ٩٢,٢ | ٤٤,٥ | ٩٦,٨ | ٥٦,٩ |
| ٢٠٠١/٢٠٠٠ | ٩١,٧ | ٤٤,٠ | ٩٦,٨ | ٥٧,٥ |
| ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٩٢,١ | ٤٩,٠ | ٩٦,٥ | ٦٠,٥ |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٩٢,٠ | ٥١,٠ | ٩٦,٠ | ٦٤,١ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ٩١,٣ | ٥٤,٥ | ٩٥,٢ | ٦٦,٩ |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٨٩,٠ | ٥٦,٠ | ٩٣,٢ | ٧١,٦ |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٨٧,٥ | ٦٢,٣ | ٩١,٢ | ٧٤,٥ |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٨٥,٤ | ٦٤,٠ | ٩١,٢ | ٧٤,٥ |

¹²⁰ إبراهيم وشاح، مسئول حقوق الإنسان في وكالة الغوث، ورقة عمل مقدمة في الورشة ..، مرجع سابق.

¹²¹ وكالة الغوث معلومات بناء على طلب الباحث.

¹²² إبراهيم وشاح،..مرجع سابق.

¹²³ تصريح لجون غينج، مدير عمليات وكالة الغوث

<http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=102026>

¹²⁴ مقابلات أجراها الباحث مع عدد من مدراء مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

¹²⁵ أنظر المادة ١٣/٢، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

¹²⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٣٠٤

¹²⁷ عدد الطلبة في الفئة العمرية التي ينظر إليها (وفق التعليمات والأنظمة) على أنها الفئة المناسبة لتلك المرحلة. أنظر، المفاهيم والمصطلحات كتاب

فلسطين الإحصائي السنوي. رقم "٨"، مرجع سابق.

¹²⁸ عدد الطلبة في تلك المرحلة-بعض النظر عن أعمارهم-إلى عدد أفراد الفئة العمرية التي ينظر إليها (وفق التعليمات والأنظمة) على أنها الفئة

المناسبة لتلك المرحلة. المرجع السابق.

يدلل الجدول أعلاه على أن معدل الالتحاق في التعليم الأساسي يشهد انخفاضاً ملحوظاً منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠، وهو بخلاف معدل الالتحاق في التعليم الثانوي الذي يشهد زيادة مستمرة منذ العام ١٩٩٤. وبشكل عام يمكن القول أن معدل الالتحاق لا يزال دون المستوى المطلوب في كلا المرحلتين، ما يجعل هناك تحدي أمام الجهات المعنية في قطاع التعليم وفي مقدمتها وزارة التربية والتعليم على رفع هذه النسبة.

قطاع التعليم العام

للقوف على حقيقة الأوضاع التعليمية ومدى تمتع سكان قطاع غزة بالحق في التعليم، يناقش التقرير واقع التعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال)، والتعليم العام (المدرسي)، والتعليم العالي (ما بعد المدرسي)، وهي على النحو التالي:

رياض الأطفال

تعتبر مرحلة رياض الأطفال ذات أهمية كبرى في تنشئة وتربية الأطفال، حيث تعد سنوات العمر الأولى منذ الولادة وحتى سن السادسة ذات أثر واضح في تكوين شخصياتهم، من خلال محيطهم والرعاية والاهتمام المتوفر لهم. عليه فإن مرحلة رياض الأطفال ليست مرحلة تعليم بالمفهوم التقليدي وإنما هي مرحلة تربية متكاملة من أجل نمو متكامل جسمياً وعقلياً ولغوياً وحركياً وحسياً واجتماعياً.^{١٢٩} وتُعرف رياض الأطفال بأنها كل مؤسسة تعليمية تقدم تربية للطفل قبل مرحلة التعليم الأساسي بسنتين على الأكثر، وتحصل على ترخيص مزاولة المهنة من وزارة التربية والتعليم العالي. وتقسّم رياض الأطفال إلى مرحلتين: مرحلة البستان، حيث تستقبل الأطفال فيها عادةً في سن الرابعة ومرحلة التمهيدي ويكون الأطفال فيها عادةً في سن الخامسة.^{١٣٠}

توزيع رياض الأطفال والطلبة والمعلمون والشعب فيها لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧^{١٣١}

| المحافظة | رياض الأطفال | | | | الطلبة | | | المعلمون | | | الشعب | |
|----------|--------------|--------|------|------|--------|-------|------|----------|------|------|--------|-------|
| | مجموع | مختلطة | إناث | ذكور | مجموع | إناث | ذكور | مجموع | إناث | ذكور | مختلطة | مجموع |
| غزة | ٨٨ | ٨٨ | ٠ | ٠ | ٤٢٤٩ | ٣٩٣٠ | ٨ | ٨١٧٩ | ٤٩٥ | ٨ | ٣٥٣ | ٣٥٣ |
| شمال غزة | ٤٦ | ٤٦ | ٠ | ٠ | ٣٢٢٧ | ٣٠٤٨ | ١٤ | ٦٢٧٥ | ٢٦٨ | ١٤ | ٢٢٨ | ٢٢٨ |
| خان يونس | ٤٠ | ٤٠ | ٠ | ٠ | ٢٣٦٠ | ٢١٦٩ | ٣ | ٤٥٢٩ | ١٧٨ | ٣ | ١٥٨ | ١٥٨ |
| رفح | ٤٥ | ٤٥ | ٠ | ٠ | ٢٤٧٤ | ٢٢١٠ | ٠ | ٤٣٧٩ | ٢٢٢ | ٠ | ١٦٦ | ١٦٦ |
| الوسطى | ٣٨ | ٣٨ | ٠ | ٠ | ١٩٨٥ | ١٧٣٩ | ١ | ٣٧٢٤ | ١٨٨ | ١ | ١٤٢ | ١٤٢ |
| قطاع غزة | ٢٥٧ | ٢٥٧ | ٠ | ٠ | ١٤٢٩٥ | ١٣٠٩٦ | ٢٦ | ٢٧٣٩١ | ١٣٥١ | ٢٦ | ١٠٤٩ | ١٠٤٩ |

يشير الجدول أعلاه على وجود زيادة كبيرة في عدد رياض الأطفال، حيث وصل عددها إلى ٢٥٧ روضة في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بزيادة ٥١ روضة عن العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦،^{١٣٢} بينما ارتفع عدد الطلبة إلى ٢٧٣٩٠ طالباً في حين كان عددهم ٢١٦٠٩ طالباً في العام السابق. وقد وصل معدل الطلبة لكل شعبة إلى ٢٦ طالباً، بينما المعيار العالمي الأكثر قبولاً هو ١٥ طالباً/صف،^{١٣٣} وعدد الطلبة لكل معلم ٢٠ طالباً^{١٣٤} بينما المعيار الأكثر قبولاً عالمياً هو ١٥ طالباً/معلم.^{١٣٥} هذا وتعود ملكية رياض الأطفال في معظمها إلى القطاع الخاص باستثناء اثنتين فقط تعود للحكومة، وهذا يدل على عدم إيلاء الأهمية المطلوبة لتعليم رياض الأطفال من قبل الحكومة الفلسطينية.

¹²⁹ المؤتمر العربي لرياض الأطفال، أكتوبر ٢٠٠٧

http://ouruba.alwehda.gov.sy/_View_news2.asp?FileName=87413779820071118091415

¹³⁰ الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وزارة التربية والتعليم العالي

<http://www.mohe.gov.ps/stats/index.html>

¹³¹ المرجع السابق

¹³² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم "٧"، رام الله-فلسطين، ص ٢٩٥

¹³³ دراسة عن التعليم في فلسطين، موقع وزارة التربية والتعليم العالي

www.mohe.gov.ps/publications/paledu.doc

¹³⁴ الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مرجع سابق

¹³⁵ دراسة عن التعليم في فلسطين، مرجع سابق

التعليم العام
 يطلق التعليم العام^{١٣٦} على مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، وتنقسم هذه المرحلة إلى التعليم الأساسي وهي قاعدة التعليم والأساس الذي تقوم عليه مراحل التعليم الأخرى، ومدتها عشرة سنوات، والتعليم الثانوي وهي التي تلي المرحلة الأساسية ومدتها سنتين، وتشمل التعليم الثانوي الأكاديمي بفرعيه العلمي والأدبي ويشتمل على صفين الأول والثاني الثانويين، والتعليم الثانوي المهني ويشمل التجاري أو الصناعي أو الزراعي أو الفندقية، ويشتمل على صفين الأول والثاني الثانويين. ويقدم التعليم العام في قطاع غزة عدداً من الجهات وهي الحكومة، وكالة الغوث، و القطاع الخاص.

جدول يوضح عدد المدارس والشعب والطلاب والمعلمون والجهة المشرفة في قطاع غزة للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨^{١٣٧}

| المجموع | عدد المعلمين | | عدد الطلاب | | عدد الشعب | | | عدد المدارس | | | الجهة المشرفة | المديرية | | |
|---------|--------------|-------|------------|--------|-----------|-------|------|-------------|-------|------|---------------|----------|---------|----------|
| | إناث | ذكور | المجموع | إناث | ذكور | مختلط | إناث | ذكور | مختلط | إناث | | | ذكور | |
| 1 827 | 853 | 974 | 43 119 | 21 808 | 21 311 | 1 104 | 61 | 539 | 504 | 5 | 31 | 33 | حكومة | شمال غزة |
| 1 340 | 758 | 582 | 35 885 | 17 496 | 18 389 | 1 013 | 115 | 402 | 496 | 8 | 11 | 18 | وكالة | |
| 109 | 61 | 48 | 1 371 | 479 | 892 | 116 | 84 | 27 | 5 | 5 | 0 | 0 | خاصة | |
| 3 275 | 1 672 | 1 603 | 80 375 | 39 783 | 40 592 | 2 233 | 260 | 968 | 1 005 | 18 | 42 | 51 | المجموع | |
| 2 106 | 915 | 1 192 | 47 654 | 23 891 | 23 763 | 1 216 | 99 | 564 | 553 | 9 | 32 | 35 | حكومة | خانيونس |
| 1 261 | 617 | 644 | 32 975 | 15 653 | 17 322 | 932 | 389 | 217 | 326 | 19 | 9 | 14 | وكالة | |
| 21 | 21 | 0 | 352 | 141 | 211 | 66 | 10 | 20 | 36 | 3 | 2 | 2 | خاصة | |
| 3 388 | 1 553 | 1 836 | 80 981 | 39 685 | 41 296 | 2 214 | 498 | 801 | 915 | 31 | 43 | 51 | المجموع | |
| 976 | 479 | 497 | 20 098 | 10 730 | 9 368 | 524 | 29 | 266 | 229 | 4 | 14 | 15 | حكومة | رفح |
| 1 590 | 847 | 743 | 42 932 | 20 773 | 22 159 | 857 | 196 | 260 | 401 | 12 | 10 | 18 | وكالة | |
| 83 | 42 | 41 | 1 274 | 495 | 779 | 12 | 12 | 0 | 0 | 2 | 0 | 0 | خاصة | |
| 2 649 | 1 368 | 1 281 | 64 304 | 31 998 | 32 306 | 1 393 | 237 | 526 | 630 | 18 | 24 | 33 | المجموع | |
| 1 150 | 580 | 570 | 24 130 | 12 527 | 11 603 | 623 | 52 | 293 | 278 | 6 | 15 | 18 | حكومة | الوسطى |
| 639 | 348 | 291 | 18 160 | 8 701 | 9 459 | 1 102 | 347 | 288 | 467 | 18 | 6 | 18 | وكالة | |

^{١٣٦} انظر المفاهيم والمصطلحات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم ٨، رام الله-فلسطين، ص ٢٩٨
^{١٣٧} الجداول الإحصائية الأولية للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، <http://www.mohe.gov.ps/stats/index.html>

| 169 | 62 | 107 | 2 526 | 301 | 2 225 | 50 | 16 | 15 | 19 | 4 | 2 | 1 | 1 | خاصة |
|--------|-------|-------|---------|---------|---------|--------|-------|-------|-------|-----|-----|-----|-----|---------------|
| 1 958 | 990 | 968 | 44 816 | 21 529 | 23 287 | 1 775 | 415 | 596 | 764 | 85 | 26 | 22 | 37 | المجموع |
| 2 075 | 1 033 | 1 042 | 52 158 | 27 293 | 24 865 | 1 297 | 28 | 662 | 607 | 79 | 3 | 39 | 37 | حكومة |
| 1 035 | 528 | 507 | 27 902 | 12 689 | 15 213 | 462 | 151 | 129 | 182 | 19 | 7 | 3 | 9 | وكالة |
| 269 | 214 | 55 | 3 111 | 1 197 | 1 914 | 94 | 39 | 0 | 55 | 7 | 4 | 0 | 3 | خاصة |
| 3 379 | 1 775 | 1 604 | 83 171 | 41 179 | 41 992 | 1 853 | 218 | 791 | 844 | 105 | 14 | 42 | 49 | المجموع |
| 2 276 | 1 144 | 1 132 | 53 334 | 27 430 | 25 904 | 1 337 | 84 | 673 | 580 | 77 | 11 | 32 | 34 | حكومة |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 719 | 195 | 182 | 342 | 34 | 12 | 5 | 17 | وكالة |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 137 | 121 | 6 | 10 | 9 | 9 | 0 | 0 | خاصة |
| 2 276 | 1 144 | 1 132 | 53 334 | 27 430 | 25 904 | 2 193 | 400 | 861 | 932 | 120 | 32 | 37 | 51 | المجموع |
| 10 409 | 5 004 | 5 405 | 240 493 | 123 679 | 116 814 | 6 101 | 353 | 2 997 | 2 751 | 373 | 38 | 163 | 172 | حكومة |
| 5 865 | 3 098 | 2 767 | 157 854 | 75 312 | 82 542 | 5 085 | 1 393 | 1 478 | 2 214 | 214 | 76 | 44 | 94 | وكالة |
| 651 | 400 | 251 | 8 634 | 2 613 | 6 021 | 475 | 282 | 68 | 125 | 34 | 25 | 3 | 6 | خاصة |
| 16 924 | 8 502 | 8 422 | 406 981 | 201 604 | 205 377 | 11 661 | 2 028 | 4 543 | 5 090 | 621 | 139 | 210 | 272 | المجموع العام |

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد المدارس في جميع محافظات قطاع غزة يبلغ ٦٢١ مدرسة (٤٩٨ أساسية، ١٣٢ ثانوية)^{١٣٨} في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بزيادة ٣٩ مدرسة عن العام الدراسي السابق،^{١٣٩} هذا رغم توقف العديد من مشاريع البناء ومنها بناء المدارس، وذلك بسبب إغلاق المعابر وعدم سماح قوات الاحتلال الإسرائيلي بإدخال مواد ومستلزمات البناء. على سبيل المثال، توقف لوكالة الغوث الدولية وحدها كافة مشاريع البناء التي تنفذها بما فيها بناء المدارس بإجمالي مبلغ يقدر ب ٩٣ مليون دولار.^{١٤٠} ونتيجة لذلك استمر العجز في عدد المدارس، ما يعني استمرار الكثافة الصفية المرتفعة، والذي بلغت، وفقاً للجدول السابق، بالمتوسط ٣٥ طالباً في الفصل، علماً بأن العديد من الفصول تحتوي على أكثر من ٥٠ طالباً باستثناء المدارس الخاصة.^{١٤١} الأمر الذي ينعكس سلباً على مستوى التحصيل العلمي للطلاب.

ولتلافي العجز القائم في عدد المدارس استمر العمل في حوالي ٧٣% من مدارس القطاع لفترتين خلال اليوم، والذي بدوره ينعكس سلباً على الحقوق التعليمية للطلاب فحق الطلاب ينتقص كون الفترة المسائية عادةً ما تكون على حساب الفترة الصباحية، والصباحية على حساب الفترة المسائية. مما يؤثر على الكثير من الأنشطة التي لن تكون متاحة للأطفال للقيام بها باكتمال. فكثير من تلك الأنشطة يتم تقليصها بسبب عدم توفر الوقت الكافي لممارسة نشاطات رياضية أو وقت للمكتبة أو حتى مساحة كافية.^{١٤٢}

وقد بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم ٢٤ طالباً،^{١٤٣} وهو مؤشر يدل على تطور ايجابي حيث تحسن هذا المعدل عن العام الماضي والذي بلغ ٢٤,٩ طالباً/ معلم.^{١٤٤} مع ملاحظة أن تلك النسبة تقل في المدارس الخاصة وهي حوالي ١٣ طالباً لكل معلم.^{١٤٥} ويرجع التحسن في هذا المؤشر إلى استمرار سياسة توظيف معلمين جدد كل عام، سواءً على صعيد وزارة التربية والتعليم العالي أو وكالة الغوث الدولية. لكن رغم الزيادة السنوية في عدد المعلمين إلا أن هناك خلل يتعلق في عدم تقديم التدريب الكافي للمعلمين وتأهيلهم قبل البدء بالعمل^{١٤٦}، ما يؤثر على أدائهم وقدرتهم التعليمية، الأمر الذي بدوره ينعكس سلباً على مستوى التحصيل العلمي للطلاب.

أهم الإشكاليات التي واجهت التعليم العام خلال العام ٢٠٠٧

شهد التعليم العام خلال العام ٢٠٠٧ عدداً من التحديات التي فرضتها الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية المتدهورة في قطاع غزة والتي من أهمها مايلي:

١- الإشكالية المتعلقة في العمل على توفير وتزويد الطلبة بمجموعة الكتب المدرسية للمناهج الفلسطينية، فنتيجة لإغلاق المعابر نفذت كميات الورق الموجودة في المطابع وهذا بدوره أثر سلباً على طباعة الكتب المدرسية بالكم المطلوب،^{١٤٧} حيث استلمت وزارة التربية والتعليم ٦٣% فقط من عطاءات طباعة الكتب التي رست على ٧ مطابع في قطاع غزة.^{١٤٨} هذا ولم تتمكن الوزارة، لنفس السبب، ولوقت متأخر من استلام الكتب الدراسية الخاصة بالفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.^{١٤٩} وقد كانت معاناة مدارس الوكالة في هذا الصدد كبيرة سيما مع وجود عجز يقدر بنحو ٣٥٠٠٠ كتاباً،^{١٥٠} فحتى فترة طويلة من بدء العام الدراسي كان هناك أكثر من طالب يشترك في كتاب واحد.^{١٥١}

٢- وجود عجز في القرطاسية والأجهزة والمواد المخبرية، وأجهزة الكمبيوتر.^{١٥٢}

138 الجداول الإحصائية الأولية....، مرجع سابق

139 الكتاب الإحصائي التربوي...، مرجع سابق

140 حركة الأفراد والبضائع عبر معابر قطاع غزة في الفترة من ١/٨-٢٧/٩/٢٠٠٧

http://www.mezan.org/site_ar/resource_center/mezan_publications/detail.php?id=192

141 إبراهيم وشاح، مرجع سابق.

142 علي خليفة، المرجع السابق.

143 حسبت بواسطة الباحث من واقع الجدول

144 الكتاب الإحصائي التربوي...، مرجع سابق.

145 حسبت بواسطة الباحث من واقع الجدول.

146 إبراهيم وشاح، مرجع سابق.

147 مقابلة مع سمر الشرفا، نائب مدير عام الشؤون المالية في وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٣/١١/٢٠٠٧،

148 تقرير حول سياسة الحصار الشامل وإغلاق المعابر الحدودية وأثرها على حياة سكان المدنيين في قطاع غزة ١٦/٧/٢٠٠٧-٣٠/٩/٢٠٠٧،

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فلسطين، ص ١٩.

149 مقابلة مع سمر الشرفا، مرجع سابق.

150 المرجع السابق.

151 مقابلات نظمها الباحث مع عدد من نظراء المدارس.

152 المرجع السابق.

- ٣- الانفلات الأمني الذي استشرى في العام ٢٠٠٧ وما حمله من أثار سلبية على قطاع التعليم بشكل عام وعلى طلاب التعليم العام بشكل خاص، سيما في المرحلة الأساسية حيث أن طلاب هذه المرحلة أكثر عرضة للاضطرابات النفسية والخوف، ما ينعكس ذلك سلباً وبشكل خطير على تحصيلهم العلمي. هذا علاوة على انعكاس ذلك سلباً على انتظام الطلاب بمقاعد الدراسة لاسيما طلاب الثانوية العامة الذي صادفت امتحاناتهم النهائية ذروة الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، حيث تم تأجيل انعقاد إحدى الامتحانات النهائية والذي بدوره ضاعف من حجم معاناتهم وأضعف من قدرتهم على الاستيعاب والتركيز.
- ٤- الأوضاع المعيشية الصعبة التي تسيطر على قطاع غزة وانتشار ظاهرتي البطالة والفقر وما تحمله من أثار سلبية على الأسرة، والتي بدورها تؤثر على الأبناء وتحصيلهم العلمي. كما أن هناك العديد من الأسر لا تستطيع توفير الحاجيات المدرسية لأبنائها ما أضعف من قدراتهم الدراسية.
- ٥- سياسة قطع رواتب الموظفين التي اتبعتها حكومة سلام فياض عقب سيطرة حماس على قطاع غزة، والتي طالت ٣٥٠ موظف،^{١٥٣} علاوة على الإشكاليات الأخرى التي طالت المعلمين والتي أثرت على أدائهم وقدرتهم التعليمية بما ينعكس سلباً على التحصيل العلمي للطلاب، ومن هذه الإشكاليات:
- تقاضى (٩٩٦) معلم/معلمة في قطاع غزة الذين تم تعيينهم في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أقل من (٥٠%) من مستحقاتهم على شكل سلف ولا زالت لم تعتمد أرقام وظيفية لهم.
 - لم يتقاض حوالي (٧٥٠) معلم/معلمة في قطاع غزة الذين تم تعيينهم في العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والذين لم يستكملوا إجراءات تعيينهم إلى الآن أي من مستحقاتهم منذ تعيينهم في ١/٩/٢٠٠٧.
 - لم تتم إعادة فروق المواصلات للمعلمين الذين يعملون بنظام الفترتين ويدومون ستة أيام دون باقي الموظفين في السلطة، رغم صدور قرار موحد من الوزارة بهذا الدوام.
 - لم يتم صرف بدل علاوات للمعلمين.
 - يتقاضى المعلمون أجوراً منخفضة مقارنة مع باقي شرائح الموظفين وبالذات العاملين في الأجهزة الأمنية رغم ما تشكله مهنة التعليم من أهمية كبرى وهذا بدوره ينعكس سلباً على قدرتهم على العطاء.^{١٥٤}
 - ٦- لا زالت العديد من المدارس تعاني من قصور في توفير الاحتياجات والإمكانات اللازمة للمعاقين للتمتع بحقهم في التعليم مساواةً بأقرانهم الأصحاء بدنياً. كما أن المعاقين من الصم لازالت مشاكلهم التعليمية الخطيرة قائمة، حيث ينتهي تعليمهم عند المرحلة الإعدادية وهذا مؤشر خطير على انتهاك حقهم في التعليم، هذا وقد حال الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع أيضاً من دخول كتب المكفوفين.^{١٥٥}
 - ٧- استخدام الفصائل للمدارس في بعض الأحيان بشكل غير لائق من خلال تعطيل الدراسة للاحتجاج أو غير ذلك من فعاليات تعود، في غالب الأحيان، بالسلب على المسيرة التعليمية.

التعليم والتدريب المهني والتقني

يعتبر التعليم المهني جزء أصيل من حقوق الإنسان التعليمية التي كفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان.^{١٥٦} وذلك نظراً للأهمية التي يقدمها هذا النوع من التعليم للفرد والمجتمع، فعلى صعيد الفرد، فهو يكسبه المعارف والمهارات اللازمة لتخصصه المهني والمطلوبة في سوق العمل. هذا بالإضافة لإعداده بالشكل الذي يمكنه من التعامل مع التقنيات الحديثة وتنمية استعداداته للتعلم والتطور المستمرين. أما على صعيد المجتمع، فهو يزوده بالقوى العاملة الماهرة والفنيين والتقنيين المؤهلين والقادرين على إنجاز الأعمال بجدارة، يضاف إلى ذلك زيادة إنتاجية القوى العاملة مما يساهم في زيادة الدخل القومي.^{١٥٧}

تشرف على مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني جهات متعددة، ففي الإطار الرسمي تشرف وزارة التربية والتعليم العالي على عدد من المدارس الثانوية المهنية، وكليات فلسطين التقنية وكليات المجتمع. أما في الإطار شبه

^{١٥٣} المرجع السابق.

^{١٥٤} مقابلة أجراها الباحث مع عدد من مسؤولي وزارة التربية والتعليم، تاريخ ١٣/٢/٢٠٠٨.

^{١٥٥} معلومات حصل عليها الباحث من زيارات لعدد من المدارس، وجمعيات الصم.

^{١٥٦} يشكل التعليم التقني والمهني جزءاً من الحق في التعليم وكذلك من الحق في العمل المادة ٢/٦، من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتقدم المادة ٢/١٣/ب من نفس العهد التعليم التقني والمهني على أنه جزء من التعليم الثانوي، بما يعكس الأهمية الخاصة للتعليم التقني والمهني على هذا المستوى من التعليم. غير أن المادة ٢/٦ لا تشير إلى التعليم التقني والمهني فيما يتصل بمستوى محدد من التعليم، بل هي ترى أن لهذا التعليم دوراً أوسع نطاقاً، بما يساعد على "تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة". وكذلك فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على شرط أن "يكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم" المادة ٢٦/١. وعليه فإن التعليم التقني والمهني يعد عنصراً بشكل جزء لا يتجزأ من التعليم على جميع المستويات. أنظر، التعليق العام رقم ١٣ (الدورة الحادية والعشرون، ١٩٩٩) وورد في الوثيقة E/C.

12/1999/10

^{١٥٧} إستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل، وزارة التعليم العالي، تموز ١٩٩٩

الرسمي فهناك عدد من مراكز التدريب التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وأخرى تابعة لوكالة الغوث الدولية، هذا علاوة على التعليم والتدريب المهني والتقني الذي تقدمه عدد من الجمعيات الخاصة والأهلية والخيرية.¹⁵⁸

أولاً: التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي

يتناول هذا الجزء من الفصل، المدارس الثانوية المهنية ويرجى تناول كليات فلسطين التقنية وكليات المجتمع عند التطرق إلى التعليم العالي.

- المدارس الثانوية المهنية

يشمل التعليم الثانوي المهني التعليم التجاري والصناعي والزراعي والفندقي، وهو عبارة عن صفين الأول والثاني الثانويين.¹⁵⁹ وتهدف هذه المدارس إلى إعداد الطلبة إعداداً مزدوجاً أي إعدادهم للعمل من جهة وإحاقهم في بعض مجالات التعليم العالي من جهة أخرى. وتكون مدة الدراسة فيها سنتان ويشترط في قبول الطالب اجتياز الصف العاشر بنجاح، وبعدها يحصل الطالب على الشهادة الثانوية الصناعية والتي تؤهله للعمل في السوق المحلي أو الالتحاق بكليات المجتمع أو بعض التخصصات في الجامعات الفلسطينية.¹⁶⁰ يوجد في قطاع غزة خمس مدارس ثانوية مهنية على النحو التالي (مدرستي صناعة، ومدرسة زراعة، ومدرسة تجارية، ومدرسة شرعية).¹⁶¹

توزيع طلبة الثانوية المهنية للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨¹⁶²

| المديرية | المجموع العام | | | تجاري | | | زراعي | | | صناعي | | | شرعي | |
|----------|---------------|------|-----|-------|------|-----|-------|------|-----|-------|------|-----|-------|------|
| | مجموع | أنثى | ذكر | مجموع | أنثى | ذكر | مجموع | أنثى | ذكر | مجموع | أنثى | ذكر | مجموع | أنثى |
| شمال غزة | 61 | 0 | 61 | 0 | 0 | 0 | 61 | 0 | 61 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| خان يونس | 20 | 20 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 20 | 20 |
| رفح | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الوسطى | 128 | 0 | 128 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 128 | 0 | 128 | 0 | 0 |
| شرق غزة | 75 | 75 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 75 | 75 | 0 | 0 | 0 |
| غرب غزة | 31 | 106 | 0 | 31 | 31 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 315 | 126 | 189 | 31 | 31 | 0 | 61 | 0 | 61 | 203 | 75 | 128 | 20 | 20 |

يشير الجدول أعلاه إلى قلة عدد الطلبة الذين يلتحقون بالتعليم المهني، ويرجع ذلك إلى النظرة الاجتماعية السلبية لهذا النوع من التعليم، الذي ينظر إليه على أنه درجة أقل من التعليم الأكاديمي رغم أهميته. هذا علاوة على الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في قطاع غزة وعلى كافة القطاعات، والذي بدوره يعني أن مثل هكذا تعليم لن يفيد الخريجين في الحصول على فرص عمل، سيما أن إغلاق المعابر أدى إلى توقف جميع الأعمال الصناعية والتجارية مما أدى إلى فقدان العديد من عمال تلك القطاعات فرص عملهم وبالتالي انعدام فرص التشغيل للخريجين الجدد من المهنيين.

ثانياً: الإطار شبه الرسمي

يضم الإطار شبه الرسمي عدداً من المراكز التابعة لوزارتي العمل والشؤون الاجتماعية ووكالة الغوث الدولية إضافة إلى عدد من الجمعيات الخاصة والأهلية والخيرية.

- المراكز التابعة لوزارة العمل

تهدف هذه المراكز إلى إعداد القوى البشرية وبخاصة الفئة العاملة عن طريق تدريب الطلاب الجدد ورفع كفاءة العمال الممارسين من خلال إحاقهم في دورات مهنية منظمة والمساهمة في تنظيم العمل المهني في فلسطين. وتشرف وزارة العمل على ٤ مراكز للتدريب المهني يأملها حوالي ٦٠٠ طالباً، تتراوح فيها مدة التدريب من ٦ -

¹⁵⁸ المرجع السابق

¹⁵⁹ المفاهيم والمصطلحات...، مرجع سابق

¹⁶⁰ التقرير السنوي الثالث حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة لعام ٢٠٠٦، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، ص-٧٦-٧٧.

¹⁶¹ الكتاب الإحصائي...، مرجع سابق

¹⁶² الجداول الإحصائية...، مرجع سابق

١٠ شهور متواصلة، ويشترط للالتحاق بهذه المراكز إنهاء المتدرب للصف التاسع كحد أدنى، وهي تستهدف فئة عمرية محددة من سن ١٦ - ٢٥ سنة فقط.^{١٦٣}

- مراكز تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية

تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على ٥ مراكز للتدريب المهني تغطي محافظات القطاع كافة، ويبلغ عدد الطلاب فيها حوالي ٥٦٠ طالباً، وغالباً ما يلتحق بتلك المراكز المتسربين من طلبة المدارس، من الفئة العمرية من ١٣ - ١٦ عام، لفترة تدريب تمتد لعامين.^{١٦٤}

- مراكز تابعة لوكالة الغوث الدولية

تشرف وكالة الغوث الدولية على مركزين للتدريب المهني تضم حوالي ١٤٠٠ طالباً، تمتد مدة التدريب فيهما لسنتين، وتمنح الطالب عند تخرجه شهادة الدبلوم المهني. أما شروط الالتحاق فهي حصول الطالب على الشهادة الإعدادية كحد أدنى.^{١٦٥}

هذا بالإضافة إلى عدد من الجمعيات الخاصة والأهلية والخيرية التي تقدم الخدمات التدريبية.

أهم المعوقات التي تواجه التعليم والتدريب التقني والمهني

- ١- غياب التنسيق بين الجهات التي تشرف على مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني.^{١٦٦}
- ٢- محدودية الموارد من حيث النقص في التجهيزات والمعدات، سيما إثر إغلاق المعابر وتشديد الحصار على قطاع غزة والذي حال دون دخول المواد اللازمة للتدريب.
- ٣- قلة التمويل لمراكز التدريب في ظل غياب الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ما يعني وجود ضعف في إمكانية توفير مستلزمات التدريب المهني والتقني في تلك المراكز.
- ٤- توقف العديد من العاملين عن العمل في مراكز التدريب سيما التابعة للوزارة العمل والشؤون الاجتماعية خوفاً من قطع رواتبهم بسبب سياسة حكومة سلام فياض الذي ذكرناها سابقاً، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في الكوادر التعليمية مما انعكس سلباً على عمل هذه المراكز.^{١٦٧}

التعليم العالي

ينطوي التعليم العالي على عناصر توافر مؤسسات التعليم العالي وإمكانية الالتحاق بها وإمكانية القبول وقابلية التكيف، التي هي مشتركة بين جميع أشكال التعليم على جميع المستويات.^{١٦٨} يعرف التعليم العالي بأنه " كل دراسة أكاديمية أو مهنية منتظمة في مؤسسة تعليم عال معترف بها لا تقل عن سنة دراسية كاملة أو فصلين دراسيين، بعد الحصول على شهادة في الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ".^{١٦٩}

مؤسسات التعليم العالي في محافظات قطاع غزة^{١٧٠}

| المحافظة | سنة التأسيس | جهة الإشراف | الجامعة |
|----------|-------------|-------------|---|
| غزة | ١٩٩١ | عامة | أولاً: الجامعات التقليدية - جامعة الأزهر |
| غزة | ١٩٧٨ | عامة | - الجماعة الإسلامية |
| غزة | ١٩٩١ | حكومية | - جامعة الأقصى |
| غزة | ٢٠٠٣ | خاصة | - جامعة فلسطين الدولية |

^{١٦٣} وزارة العمل الفلسطينية، معلومات بناء على طلب الباحث

^{١٦٤} وزارة الشؤون الاجتماعية، معلومات بناء على طلب الباحث

^{١٦٥} وكالة الغوث الدولية، معلومات بناء على طلب الباحث

^{١٦٦} إستراتيجية التعليم...، مرجع سابق.

^{١٦٧} مقابلات أجراها الباحث مع عدد من المسؤولين في مراكز التدريب المهني في قطاع غزة.

^{١٦٨} التعليق العام...، مرجع سابق.

^{١٦٩} الجامعات: وهي المؤسسات التي تضم كل منها ما لا يقل عن ثلاث كليات جامعية وتقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس "الدرجة الجامعية الأولى" وللجامعة أن تقدم برامج للدراسات العليا تنتهي بمنح درجة الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراة، ويجوز لها أن تقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح شهادة الدبلوم وفق أنظمة الدبلوم.

الكليات الجامعية: وهي المؤسسات التي تقدم برامج تعليمية أكاديمية أو مهنية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس أو للكلية الجامعية أن تقدم برامج تعليمية و/أو مهنية و/أو تقنية لمدة سنتين أو ثلاث تنتهي بمنح شهادة الدبلوم وفق أنظمة الدبلوم.

الكليات المتوسطة: وهي المؤسسات التي تقدم برامج مهنية و/أو تقنية تنتهي بمنح شهادة الدبلوم. أنظر، تصنيف مؤسسات التعليم العالي، المادة ٢/١٠، قانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٨ بشأن التعليم العالي، الوقائع الفلسطينية العدد ٢٧، الصادر بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٨.

^{١٧٠} واقع التعليم العالي في فلسطين أرقام وإحصائيات ٢٠٠٥، وزارة التربية والتعليم العالي، أيار ٢٠٠٥

| | | | |
|--|---|--------------------------------------|--|
| ثانياً: التعليم المفتوح - جامعة القدس المفتوحة | حكومية | ١٩٩١ | المقر الرئيس بالقدس، و لها أفرع في جنوب وشمال قطاع غزة |
| ثالثاً: الكليات الجامعية - كلية فلسطين التقنية - كلية العلوم والتكنولوجيا - كلية الدعوة الإسلامية | حكومية حكومية وزارة الأوقاف | ١٩٩٦ ١٩٩٦ ١٩٩٩ | دير البلح خانيونس غزة |
| رابعاً: الكليات المتوسطة - كلية الدراسات المتوسطة/الأزهر - كلية العلوم المهنية والتطبيقية/الإسلامية - كلية المجتمع العربية - كلية تدريب غزة - كلية غزة السياحية | عامة عامة خاصة وكالة الغوث خاصة | ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٩٠ ١٩٥٣ ٢٠٠٤ | غزة غزة رفح غزة غزة |

تؤشر الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه إلى وجود عدد ملائم من مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، سيما مع اعتماد جامعة فلسطين الدولية في العام ٢٠٠٧ من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، هذا بالإضافة لوجود فروع لباقي الجامعات في محافظات أخرى، ما قلل من الضغط على الجامعات في مقراتها الرئيسية في محافظة غزة، علاوةً على سهولة الوصول لهذه الجامعات والذي يخفف من أعباء المواصلات و ثمنها الذي ارتفع كثيراً في العام ٢٠٠٧، هذا بالإضافة إلى المشكلة المتفاقمة من صعوبة المواصلات نظراً لنقص كمية المحروقات بسبب تخفيض أو منع الكمية المدخلة إلى القطاع.

وبشكل عام عانى التعليم العالي خلال العام ٢٠٠٧ عدداً استمرار الإشكاليات التي كانت قائمة في الأعوام السابقة، بالإضافة إلى بعض المستجدات خلال العام ٢٠٠٧ وهي على النحو التالي:

١- وجود نقص في الكتب واللوازم الدراسية بسبب نقص المواد الأولية اللازمة للطباعة وغيرها، بسبب إغلاق المعابر.

٢- ضعف الاهتمام بالبحث العلمي.

٣- تركيز البرامج الدراسية للمؤسسات التعليمية على الجانب النظري على حساب الجانب العملي والتطبيقي.^{١٧١}

٤- استمرار معاناة الجامعات من أزماتها المالية سيما في ظل عدم قدرة الطلاب على تسديد رسومهم الدراسية، وانخفاض نسبة المنح والمساعدات الخارجية، حيث لا تتعدى هذه النسبة الـ ٢٥% لبعض الجامعات.^{١٧٢}

٥- ارتفاع الرسوم الدراسية، سيما في ظل سوء الأوضاع المادية والاقتصادية للمواطنين، الأمر الذي دفع العديد من الطلاب لتجميد دراستهم الجامعية بسبب عدم القدرة على دفع الرسوم.

٦- رغم ما تقدمه عدد من مؤسسات التعليم العالي من منح وقروض للطلبة، وإن كان ذلك يساهم في التخفيف من أعباء مصاريفهم الدراسية، إلا أنه يظل دون المستوى المطلوب سيما في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة، خاصة مع تخفيض بعض الجامعات نسبة القروض عن ما كانت عليه في الأعوام السابقة، فجامعة الأزهر، على سبيل المثال، قدمت قروضا للطلبة بنسبة ٢٥% فقط في حين كانت تقدم سابقا ما نسبته ٥٠-٧٥%.^{١٧٣}

٧- عدم الموازنة بين التخصصات المطروحة في مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات السوق، ما يعني ارتفاع نسبة بطالة الخريجين بشكل متراكم.

٨- انعدام التنسيق الكافي بين الجامعات الفلسطينية وعدم وجود تنسيق كاف لوضع الخطط والبرامج التطويرية.

٩- عدم استلام الجامعات مخصصاتها من ميزانيات السلطة الوطنية.

١٠- تراكم العجز المالي لدى الجامعات على مدار سنوات متتالية.^{١٧٤}

¹⁷¹ التعليم العالي في فلسطين الواقع وسبل تطويره، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فلسطين، مارس ٢٠٠٥، ص ٧٨

¹⁷² مقابلات أجراها الباحث مع عدد من المسؤولين الماليين في عدد من مؤسسات التعليم العالي

¹⁷³ مقابلات أجراها الباحث مع عدد من طلبة جامعة الأزهر.

¹⁷⁴ مقابلات أجراها الباحث مع عدد من المسؤولين الماليين في عدد من مؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاع الحكومي.

١١- تكرر تعليق الدراسة وعدم انتظامها في معظم الجامعات بسبب الأحداث التي مرت على الساحة الفلسطينية، سيما أحداث الانفلات الأمني والصراع بين حركتي فتح وحماس التي عصفت بقطاع غزة. يضاف إلى ذلك حالة الارتباك التي تسود أوساط الطلاب نتيجة لهذا الانفلات والأحداث والتي شارك فيها، في بعض الأحيان، الطلاب أنفسهم.

١٢- وقف رواتب عدد من هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي والذي بدوره أثر سلباً على أدائهم وقدرتهم على العمل.

١٣- غياب دور فاعل لمجلس التعليم العالي،^{١٧٥} والذي يفترض أن يكون له دور فعال في تطوير التعليم العالي، حيث تم تحجيم دوره وتحديد صلاحياته بقضايا أولية مثل معدلات القبول الجامعي وغيرها، ولم يأخذ الدور المناط به بالرغم من مهنيته.^{١٧٦}

¹⁷⁵ شكل مجلس التعليم العالي الفلسطيني بناء على القرار رقم ١٣ لعام ١٩٩٤، العدد الأول الوقائع الفلسطينية، الصادر بالتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٠.

¹⁷⁶ كمال علاونة، التعليم العالي في فلسطين بين الإصلاح الأكاديمي والتصليح السياسي، مقال نشر على وكالة معا للأنباء بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٧،

<http://www.maannnews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=101104>

توزيع الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في محافظات قطاع غزة حسب الشهادة والجنس للعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥^{١٧٧}

| المجموع | دراسات عليا | | البكالوريوس | | الدبلوم المتوسط | | شهادة تعليم | | دبلوم مهني متخصص | | بلا شهادة | | مؤسسات التعليم العالي |
|---------|-------------|---------|-------------|---------|-----------------|---------|-------------|---------|------------------|---------|-----------|---------|-----------------------|
| | ذكور | المجموع | ذكور | المجموع | ذكور | المجموع | ذكور | المجموع | ذكور | المجموع | ذكور | المجموع | |
| 25472 | 10334 | 172 | 108 | 25245 | 10199 | | 21 | 10 | | | 34 | 17 | الجامعات التقليدية |
| 19957 | 11980 | | | 19763 | 11879 | | 188 | 97 | | | 6 | 4 | القدس المفتوحة |
| 2622 | 1391 | | | 585 | 299 | 2037 | | | | | | | الكليات الجامعية |
| 6887 | 4001 | | | | | 6883 | | | | 4 | | | الكليات المتوسطة |
| 54938 | 27706 | 172 | 108 | 45593 | 22377 | 8920 | 209 | 107 | 4 | 40 | 21 | | المجموع |

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بلغ ٢٧٧,٦٠٤٩٣٨ طالب، ٢٧٢,٣٢٢ طالبة) ما يعني أنه تراجع عن العام الذي سبقه، حيث وصل عدد الطلبة فيه إلى ٥٨٢,٧٧٢ (٣٠٧,١٤٤ طالب، ٢٧٥,٥٥٨ طالبة).^{١٧٨} وقد يعود هذا التراجع إلى ما يشهده قطاع غزة من أوضاع اقتصادية بالغة السوء، حالت دون قدرة الطلبة على مواصلة تعليمهم الجامعي، أو إلى فقدان الثقة في التعليم العالي، حيث يوجد آلاف الخريجين العاطلين عن العمل. هذا ويبرز الجدول أن النصيب الأكبر من الطلبة المسجلين للحصول على شهادة البكالوريوس، في حين هناك إقبال ضئيل على التعليم المهني ممثل في الطلبة المسجلين في الدبلوم المهني التخصصي و الدبلوم المتوسط، وهذا يرجع إلى النظرة السلبية عن هذا النوع من التعليم والذي تم الإشارة إليه سابقاً. كما أن هناك أعداداً قليلة جداً من الطلبة المسجلين في برامج الدراسات العليا، وهذا يرجع في جزء كبير منه إلى تكلفتها الباهظة.

¹⁷⁷ واقع التعليم العالي في فلسطين أرقام وإحصائيات ٢٠٠٦، pdf، <http://www.mohe.gov.ps/stats/state2006.pdf>،

¹⁷⁸ واقع التعليم العالي في فلسطين أرقام وإحصائيات ٢٠٠٥، وزارة التربية والتعليم العالي، أيار ٢٠٠٥

أثر الحصار في حرمان الطلاب من التعليم في الخارج

شهد العام ٢٠٠٧ حصاراً غير مسبوق على قطاع غزة، سيما مع تصاعد حدة الاقتتال الداخلي بين حركتي حماس وفتح، والذي انتهى بسيطرة الأولى على قطاع غزة في ١٥/٦/٢٠٠٧، حيث أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٧ وبشكل كامل كافة معابر القطاع، بما فيها معبر رفح البري بوابة المسافرين من القطاع على العالم الخارجي عبر مصر، تلك الطريق الوحيدة التي يسلكها الطلاب الذين يتلقون تعليمهم في الخارج. فمنذ ١٠/٦/٢٠٠٧ وحتى ٣١/١/٢٠٠٨، فُتح المعبر جزئياً لمدة ٥ أيام فقط، سافر خلالها ٨٤٧ شخصاً من بينهم عدد محدود من الطلبة. الأمر الذي حرم عدداً كبيراً من الطلبة الالتحاق بمقاعد الدراسة في الخارج، حيث قُدّر عدد العالقين نحو ٢٧٢٢ طالباً وطالبة من مختلف مراحل التعليم، من بينهم قرابة ٧٢٢ طالبة وطالباً في مراحل التعليم العالي المختلفة، فيما نحو ٢٠٠٠ طالب وطالبة في مراحل التعليم الأساسي والثانوي، ممن يتعلمون في مدارس دول عدة.^{١٧٩}

من جانب آخر أُغلق معبر بيت حانون "إيريز" طيلة أيام العام أمام حركة الأفراد، إلا في أضيق الحدود للحالات الإنسانية والأجانب والصحفيين وغيرها من الحالات الاستثنائية الأخرى. هذا بدوره شكل ولا يزال عقبة كبيرة أمام الطلبة الذين يرغبون بالدراسة في مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية، حيث شكل طلبة القطاع في سنوات التسعينات ٢٥% من إجمالي عدد طلبة مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية.^{١٨٠}

¹⁷⁹ تقرير حول حرمان طلبة القطاع من التعليم في الخارج، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فلسطين، ٥ فبراير ٢٠٠٨.

¹⁸⁰ تقرير حول سياسة الحصار الشامل.....، مرجع سابق، ص ١٨.

الفصل الخامس

حق المشاركة في الحياة الثقافية

مقدمة

الحقوق الثقافية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي لا غنى عنها لتعزيز وصيانة الحقوق الأخرى، فعلى سبيل المثال لا يمكن تعزيز وصيانة حقوق الإنسان في غياب الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع أو في ظل سيادة السياسات التمييزية وانتشار الفساد والقوانين المقيدة لحرية الرأي كقانون الصحافة والطباعة والنشر أو الحظر على المواقع الإلكترونية أو محاكمة النشاطات الإبداعية تحت ذرائع مختلفة.¹⁸¹

ويقتضي ازدهار النشاطات الإبداعية للفرد والجماعة الأعمال الكاملة للحقوق الثقافية كما حُدِّدت على وجه الخصوص في المادة (٢٧) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المادة (١٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بما يضمن لكل شخص أن يشارك في الحياة الثقافية، وأن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، وأن يستفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه، وأن تحترم الحريات التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي.

شهد قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧ جملة من الأحداث التي أثرت سلباً على الأوضاع الثقافية، سواء على صعيد استمرار التصعيد الإسرائيلي ضد السكان المدنيين والذي طال كافة مقومات الحياة الفلسطينية بما فيها حياتهم الثقافية، يضاف إلى ذلك الأحداث المؤسفة التي مر بها القطاع نتيجة لاستشراء ظاهرة الفلتان الأمني واحتدام الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس والذي انتهى بسيطرة حماس على قطاع بعد حسمها الصراع وسيطرتها على المقار الأمنية، مما كان له تداعيات خطيرة على الأوضاع الثقافية.

سيتم في هذا الفصل تناول الأوضاع الثقافية من خلال التطرق إلى العديد من المؤسسات الثقافية في قطاع غزة ومنها، المراكز الثقافية، والمتاحف، والمسارح، و المكتبات العامة، ودور النشر والتوزيع، والمحطات الإذاعية والتلفزيونية، وذلك بهدف التعرف على واقعها وأهم الإشكاليات والمعوقات التي تواجهها.

المؤسسات الثقافية

تطور العمل الثقافي وزاد الاهتمام الموجه للمؤسسات الثقافية منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه ظل دون المستوى والحد الذي يتم معه الارتقاء بالأوضاع الثقافية التي شهدت تهميشاً مقصوداً وخطيراً زمن إدارته من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي.

بشكل عام تعمل المؤسسات الثقافية على نشر وتسهيل القيام بالأنشطة الثقافية المختلفة ومن هذه المؤسسات، المراكز الثقافية، والمتاحف، والمسارح، و المكتبات العامة، ودور النشر والتوزيع، والمحطات الإذاعية والتلفزيونية.

وفي مسح أجراه مركز الإحصاء الفلسطيني لواقع المؤسسات الثقافية لعام ٢٠٠٥، تبين وجود عدد من المشاكل التي تحيط بالمؤسسات الثقافية في قطاع غزة، والتي تحد من قدرتها على القيام بدورها الثقافي على أكمل وجه، حيث تعاني ٤٣,٩% من هذه المؤسسات من مشاكل مالية، وتعاني ٢٩,٧% منها من نقص في الأجهزة والمعدات، بينما يشكل قلة الوعي لدى المجتمع بالدور المنوط بهذه المؤسسات ٧,١% من حجم العقبات التي تواجهها. وتعاني ٤,٥% من هذه المؤسسات من عدم وجود كوادر متخصصة، بينما أثرت الإجراءات السياسية و الوضع السياسي بشكل عام بما نسبته ١,٩% على تقدم عمل هذه المؤسسات.

أما عن صعوبة الإجراءات الحكومية تسببت بما نسبته ١,٣% من العقبات أمام تقدم عمل المؤسسات الثقافية. كما أدى عدم وجود قانون يضبط عمل المؤسسات إلى إعاقة تقدم عمل المؤسسات الثقافية بما نسبته ١,٣%، بينما شكلت العوامل الأخرى المعيقة لعمل هذه المؤسسات ما نسبته ٨,٤%.¹⁸² هذه الإحصائيات ورغم تغطيتها لعام ٢٠٠٥، الذي يعد أفضل حال في هذا الصدد من العام ٢٠٠٧، إلا أنها تدلل على وجود خلل واضح يهيمن على عمل هذه المؤسسات. إذا فلنستنتج ما هو حالها في العام ٢٠٠٧ بعد ما حملته الانقلابات الأمنية والاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس من آثار سلبية كارثية على هذه المؤسسات، والتي تم الاعتداء على العديد منها بالسلب والنهب

¹⁸¹ شبكة النجار، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

<http://www.womengateway.com/NR/exeres/383B582C-CA4B-48AC-8257-280CC42A9F0E.htm>

¹⁸² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦. المؤتمر الصحفي حول مسح واقع المؤسسات الثقافية، ٢٠٠٥ رام الله - فلسطين، ص ١٦

والتدمير في بعض الأحيان، علاوة على إغلاق البعض والاستيلاء على البعض الآخر، مما كان له بالغ الأثر السيئ على هذه المؤسسات وبالتالي على الأوضاع الثقافية في القطاع.

المراكز الثقافية

تساهم المراكز الثقافية في نشر الثقافة والمعرفة العلمية في المجتمعات وذلك من خلال ما تقدمه من أنشطة ثقافية متعددة تتمثل في، الندوات، والمحاضرات، والدورات، والعروض الفنية، والمعارض التي تقيمها، والأبحاث التي تقوم بإعدادها ونشرها، ومجلات ثقافية أخرى متعددة. يوجد في قطاع غزة العديد من المراكز الثقافية المحلية وأخرى تتبع جهات خارجية، وسيتم التركيز في هذا الفصل على المراكز الثقافية التي تتبع جهات داخلية.

المراكز الثقافية والشبابية في محافظات قطاع غزة حتى تاريخ ٢٠٠٦/٥/٩^{١٨٣}

| العدد | المؤسسة | المحافظة |
|-------|---|----------|
| ١ | المركز الفلسطيني للعمل الشبابي | غزة |
| ٢ | الجمعية الفلسطينية لرعاية الشباب | غزة |
| ٣ | مجموعة غزة للثقافة والتنمية | غزة |
| ٤ | اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني | غزة |
| ٥ | جمعية شذا للثقافة والفنون | غزة |
| ٦ | جمعية الطلائع الشبابية | غزة |
| ٧ | مركز الشاطئ الثقافي | غزة |
| ٨ | جمعية الثقافة والفنون والتراث الشعبي | غزة |
| ٩ | جمعية الشباب المسيحية بغزة | غزة |
| ١٠ | ملتقى الشباب الفكري الفلسطيني | غزة |
| ١١ | تجمع السلام لشباب فلسطين | غزة |
| ١٢ | جمعية منتدى شارك الشبابي | غزة |
| ١٣ | اتحاد الشباب الإسلامي الفلسطيني | غزة |
| ١٤ | جمعية المنتدى الثقافي للشباب | غزة |
| ١٥ | جمعية شباب الصبرة الاجتماعية الصحية | غزة |
| ١٦ | جمعية زهرة المدائن | غزة |
| ١٧ | جمعية حلم للثقافة وإحياء التراث الشعبي الفلسطيني | غزة |
| ١٨ | جمعية أفكار لتنمية وتطوير قدرات الشباب | غزة |
| ١٩ | جمعية عدالة وتنمية | غزة |
| ٢٠ | هيئة المجد التنموية | غزة |
| ٢١ | جمعية ملتقى الرواد الشبابي | غزة |
| ٢٢ | هيئة منتدى الشباب للتنمية والتطوير | غزة |
| ٢٣ | جمعية فرسان العرب | غزة |
| ٢٤ | جمعية اتحاد شباب النضال الفلسطيني | غزة |
| ٢٥ | جمعية منتدى شباب فلسطين | غزة |
| ٢٦ | جمعية رؤيا لتنمية القدرات | غزة |
| ٢٧ | مركز غزة للثقافة والفنون | غزة |
| ٢٨ | الهيئة الفلسطينية للتواصل | غزة |
| ٢٩ | جمعية الشابات المسلمات | غزة |
| ٣٠ | الجمعية الوطنية الفلسطينية للشباب | غزة |
| ٣١ | الهيئة الفلسطينية لتنمية قدرات ومواهب الشباب الفلسطيني "شعاع" | غزة |
| ٣٢ | جمعية مركز ساهم لتنمية وتطوير قدرات الشباب | غزة |
| ٣٣ | اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني | غزة |
| ٣٤ | الجمعية الأهلية الفلسطينية | غزة |
| ٣٥ | جمعية إنقاذ المستقبل الشبابي | غزة |
| ٣٦ | جمعية الفنانين التشكيليين الفلسطينيين | غزة |

¹⁸³ اتحاد المراكز الثقافية معلومات بناء على طلب الباحث.

| | | |
|--------|--|----|
| غزة | مركز الصداقة الفلسطيني للتنمية | ٣٧ |
| غزة | جمعية النهوض بالمستقبل الشبابي | ٣٨ |
| غزة | جمعية رحالة لتنمية وتطوير قدرات الشباب | ٣٩ |
| غزة | جمعية إحياء الثقافة | ٤٠ |
| غزة | جمعية شموع للثقافة والفنون | ٤١ |
| الشمال | جمعية حي السلاطين للتنمية المجتمعية | ٤٢ |
| الشمال | مركز فلسطين الثقافي الدولي | ٤٣ |
| الشمال | جمعية ناجي العلي الخيرية | ٤٤ |
| الشمال | جمعية النجادة الفلسطينية الخيرية | ٤٥ |
| الشمال | جمعية الحياة والأمل | ٤٦ |
| الشمال | جمعية وطننا للشباب | ٤٧ |
| الشمال | هيئة الغدير لرعاية الشباب | ٤٨ |
| الشمال | هيئة طلائع الأقصى | ٤٩ |
| الشمال | جمعية بنك القدس للثقافة والمعلومات | ٥٠ |
| الشمال | جمعية الشمال للتنمية والتطوير المجتمعي | ٥١ |
| الشمال | جمعية شباب تل الزعتر الخيرية | ٥٢ |
| الشمال | الجمعية الثقافية والترفيهية للمكفوفين | ٥٣ |
| الشمال | جمعية المركز المجتمعي الخيرية | ٥٤ |
| الشمال | الجمعية الثقافية لحماية التراث | ٥٥ |
| الشمال | هيئة دار الشباب للثقافة والفنون | ٥٦ |
| الشمال | جمعية شاهد لتنمية المجتمع | ٥٧ |
| الشمال | جمعية المركز الثقافي الفلسطيني | ٥٨ |
| الشمال | جمعية مركز شباب بيت لاهيا | ٥٩ |
| الشمال | جمعية التغيريد للثقافة والتنمية والإعمار | ٦٠ |
| الشمال | جمعية إبداع للعمل الفني | ٦١ |
| الشمال | جمعية مركز شباب جباليا النزلة الثقافي | ٦٢ |
| الوسطى | مركز اليسر الثقافي | ٦٣ |
| الوسطى | ملتقى أصدقاء بلا حدود الثقافي | ٦٤ |
| الوسطى | جمعية ملتقى الإنماء الفلسطيني | ٦٥ |
| الوسطى | جمعية مركز شباب الأقصى | ٦٦ |
| الوسطى | جمعية الشباب والبيئة | ٦٧ |
| الوسطى | جمعية التنمية الثقافية والاجتماعية والصحية | ٦٨ |
| الوسطى | المركز الثقافي الاجتماعي بدير البلح | ٦٩ |
| الوسطى | الهيئة الفلسطينية للثقافة والإعلام | ٧٠ |
| الوسطى | مركز العلم والثقافة | ٧١ |
| الوسطى | جمعية مركز شباب حكر الجامع | ٧٢ |
| الوسطى | جمعية الكرمل للثقافة والتنمية المجتمعية | ٧٣ |
| الوسطى | مركز المغازي الثقافي | ٧٤ |
| الوسطى | جمعية منتدى البريج الثقافي | ٧٥ |
| الوسطى | جمعية النهضة الفلسطينية | ٧٦ |
| الوسطى | منتدى التواصل بالنصيرات | ٧٧ |
| رفح | جمعية الملتقى الفني الخيرية | ٧٨ |
| رفح | جمعية المتحدين الثقافية الاجتماعية | ٧٩ |
| رفح | مركز تنمية الأجيال "غراس" | ٨٠ |
| رفح | جمعية الرؤيا الفلسطينية "فجر" | ٨١ |
| رفح | جمعية نور للتنمية وتطوير قدرات الشباب | ٨٢ |
| رفح | جمعية الملتقى الثقافي التنموي | ٨٣ |
| رفح | جمعية الذاكرة الفلسطينية | ٨٤ |
| رفح | جمعية المستقبل للثقافة والتنمية | ٨٥ |
| رفح | جمعية تيسير المستقبل للمتقنين | ٨٦ |

| | | |
|-----|-----------------------------------|---------|
| ٨٧ | جمعية رافيا للثقافة والتنمية | رفح |
| ٨٨ | جمعية شباب رفح الرياضية الخيرية | رفح |
| ٨٩ | هيئة مجمع الكرامة للثقافة والفنون | رفح |
| ٩٠ | جمعية التضامن الخيرية | رفح |
| ٩١ | جمعية التنمية الشبابية | رفح |
| ٩٢ | جمعية تطوير الفكر الشبابي | رفح |
| ٩٣ | جمعية بناء المستقبل | رفح |
| ٩٤ | جمعية الوثام الشبابية | خانيونس |
| ٩٥ | جمعية ملتقى شباب بلا حدود | خانيونس |
| ٩٦ | جمعية المنتدى المدني التنموي | خانيونس |
| ٩٧ | جمعية الوحدة والوعي الشبابي | خانيونس |
| ٩٨ | مؤسسة الثقافة والفكر الحر | خانيونس |
| ٩٩ | جمعية منتدى الشباب الفلسطيني | خانيونس |
| ١٠٠ | جمعية الفخاري للتنمية والثقافة | خانيونس |
| ١٠١ | جمعية ملتقى شباب القرارة | خانيونس |
| ١٠٢ | جمعية أجيال للتواصل والإنماء | خانيونس |
| ١٠٣ | جمعية شباب المنطقة الشرقية "شروق" | خانيونس |

وفقا للجدول أعلاه بلغ عدد المراكز الثقافية والشبابية ١٠٣ مركز، هذا بخلاف المراكز التابعة لجهات خارجية مثل المركز الثقافي البريطاني والمركز الثقافي الفرنسي. ويعتبر عدد المراكز الثقافية في القطاع مقبولا بشكل عام، خاصة أن هناك العديد من المراكز الثقافية التي لم نذكرها وهي مسجلة كشركات ربحية، لكن الإشكالية هنا تتعلق بإمكانيتها وقدرتها على القيام بدورها الثقافي والتي تؤثر الإحصائيات المتاحة على خلل واضح في هذا الصدد مما أثر سلبا على عملها وأداءها لدورها الثقافي بالشكل الملائم، فوفقا للمسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لواقع المؤسسات الثقافية لعام ٢٠٠٥، تبين أن ٨٠,٨% من المراكز الثقافية بحاجة لأجهزة تقنية (حاسوب، طابعة، فيديو، أجهزة عرض،...) ويوجد أيضا ٣٠,٨% من المراكز الثقافية بحاجة إلى أجهزة رياضية، بينما يوجد ٩٤,٢% من المراكز بحاجة إلى أدوات ثقافية، وبلغت نسبة المراكز التي بحاجة إلى وسائل توعوية إعلامية ٨٦,٥%^{١٨٤}.

أما فيما يتعلق بالحاجات الأساسية الإدارية للمراكز الثقافية فهي ذات أهمية كبرى في تسيير عمل هذه المراكز، إذ أن تلبية تلك الحاجات بالشكل المناسب يؤدي إلى الارتقاء بعمل المراكز الثقافية ومنحها القدرة على القيام بأداء رسالتها كما يجب، لكن في قطاع غزة هناك قصور بشكل عائقا أمام عمل المراكز الثقافية، حيث يوجد ٨٦,٥% من المراكز الثقافية بحاجة إلى التخطيط لمشاريع إنتاجية، و ٩٢,٣% من المراكز الثقافية بحاجة إلى تنمية المهارات القيادية، وبحاجة أيضا لتنمية القدرة على التخطيط، كما يوجد ٨٨,٥% من المراكز الثقافية بحاجة إلى تنمية القدرة على التنظيم المالي، وتحتاج ٩٠,٤% من المراكز الثقافية إلى نظام داخلي، و ٩٢,٣% من المراكز الثقافية تحتاج إلى مشاريع إنتاجية، بينما تشكل المراكز الثقافية التي بحاجة إلى حفظ الملفات ٩٢,٣%، وتشكل المراكز الثقافية التي بحاجة إلى نظام مالي ٨٤,٦%^{١٨٥}.

وفي نفس الاتجاه أوضحت دراسة ميدانية شاملة لواقع المؤسسات الثقافية والشبابية في محافظات قطاع غزة، أعدها الاتحاد العام للمراكز الثقافية وشملت الـ ١٠٣ مركز المبيينين في الجدول أعلاه أن هناك عدد من العقبات الموضوعية التي تمنع هذه المراكز من تحقيق أهدافها وهي ٨١,٥% عقبات مالية ولوجستية، ٥,٥% عقبات ناتجة عن الإجراءات القانونية، وعقبات ناتجة عن تجاهل الجمهور بنسبة ١٣%.

أما فيما يتعلق بالعقبات الذاتية التي تواجه هذه المراكز وتمنعها من تحقيق أهدافها فهي كما يلي، طبيعة المكان ٣٨,١%، عقبات إدارية ١٤,٣%، عدم وجود الدافعية ١٩%، وعقبات أخرى تتعلق بعدم وجود الوقت الكافي، وسلوكيات الموظفين.^{١٨٦}

^{١٨٤}الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦. المرجع السابق، ص ١٧

^{١٨٥}المرجع السابق.

^{١٨٦}دراسة ميدانية شاملة لواقع المؤسسات الثقافية والشبابية في محافظات قطاع غزة، الاتحاد العام للمراكز الثقافية، غزة، مارس ٢٠٠٧.

المكتبات العامة

تلعب المكتبات العامة دوراً ريادياً في إثراء الحياة الثقافية والمعرفية من خلال توفير المصادر المختلفة للمعرفة، من الكتب المطبوعة و الدوريات و الرسومات و المواد المرئية و المسموعة. بلغ عدد المكتبات العامة في قطاع غزة ١٦ مكتبة، منها ١١ مكتبة عاملة، و ٥ مكتبات غير عاملات،^{١٨٧} بينما كان عدد المكتبات العامة في قطاع غزة في الأعوام الست الماضية ٢٤ مكتبة.^{١٨٨} يعد هذا الانخفاض مؤشراً خطيراً و له آثاره السلبية على الأوضاع الثقافية في قطاع غزة. وقد يرجع هذا الانخفاض إلى عدم الاهتمام الكافي بالمكتبات العامة، يفسر ذلك قلة التمويل الموجه للمؤسسات الثقافية بشكل عام بما فيها المكتبات العامة، حيث أكبر مشكلة تعانيها هذه المؤسسات كما ذكرنا أنفا هي المشاكل المالية، وحتى نكون منصفين من الممكن أن نرجع التراجع في عدد المكتبات إلى قلة روادها و الاهتمام بهذا الرافد الثقافي الهام فقد بلغ عدد المستفيدين من المكتبات العامة خلال العام ٢٠٠٥، ١٥،٥٢٧ شخص،^{١٨٩} و من الممكن أن يرجع ذلك إلى قلة الاهتمام بالبحث العلمي خاصة من قبل مؤسسات التعليم الفلسطينية التي لا تولي البحث الأهمية المطلوبة وهذا ما سيتم الإشارة في الفصل الخاص بالحق في التعليم.

من جانب آخر فقد أثرت الأوضاع الصعبة و على الصعد كافة التي مرت بقطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧، سلبا على عمل المكتبات العامة و ذلك من عدة جوانب:-^{١٩٠}

- توقف التزويد بالكتب الجديدة، نتيجة لإغلاق المعابر و ضعف التمويل.
- تأثير انقطاع التيار الكهربائي على الأجهزة و بالتالي ينعكس سلبا على خدمات الرواد.
- عدم التمكن من المشاركة بمعارض الكتب، نتيجة لإغلاق المعابر ما يعني عدم القدرة على تحصيل الكتب حديثة النشر.
- عدم التمكن من المشاركة في الندوات و الدورات و ورش العمل الخارجية، مما يؤثر على قدرات الموظفين و تنميتهم مهاراتهم المهنية.
- تأجيل تحديث الأجهزة و صيانتها، بسبب إغلاق المعابر.

الأنشطة الثقافية للمكتبات

توجد العديد من الأنشطة الثقافية التي تمارس من خلال المكتبات العاملة سواء على صعيد الندوات، أو المحاضرات، أو الدورات، أو العروض الفنية، أو إقامة المعارض، أو إقامة فعاليات خاصة بالأطفال، أو إعداد و نشر أبحاث، و غير ذلك من مجالات النشاطات الأخرى.

وحسب المسح الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠٠٥، فقد شكلت الندوات و الدورات الحجم الأكبر من نسبة النشاطات الأخرى التي تمارسها المكتبات العامة العاملة في قطاع، و ذلك بنسبة وصلت إلى ٨١,١%، يليها المحاضرات بنسبة ٧٢,٧%. ثم الأنشطة المتعلقة بالفعاليات الخاصة بالأطفال و التي تشكل ٦٣,٦%، يلي ذلك النشاطات المتعلقة بالعروض الفنية و إقامة المعارض التي وصلت إلى ٣٦,٤%، أما النشاط الأقل ممارسة هو إعداد و نشر الأبحاث، حيث حاز على ٢٧,٣% فقط من حجم الأنشطة التي تمارسها المكتبات العامة العاملة في قطاع غزة.^{١٩١}

دور النشر و التوزيع

تعرف دار النشر بأنها "مؤسسة أو شخص يقوم بإصدار و طبع و توزيع الكتب أو المجلات و الصحف، و تتحمل مسئولية التمويل إلى جانب مخاطر النشر".

كما يعرف الناشر " بأنه الذي يدير عملية النشر بين المؤلف و الطابع و الموزع بماله و جهده و وقته حتى يصل إلى القارئ".^{١٩٢} عليه فإن دور النشر و التوزيع أهمية عظيمة في مجال نشر الثقافة و المعرفة في المجتمعات، فهي التي

¹⁸⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦. المرجع السابق، ص ١٤

¹⁸⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم "٦". رام اله - فلسطين، ص ٢٩٨

¹⁸⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦. مرجع سابق ص ١٩.

¹⁹⁰ رائد الوحيدي، نائب مدير مكتبة بلدية غزة العانة، مقابلة أجراها الباحث تاريخ ٢١/٤/٢٠٠٨.

¹⁹¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦. مرجع سابق، ص ٢٠.

¹⁹² الناشر محمد رشاد، إدارة اقتصاديات النشر، http://www.almasriah.com/show_news.asp?ID=209

تضع نتائج العمليات الذهنية للإنسان في متناول هذه المجتمعات. بلغ عدد دور النشر والتوزيع العاملة في الأراضي الفلسطينية ٣١ داراً، وصل نصيب قطاع غزة منها ٨ دور للنشر والتوزيع.^{١٩٣} يتضح من الأرقام السابقة وجود نقص ملحوظ في عدد دور النشر والتوزيع، والذي قد يعود إلى ضعف الإنتاج البحثي والمعرفي في القطاع، علاوة على ضعف إقبال الجمهور على شراء الكتب والدوريات وغيرها من روافد المعرفة خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تحد من قدرة المواطنين على إنفاق النقود من أجل اقتناء كتاب، في حين أنها بأمس الحاجة إلى تلبية حاجاتها من الطعام. وفيما يتعلق بالمواد الثقافية التي يتم طباعتها، فإن ٥٠,٠% منها كتب، و ١٢,٥% صحف، مما يعني أن نوع المواد الثقافية التي يتم طباعتها في قطاع غزة قاصرة فقط على الكتب والصحف، حيث لا يوجد على سبيل المثال طباعة لمجلات وغيرها من المواد الثقافية الأخرى، وعند مقارنة قطاع غزة بالصفة الغربية سنجد أن نسبة طباعة المجلات في الضفة الغربية وصلت إلى ٣٤,٨%، كما وصلت طباعة المواد الثقافية الأخرى ٣٤,٨%.^{١٩٤}

المسارح

تعتبر المسارح وسيلة هامة من وسائل نشر الثقافة والمعرفة في المجتمعات هذا علاوة على دورها الترفيهي، وذلك من خلال ما يقوم به المسرحيون مباشرة من عرض أدوار مختلفة أمام الجمهور ما يؤدي إلى تعظيم أثر الاتصال معهم. والمسرح أهميته الخاصة في فلسطين حيث يتم من خلاله تناول المواضيع الخاصة بنبضات الشارع وقضاياها وإشكالاته المختلفة لا سيما الناتجة عن ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي مما يساهم كثيراً في وضع الرؤى والسبل لتجاوز هذه الإشكاليات والتخلص من تبعاتها، فورشات الدراما بالترفيه الانفعالي التي يتم عرضها ما هي إلا عبارة عن تفرغ لانفعالات الأطفال من خلال تناول بعض الإشكاليات التي تواجههم في محيطهم وتناولها من خلال عرض مسرحي يقدم حلول لهذه الإشكاليات.

الجدول التالي يوضح توزيع المسارح في محافظات قطاع غزة^{١٩٥}

| المحافظة | اسم المسرح |
|----------|---|
| غزة | مسرح مركز رشاد الشوا الثقافي |
| غزة | مسرح مؤسسة سعيد المسحال للثقافة والعلوم |
| غزة | مسرح مركز هولست الثقافي |
| غزة | مسرح أيام المسرح/ جمعية الشبان المسيحية |
| غزة | مسرح جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني |
| خان يونس | مسرح بلدية خان يونس |
| خان يونس | مسرح جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني |

يوضح الجدول أعلاه تركيز غالبية المسارح في محافظة غزة في حين أنه يوجد مسرحان آخران في محافظة خان يونس. وهذا توزيع غير عادل، حيث أن هناك ثلاثة محافظات لا يوجد بها مسارح بما يؤشر على عدم الاهتمام بالمسرح.

جدول يوضح المسرحيات والجهات التي عرضتها خلال العام ٢٠٠٧^{١٩٦}

| العدد | المسرحية | جهة العرض |
|-------|----------------|-----------------------------------|
| 1 | القصة وما فيها | جمعية بسمة للثقافة والفنون |
| 2 | سम्म والساحرة | جمعية بسمة للثقافة والفنون |
| 3 | حمادة والعفريت | جمعية بسمة للثقافة والفنون |
| 4 | إضراب شامل | أيام المسرح/جمعية الشبان المسيحية |

^{١٩٣} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦. مرجع سابق، ص ٧

^{١٩٤} المرجع السابق، ص ٢٣

^{١٩٥} معلومات بناء على طلب الباحث.

^{١٩٦} معلومات بناء على طلب الباحث.

يدلل الجدول أعلاه على التدني الكبير في عدد المسرحيات التي تم عرضها خلال العام ٢٠٠٧، مما يعطي مؤشرا سلبيا إضافيا على الأوضاع الثقافية في قطاع غزة، والتي تأثرت بشكل خطير بأحداث الانفلات الأمني والاقتتال بين حركتي وفتح وحماس. هذا وقد كانت جهتا العرض الوحيدتان اللتان قامتتا بعرض مسرحيات خلال العام ٢٠٠٧ هما جمعية بسمة للثقافة والفنون وجمعية الشبان المسيحية من خلال مسرحها (أيام المسرح)، واللتان قامتتا أيضا بتنظيم ورشات درامية بالترغيب الانفعالي. يذكر أنه تم تنظيم عدد من المسرحيات من بعض الهواة والتي لا توضع ضمن إطار العمل المسرحي المنظم.^{١٩٧}

السينما

للسينما أهمية ودور كبير في صناعة الوعي للمجتمعات وتزويدها بالثقافة والمعرفة، خاصة مع إبرازها لتجارب الآخرين ونقل خبراتهم وإبداعاتهم. وتعتبر السينما ذات أهمية خاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية، فالسينما تستطيع أن تطرح واقع القضية، وتحلل ظروفها، وتعالج جوانبها المختلفة، ويمكن لها أن تنقل صوت القضية إلى جميع شعوب العالم، متجاوزة كل اللغات والثقافات والحضارات، كما يمكن لها أن تعيد صياغة المواقف تجاهها فهي تستطيع دائما القيام بمهمة طرح مواضيع القضية الفلسطينية، وأسئلتها، بجرأة وعمق، وتستطيع نقل الحقائق مهما كانت مريرة ومفجعة، ومهما كانت كارثية، والقضية الفلسطينية تحتاج دائما للسينما، على الأقل من أجل تكوين رأي عام، ومن أجل خدمة أهدافها.

لكن للأسف ورغم ما تم الإشارة إليه عن أهمية السينما في تحقيق أهداف القضية الفلسطينية، إلا أن هذه الوسيلة للاتصال مع الآخرين تجد اهتمام ضئيل سيما فيما يتعلق في الجانب التمويلي، وهذا ما يفسر التدني الحاد للأفلام التي تعرض واقع القضية الفلسطينية، حيث هناك إشكالية تتعلق في ضعف الإنتاج السينمائي الداخلي حيث لا تمول السلطة الوطنية الفلسطينية إنتاج الأفلام، ولا يقدم القطاع الخاص على الإنتاج أيضا إلا في أضيق الحدود هذه العوامل مجتمعة بالإضافة إلى النظرة السلبية للمواطنين تجاه السينما التي يظنوها أنها قد تقوم بعرض أفلام تتنافى مع الأخلاق والعادات والتقاليد السائدة، أدت إلى تغييب دور السينما في الحياة الثقافية في قطاع غزة.^{١٩٨} يوجد في قطاع غزة دار عرض سينما عاملة واحدة فقط، وهي سينما الهلال التابعة لجمعية الهلال الأحمر. هذا وقد تم خلال العام ٢٠٠٧، إنتاج فلمين فقط وهما، الاتصال الأخير والذي حصل على جائزة مهرجان ميلانو، بالإضافة لفيلم عن حياة الدكتور حيدر عبد الشافي،^{١٩٩} يعكس الأداء السينمائي في قطاع غزة مدى التردي الحاصل في هذه الوسيلة الهامة للاتصال مع الجماهير.

المتاحف

تعد متاحف مرآة حقيقية للشعوب والحضارات، وذلك بما يعرض فيها من إبداعات أبناء هذه الشعوب والذي يمثل نتاجهم الفكري والثقافي. ولطالما دأبت الدول على إنشاء متاحف إدراكا منها بأهميتها في المحافظة على التراث وتشكيل الشخصية المعرفية وصل الهوية الثقافية للأجيال. ولم تنحصر أهمية إنشاء متاحف على الناحية الثقافية فحسب، بل أصبحت معلما حضاريا لبلد ما ورمزا مهما من رموزه.^{٢٠٠} رغم هذه الأهمية للمتاحف إلا أنه لا يوجد في قطاع غزة سوى متحف واحد فقط يعمل به ثلاثة أشخاص مؤهلاتهم العلمية أقل من الثانوية العامة، مما يعني أن هناك إهمال واضح للتراث والتاريخ الفلسطيني بل والهوية الوطنية الفلسطينية.^{٢٠١}

الإعلام

تنتطوي وسائل الإعلام على أهمية كبرى تتجسد في ترسيخها العديد من الاتجاهات والقيم التي تحدث تغييرات سلوكية لدى الفرد والمجتمع، حيث تستخدم وسائل الإعلام كوسيلة للتأثير وتغيير الاتجاهات لدى الرأي العام وخلق توجهات واتجاهات، وبالتالي خلق سلوك مطلوب يقع ضمن أهداف الحملة الإعلامية المطلوبة، والمجتمع المستهدف بهذه الحملة.

¹⁹⁷ مقابلة أجراها الباحث مع كل من، محمد شعشاعة، نائب رئيس هيئة المسرحيين الفلسطينيين، و ناهض حنون، مدير جمعية بسمة للثقافة والفنون، التاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٠.

¹⁹⁸ محمد شعشاعة، مرجع سابق.

¹⁹⁹ المرجع سابق.

²⁰⁰ <http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,2206621,00.html>

²⁰¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦. مرجع سابق، ص ١٤

هذا ويتحمل الإعلام المسؤولية الأخلاقية والإنسانية فتصبح المصادقية من أهم ركائزه، مما يحتم التفريق بين الإعلام التعبوي والحزبي، والإعلام الذي يتوخى نقل المعلومة ويتصف بالموضوعية. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خلق رأي عام مؤثر في العملية السياسية ويفعل عملية الحراك السياسي والثقافي على أنشطة المجتمع ومنظّماته والدولة ومؤسساتها ويبث الروح الحية في الحياة السياسية ويشيع القيم الديمقراطية.²⁰²

تعتبر حرية الرأي والتعبير وحرية الوصول إلى المعلومات ونشرها وحرية اعتناق الأفكار هي أساس حرية العمل الصحفي والإعلامي، التي كفلتها المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما كفلها القانون الأساسي الفلسطيني، وقانون المطبوعات والنشر رقم (٩) لسنة ١٩٩٥. لكن هذه الحرية ليست على إطلاقها حيث وُضعت حولها عدد من الضوابط التي تحول دون حياد هذا الحق عن أهدافه، ففي المادة (٢٠) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تم إدانة التحريض على الحرب وإثارة البغضاء الوطنية أو العنصرية أو الدينية وأي شكل من أشكال التمييز أو العداوة أو العنف. كما جاء في المادة (٨) من قانون المطبوعات والنشر أنه على الصحفي وعلى كل من يعمل بالصحافة التقيد التام بأخلاقيات المهنة وآدابها بما في ذلك ما يلي:

- أ- احترام حقوق الأفراد وحياتهم الدستورية وعدم المساس بحرية حياتهم الخاصة.
- ب- تقديم المادة الصحفية بصورة موضوعية ومتكاملة ومتوازنة.
- ت- توخي الدقة والنزاهة والموضوعية في التعليق على الأخبار والأحداث.
- ث- الامتناع عن نشر كل ما من شأنه أن يذكي العنف والتعصب والبغضاء أو يدعو إلى العنصرية والطائفية.
- ج- عدم استغلال المادة الصحفية للترويج لمنتوج تجاري أو الانتقاص من قيمته.

المحطات الإذاعية والتلفزيونية

* المحطات الإذاعية

شهد قطاع غزة في السنوات الأخيرة انتشارا واسعا للإذاعات المحلية، اختلفت سياساتها وتعددت اتجاهاتها الفكرية، ولعبت دورا ملموسا في توجيه الرأي العام الفلسطيني، وأصبح لها جمهورها المنتشر في كل مكان.²⁰³ لكن للأسف كان هناك دور سلبي للإذاعات فيما يتعلق بالاعتقال الداخلي، سيما الإذاعات المحسوبة على حركتي فتح وحماس والتي مثلت أبواق للصراع بين هاتين الحركتين وعملت على تغذية حالة الانفلات الأمني في الشارع وأججت الصراع الداخلي ما أفقدها الكثير من رسالتها الإعلامية بمخالفة صريحة لكل آداب مهنة الصحافة والضوابط التي وضعتها المواثيق الدولية وقانون المطبوعات والنشر الفلسطيني، على حرية الصحافة والإعلام حتى لا تحيد عن رسالتها الحقيقية وأهدافها. بل كان من المفترض أن تنحى هذه الإذاعات في تجاه نشر ثقافة الوحدة والتسامح والحفاظ على حياة وكرامة المواطن الفلسطيني.

الإذاعات العاملة في قطاع غزة²⁰⁴

- ١- إذاعة صوت القدس ١٠٢,٧ fm.
- ٢- إذاعة صوت الأقصى 107.6 fm.
- ٣- إذاعة صوت الأقصى مباشر.
- ٤- راديو ألوان ٩٤,٥ fm.
- ٥- صوت البراق ١٠٣ fm.
- ٦- راديو الإيمان ٩٦,٢ fm.
- ٧- راديو المنار ٩٢ fm.
- ٨- راديو فرسان الإرادة (للمعاقين بدير البلح).
- ٩- إذاعة القرآن الكريم (حكومية تتبع لوزارة الأوقاف).
- ١٠- راديو غزة أف أم.

إذاعات كانت تعمل ولكن تم إغلاقها بعد سيطرة حماس على قطاع غزة²⁰⁵

١- صوت الحرية.

٢- إذاعة صوت الشباب.

٣- صوت العمال.

²⁰² صحيفة الصباح 49798sid=akbar&mlf=interpage&http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=49798

²⁰³ عاطف أبو عامر 9DF11407-72B5-4029-B513-A7BFA2B943EF.htmhttp://www.aljazeera.net/NR/exeres/9DF11407-72B5-4029-B513-A7BFA2B943EF.htm

²⁰⁴ معلومات جمعت بواسطة الباحث.

²⁰⁵ معلومات جمعت بواسطة الباحث.

الإذاعات الدولية العاملة في قطاع غزة^{٢٠٦}

١- إذاعة البي بي سي البريطانية بالعربي fm ١٠٧,٤، وهي مرخصة من وزارة الاتصالات في عهد الحكومة العاشرة .
هذا ومن الضروري الإشارة أن غالبية الإذاعات سابقة الذكر غير مرخصة وتتبع لتنظيمات فلسطينية.

*المحطات التلفزيونية

أما بالنسبة للمحطات التلفزيونية العاملة في قطاع غزة فهي:^{٢٠٧}

- ١- قناة تلفزيون فلسطين الأرضية والفضائية.(بعد سيطرة حماس على قطاع غزة أصبح بث تلفزيون فلسطين فقط من داخل الضفة العربية).
- ٢- قناة الأقصى الأرضية والفضائية.

٢٠٨ الصحف

الصحف شأنها شأن المصادر الإعلامية الأخرى هي في غالبيتها تصدر عن القوى السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية، ما انعكس سلبا على مصداقيتها في تناول الأحداث والصراعات الداخلية التي هيمنت على قطاع غزة بل على العكس أصبحت في مادتها الإعلامية تعكس حالة الانقسام الداخلي بل وساهمت في تأجيجه أيضا ما أفقدها الكثير من طبيعة عملها الأصلي.

الصحف الصادرة في قطاع غزة^{٢٠٩}

- ١- صحيفة الرسالة.
- ٢- صحيفة فلسطين.
- ٣- صحيفة الاستقلال.

صحف متوقفة عن الصدور^{٢١٠}

- ١- صحيفة الكرامة .

الصحف الممنوعة من التوزيع والطبع في قطاع غزة والضفة الغربية

- ١- الرسالة وفلسطين، صحيفتان ممنوعتان من الطبع والتوزيع بالضفة منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.
- ٢- صحيفة الأيام الفلسطينية، ممنوعة من النشر والتوزيع في قطاع غزة في أعقاب إصدار محكمة صلح غزة التابعة للحكومة المقالة قرارا بمنع نشرها أو توزيعها في القطاع اعتبارا من ١٠ فبراير ٢٠٠٨.

أثر الحصار والاعتداءات الإسرائيلية على الأوضاع الثقافية

أثرت الإجراءات الإسرائيلية ضد السكان المدنيين في قطاع غزة على كافة أوضاعهم الحياتية بما فيها الثقافية، حيث أدى الحصار المفروض على القطاع إلى نقص حاد في احتياجات كافة المؤسسات الثقافية من أجهزة ومعدات وخلافها من الوسائل التي تمكن هذه المؤسسات من القدرة على القيام بمسؤولياتها الثقافية على أكمل وجه.
من جانب آخر تواصلت الاعتداءات الإسرائيلية بحق المؤسسات الثقافية سيما المؤسسة الإعلامية، حيث لم يسلم الصحفيون والعاملون في وكالات الأنباء المحلية والعالمية من الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية، بل أصبحت حوادث إطلاق النار باتجاههم أحد أهم الملامح البارزة في سياسة قوات الاحتلال الهادفة إلى فرض التعنيم الإعلامي على ما ترتكبه من جرائم وأعمال قتل بحق المدنيين العزل،^{٢١١} متجاوزة بذلك قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني سيما المادة (٧٩) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، الذي يؤكد على وضع الصحفيين، الذين يعملون في مناطق الحرب، كمدنيين ويوفر لهم الحماية نفسها التي توفرها اتفاقية جنيف الرابعة للمدنيين، حيث تنص المادة (٧٩) على

²⁰⁶معلومات جمعت بواسطة الباحث.

²⁰⁷معلومات جمعت بواسطة الباحث.

²⁰⁸الصحف هي عبارة عن مطبوعات دورية تستهدف الجمهور العام وهي معدة لأن تكون مصدرا أوليا للمعلومات المطبوعة عن الأحداث الجارية المرتبطة بالشؤون العامة والمسائل الدولية والسياسية وغيرها. أنظر تعريف المفاهيم والمصطلحات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

²⁰⁹معلومات جمعت بواسطة الباحث.

²¹⁰معلومات جمعت بواسطة الباحث.

²¹¹ وزارة الأشغال العام والإسكان الفلسطينية <http://www.mpwh.gov.ps/viewdoc.asp?aid=708>

"يعد الصحفيون الذين يباشرون مهام مهنية خطيرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصا مدنيين ويجب حمايتهم بهذه الصفة، ويجوز لهم الحصول على بطاقة هوية تشهد على صفتهم كصحافيين".

اعتداءات قوات الاحتلال على الصحفيين في قطاع غزة منذ بداية الانتفاضة وحتى ٣٠/١٠/٢٠٠٧^{٢١٢}

| نوع الاعتداء | عدد الاعتداءات | عدد القتلى | عدد الجرحى |
|--|----------------|------------|------------|
| مصادرة أو تحطيم معدات وأجهزة وبطاقات صحفية | 1 | 0 | 0 |
| قتل، إصابة | 21 | 2 | 28 |
| ضرب وإهانة | 1 | 0 | 0 |
| اعتقال أو احتجاز أو اختطاف | 6 | 0 | 0 |
| اعتداء على ممتلكات خاصة (منزل، سيارة) | 2 | 0 | 0 |
| اعتداء على مؤسسة إعلامية | 2 | 0 | 0 |
| إعاقة تنقل، حركة | 2 | 0 | 0 |
| إطلاق نار دون إصابات | 14 | 0 | 0 |
| إطلاق نار | 8 | 1 | 10 |
| أخرى | 3 | 0 | 2 |

أثر الانفلات الأمني على الأوضاع الثقافية

تصعدت ظاهرة الانفلات الأمني خلال العام ٢٠٠٧، سيما مع تصعد الاقتتال بين حركتي فتح وحماس وصولاً بسيطرة الأخيرة على المقار الأمنية، مما كان له بالغ الأثر السيئ على مجمل الأوضاع في قطاع غزة بما فيها الأوضاع الثقافية. فخلال وبعد المواجهات تعرضت العديد من المؤسسات الثقافية والإعلامية للأضرار والتخريب والسلب والنهب، كما تم الاستيلاء بعد سيطرة حماس على القطاع على العديد من المؤسسات الثقافية وطردها العاملين منها.

يمكن القول أن العام ٢٠٠٧ من أسوأ الأعوام التي مرت على الأوضاع الثقافية بشكل عام والإعلام الفلسطيني بشكل خاص وذلك منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية سنة ١٩٩٣، فقد شهد ما يزيد على ٢٥٠ انتهاكا للحريات الإعلامية، أكثر من نصفها وأسوأها ارتكب من أطراف فلسطينية، خاصة في فبراير، مايو، يونيو، ونوفمبر، حيث تم إعدام ثلاثة إعلاميين (سليمان العشي ومحمد عبود من صحيفة فلسطين، وعصام الجوجو من الموقع الإخباري فلسطين مباشر)، وتم الاعتداء على العشرات، واحتجاز، واعتقال، وتهديد الكثير من الصحفيين، وتم الاستيلاء على مقرات مؤسسات إعلامية، ومصادرة أو تدمير معداتها، ومنع بعضها من العمل مثل: تلفزيون فلسطين، إذاعة صوت العمال، إذاعة صوت فلسطين، إذاعة صوت الحرية، إذاعة صوت الشعب.. الخ في مدينة غزة، ومنع صحف من الطباعة والتوزيع وهذا ما أشرنا إليه آنفاً.

من جانب آخر شهد العام ٢٠٠٧ استمرار ظاهرة خطف الصحفيين الأجانب، حيث تم خطف (مصور وكالة فرانس برس، خايمي رازوري، ومراسل بي بي سي، ألن جونستون الذي تعرض لأطول عملية اختطاف استمرت من ٣/١٢ إلى ٧/٤)، يذكر أن الفتان الأمني تسبب بمغادرة الصحفيين الأجانب لقطاع غزة، حيث قامت وسائل الإعلام الدولية بالاعتماد على المراسلين المحليين في تغطية الأحداث هناك.

هذا ولم تسلم وسائل الإعلام العربية أيضاً من الانتهاكات، حيث تم تفجير مكتب قناة العربية الفضائية في شباط ٢٠٠٧.

يضاف إلى ذلك القرارات والإجراءات التي تمنع التجمعات والتظاهرات السلمية، وضرورة الحصول على بطاقة صحفية من وزارة الإعلام التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة، مما يشكل مساس وبشكل خطير بحق المواطن والصحفي في حرية الرأي والتعبير في الأراضي الفلسطينية، والذي كفله القانون الفلسطيني الأساسي وقانون المطبوعات والنشر، بالإضافة للمواثيق الدولية، عليه فقد احتلت الأراضي الفلسطينية العام ٢٠٠٧ المرتبة ١٥٨ في التصنيف العالمي السنوي لحرية الصحافة من أصل ١٦٩ دولة، وذلك وفقاً لمنظمة مراسلون بلا حدود، في حين احتلت المرتبة ١٣٤ في سنة ٢٠٠٦.²¹³

²¹² قاعدة بيانات مركز الميزان لحقوق الإنسان.

²¹³ المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، <http://www.hrinfo.net/palestine/mada/2008/pr0108.shtml>

الجهات الحكومية التي تقدم الخدمات الثقافية والإعلامية

تقدم عدد من الجهات الحكومية الخدمات الثقافية والإعلامية في الأراضي الفلسطينية، والتي تتمثل بمؤسسات الإعلام الرسمي (وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، هيئة الإذاعة والتلفزيون، ووكالة وفا)، ووزارة السياحة والآثار، ووزارة الشباب والرياضة (جزء فقط من نشاطاتها يتعلق بالجانب الثقافي)، ووزارة الثقافة. ورغم التعدد في الجهات الحكومية التي يقع على عاتقها الازدهار بالحياة الثقافية في الأراضي الفلسطينية إلا أن أدائها ظل في كثير من الأحيان دون المستوى الذي يتم معه تحقيق هذا الهدف، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف المخصصات المالية التي كانت توجهها السلطة الوطنية الفلسطينية من موازنتها السنوية إلى قطاع الثقافة والإعلام، وينسحب هذا الحديث عند وجود موازنة للسلطة الوطنية الفلسطينية، لكن الحال في الوقت الراهن خطير سيما مع غياب الموازنة منذ العام ٢٠٠٦، وفي لمحة سريعة على المخصصات المالية لقطاع الثقافة والإعلام في الموازنة العامة للعام ٢٠٠٥، وهي ضمن آخر موازنة عامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث لم تقدم موازنة أخرى حتى كتابة هذا التقرير الذي يغطي العام ٢٠٠٧، سيتضح مدى القصور في قدرة هذه المخصصات على التطوير والنهوض بالأوضاع الثقافية والإعلامية في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ إجمالي العام لهذه المخصصات ٣٠,٢٦٢ مليون دولار أي حوالي ١,٤% فقط من إجمالي الموازنة العامة للعام ٢٠٠٥، وهذا مبلغ زهيد جدا وأقل بكثير من أن يعمل على تطوير قطاع الثقافة والإعلام، خاصة وأنه بالرغم من قلة هذه المخصصات إلا أنه يوجه معظمها للنفقات الجارية ٢٩,٤٤٩ مليون دولار أي حوالي ٩٧%، في حين تشكل النفقات الرأسمالية والتطويرية ٨١٣ ألف دولار فقط أي حوالي ٢,٦% وهذا يؤشر بشكل واضح على عدم الاهتمام الواضح بقطاع الخدمات الثقافية والإعلامية.

تحوز مؤسسات الإعلام الرسمي على النصيب الأكبر من إجمالي المخصصات المالية المقدمة للمؤسسات والوزارات المعنية بتقديم الخدمات الثقافية والإعلامية، حيث بلغت مخصصاته المالية ١٧,٠٨ مليون دولار أي حوالي ٥٦%، وبلغت إجمالي نفقاته الجارية ١٦,٣٨٦ مليون دولار أي حوالي ٩٦% من حجم المخصصات المالية للمجلس، بينما حازت النفقات الرأسمالية والتطويرية على النصيب الأقل وهو ٦٩٧ ألف دولار أي حوالي ٤%.

أما وزارة السياحة والآثار فقد بلغت مخصصاتها المالية ٣,٦٨٣ مليون دولار أي حوالي ١٢% من إجمالي المخصصات المالية المقدمة للمؤسسات والوزارات المعنية بتقديم الخدمات الثقافية والإعلامية، بلغت النفقات الجارية للوزارة ٣,٦٤٥ مليون دولار أي حوالي ٩٩% من حجم المخصصات المالية، بينما بلغت النفقات الرأسمالية والتطويرية ٣٨ ألف دولار أي حوالي ١% فقط.

هذا وقد بلغت المخصصات المالية لوزارة الشباب والرياضة والتي يذهب جزء ضئيل من موازنتها لجانب الثقافي، ٦,٦٩٤ مليون دولار أي حوالي ٢٢% من إجمالي المخصصات المالية المقدمة للمؤسسات والوزارات المعنية بتقديم الخدمات الثقافية والإعلامية، بلغت النفقات الجارية ٦,٦٤٨ مليون دولار أي حوالي ٩٩,٣% من حجم المخصصات المالية للوزارة، بينما بلغت النفقات الرأسمالية والتطويرية ٤٦ ألف دولار أي حوالي ٠,٧%.

في حين حصلت وزارة الثقافة على النصيب الأقل من المخصصات المالية المقدمة للمؤسسات والوزارات المعنية بتقديم الخدمات الثقافية والإعلامية، حيث بلغت مخصصاتها المالية ٢,٨٠٢ مليون دولار أي حوالي ٩%، بينما بلغت نفقاتها الجارية ٢,٧٧١ مليون دولار أي حوالي ٩٩%، وبلغت النفقات الرأسمالية والتطويرية ٨١٣ ألف دولار أي حوالي ٢٩%.

²¹⁴ أبعاد قانون الموازنة العامة الفلسطينية للسنة المالية لعام ٢٠٠٥.

الخاتمة

عكس الاستعراض الوافي لحالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال العام ٢٠٠٧، حجم الانتهاك الخطير التي تعرضت له هذه الحقوق، نتيجة استمرار الحصار المفروض على السلطة الوطنية الفلسطينية من قبل المجتمع الدولي والجهات المانحة، وامتناع الجانب الإسرائيلي عن تسديد أموال المقاصة للسلطة وذلك خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٧، حيث تغير الوضع بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بعد حسمها العسكري الذي قامت به، حيث استأنفت الدول المانحة المساعدات لحكومة الطوارئ من ثمة حكومة تسيير الأعمال وكتليهما برئاسة سلام فياض (الضفة الغربية)، كما استأنف الجانب الإسرائيلي تسديد أموال المقاصة لها. من جانب آخر تم تشديد المقاطعة على الحكومة المقالة (قطاع غزة) برئاسة إسماعيل هنية، وتصعد الحصار على القطاع بصورة غير مسبوقه سيما مع اعتباره كياناً معادياً من قبل الحكومة الإسرائيلية، الأمر الذي انعكس سلباً وبشكل بالغ الخطورة على حقوق السكان المدنيين في قطاع غزة لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الحق في السكن الملائم، بلغ عدد سكان قطاع غزة الذي مساحته ٣٦٠ كم² في نهاية عام ٢٠٠٧ (١,٤١٦,٥٣٩) نسمة، بكثافة سكانية وصلت إلى ٣,٩٣٥ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد، وبذلك يعتبر القطاع من أشد المناطق ازدحاماً حول العالم، كما أن معدل نمو السكان في القطاع يعد من المعدلات المرتفعة جداً وفق المعايير العالمية، حيث يصل إلى (٤%) سنوياً.

ويعتبر المجتمع الفلسطيني عموماً مجتمعاً فتيماً، فيشكل الأطفال دون سن ١٨ عاماً ٥٠,٦% من سكان غزة والقطاع، كما أن حوالي ثلث سكان قطاع غزة على مقاعد الدراسة في المراحل المختلفة، ويبلغ معدل حجم الأسرة في قطاع غزة (٦,٥) فرداً، وهو معدل مرتفع وفق المقاييس الدولية وحتى الفلسطينية، فيبلغ المعدل في الضفة الغربية (٥,٥) فرداً.

إن هذه المعطيات تؤشر إلى أنه ليس من السهولة بمكان أن يتمتع الفلسطينيون بحقهم في السكن المناسب وفق الشروط والمعايير الإنسانية من سلامة البيئة وتوفير الأمن ومصادر الطاقة والمرافق العامة... الخ، وذلك في أوضاع اعتيادية، أما في ظل الأوضاع المتردية والمتفاقمة اضطراداً، فإن تمتع الفلسطينيين من سكان القطاع تحديداً بهذا الحق وإن بالحدود الدنيا بات شبه مستحيل.

حتى نهاية عام ٢٠٠٧ كان يصل حجم إشغال الوحدة السكنية الواحدة في قطاع غزة إلى خمسة أفراد، حيث أن أكثر من ٥٢% من هذه الوحدات يعيش فيها أكثر من شخصين في الغرفة الواحدة، وهذه الأرقام تعبر عن درجة اكتظاظ عالية في مساكن القطاع. كما أن ٦٦% من الوحدات السكنية في قطاع غزة موصولة بشبكات الصرف الصحي، ويعاني سكان القطاع من ندرة المياه النظيفة وتدني جودتها حيث يجد أكثر من ٥٥% من سكان القطاع المياه التي تصل إلى منازلهم سيئة الجودة.

تسبب الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منتصف عام ٢٠٠٧ في انتهاك كافة حقوق المواطنين الفلسطينيين بشكل مباشر وغير مباشر، ومن ضمنها الحق في السكن، بعد منع دخول مواد البناء المختلفة مما تسبب في تراجع حاد في عدد الوحدات السكنية التي تم بناؤها في عام ٢٠٠٧ وتوقف مشاريع البنية التحتية بشكل شبه كامل.

وقد شهد عام ٢٠٠٧ تراجعاً نسبياً في انتهاكات قوات الاحتلال المباشرة للحق في السكن (الهدم والتجريف) قياساً بالأعوام السابقة، فقامت قوات الاحتلال بتدمير ٦٢ منزلاً، ولكن الانتهاكات الداخلية بفعل الفلتان الأمني والاقتتال الداخلي قد عوضت التراجع النسبي لانتهاكات الاحتلال المباشرة، حيث تسببت العوامل الداخلية بإلحاق أضرار جزيئية بأكثر من ٦٧٠ منزلاً، وأضرار كلية بـ ٥٩ منزلاً.

وتجدر الإشارة إلى أن العدد الكلي للمنازل التي دمرتها قوات الاحتلال منذ بدء الانتفاضة عام ٢٠٠٠ حتى نهاية عام ٢٠٠٧ بلغ ٢,٩٩٧ منزلاً، أما التي تضررت جزئياً فبلغت خلال الفترة ذاتها ٤٣٥٢ منزلاً، هذا بحسب توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان، أما بحسب توثيق وزارة الأشغال فيرتفع العدد إلى ٢٦,٤١١ منزلاً.

لقد كان عام ٢٠٠٧ من أكثر الأعوام التي شهدت تراجعاً في تمكن الفلسطينيين من أعمال حقهم في السكن، خصوصاً في النصف الثاني منه بعد تشديد الحصار الإسرائيلي على القطاع، فقد توقفت حركة البناء بشكل كبير، وتعطلت المشاريع السكنية لوزارة الأشغال ووكالة الغوث، كذلك الأمر بالنسبة لمشاريع البنية التحتية التي تجمدت ولم تنجز بمعظمها.

الحق في العمل، شهد الحق في العمل خلال العام ٢٠٠٧، تراجعاً خطيراً يعود بشكل أساسي إلى التصعيد غير المسبوق للحصار والإغلاق التي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. وفيما يلي استعراض لأبرز انعكاسات ذلك الحصار على السكان في القطاع:

١- انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة في قطاع غزة من ٤٠,١% في الربع الثالث لعام ٢٠٠٠ إلى ٣٦,٦% في الربع الأخير من العام ٢٠٠٧.

٢- تدنى نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث شكلت نسبة مشاركتها في عام ٢٠٠٧ على التوالي، ١٠,٨% في الربع الأول، ١١,٥% في الربع الثاني، ١١,٥% في الربع الثالث، ١٠,٢% في الربع الرابع.

٣- احتل قطاع الخدمات بلا منازع أعلى نسبة تشغيل في قطاع غزة بواقع ٥٢,٢%، يليه القطاعات الأخرى التي شهدت بمجملها تراجعاً كبيراً منذ اندلاع انتفاضة الأقصى الحالية.

٤- انخفضت نسبت البطالة في قطاع غزة من ٣٠,٤% في الربع الأول ٢٠٠٧ إلى ٢٦,٤% في الربع الثاني ٢٠٠٧، في حين ارتفعت بشكل ملحوظ في الربع الثالث لتصل إلى ٣٢,٩%، ثم عادت وانخفضت في الربع الأخير من العام ٢٠٠٧ لتصل إلى ٢٩,٠%، بكل التغيرات التي طرأت على نسب البطالة خلال العام ٢٠٠٧، تظل النسبة مرتفعة جداً، خاصة مع مقارنتها بالربع الثالث لعام ٢٠٠٠ والتي وصلت فيه إلى ١٥,٥%.

٥- تتركز نسبة البطالة بين الفئات العمرية الشابة، من ١٥-١٩ سنة، و ٢٠-٢٤ سنة، و ٢٥-٢٩ سنة، وهذه دلالة

واضحة على وجود خلل كبير في سوق العمل في قطاع غزة يتمثل بوجود عجز كبير في الطلب على العمالة في

حين المعروض منها قليل، حيث لا يستطيع سوق العمل استيعاب العمالة الجديدة سيما من فئة الشباب المقبلين على

العمل.

٦- تشير إحصائيات البطالة حسب سنوات الدراسة في فلسطين، أن معدل البطالة بين الإناث اللواتي لم ينهين أي سنة دراسية أدنى من الفئات الأخرى، في حين كانت أدنى نسبة هي للذكور لمن أنهوا ١٣ سنة فأكثر.

٧- انخفضت القيمة الاسمية لمعدل الأجر اليومي الصافي للمستخدمين بأجر في قطاع غزة من ٦٦,٩ شيكل في الربع الأول من العام ٢٠٠٧ إلى ٦٣,٧ شيكل في الربع الثاني بينما ارتفعت إلى ٦٤,١ شيكل في الربع الثالث، وحافظت على نفس المستوى في الربع الرابع، في حين بلغ في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ ما معدله ٥٠,٤ شيكل.

٨- وصل الفقر في قطاع غزة على مستويات غير مسبوقة، حيث تعيش ٨ عائلات من ١٠ عائلات تحت خط الفقر البالغ ٢,٣٠٠ شيكل للأسرة في الشهر الواحد، منهم ٦٦,٧% يعيشون في فقر مدقع أقل من ١,٨٣٧ شيكل.

٩- ارتفعت نسبة الإعالة في قطاع غزة من ٥,٩% في الربع الثالث ٢٠٠٠ إلى ٧,٣% في الربع الأول ٢٠٠٧، لتتخفف في الربع الثاني إلى ٦,٩%، لكنها ظلت مرتفعة بمقدار ١٦,٩% عن في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠، ثم عادت وارتفعت بشكل كبير في الربع الثالث من العام ٢٠٠٧ لتصل إلى ٧,٤% بمعدل ارتفاع ٢٥,٤% عن الربع الثالث من العام ٢٠٠٠.

١٠- ارتفاع الأسعار في قطاع غزة كان الأكثر منذ ١٠ سنوات، حيث ارتفعت خلال العام ٢٠٠٧ إلى ٤,٠٤% مقارنة بالعام ٢٠٠٦، و ١٨,١٨% مقارنة في العام ٢٠٠٠. وقد سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً بنسبة ٦,٣٣%.

١١- قدرت أعداد الأسر التي تعتمد على المساعدات الغذائية والمساعدات المباشرة بـ ٨٠%. حيث يعتمد قرابة ٨٢٥ ألفاً من سكان قطاع غزة المصنفون كلاجئين على مساعدات وكالة الغوث الدولية ويتلقون في الوقت الراهن حصصاً من المواد الغذائية، بينما يساعد برنامج الأغذية العالمي ٢٠٠ ألف شخص آخرين.

١٢- بلغ مجموع عدد الموظفين الذين قطعت رواتبهم منذ حزيران ٢٠٠٧، من قبل حكومة سلام فياض حوالي ٤٠ ألف موظف مدني وعسكري، في حين تقوم حكومة إسماعيل هنية بدفع رواتب حوالي ٢٠ ألف موظف منهم.

الحق في التعليم، عانى قطاع التعليم في قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧ جملة من المشاكل والمعوقات التي شكلت انتهاكاً خطيراً للحق في التعليم:-

المؤشرات العامة

معدلات القراءة والكتابة

رغم التحسن المستمر على نسب معدلات القراءة والكتابة في قطاع غزة، والتي ارتفعت من ٨٦,٣% عام ١٩٩٧ إلى ٩٣,٧% عام ٢٠٠٦، إلا أن هناك خوف من تأثير تراجع عدد مراكز محو الأمية بشكل كبير خلال العام ٢٠٠٧ سلباً على معدلات معرفة القراءة والكتابة.

الرسوب والتسرب

رغم وصول نسبة الرسوب إلى ١,٨% إلا أن هذا الرقم لا يعبر عن الواقع سيما بعد ظهور نتائج مدارس وكالة الغوث الدولية التي ألغت نظام الترفيع الآلي التي كانت تعمل به سابقا والتي لا زالت تتبناه وزارة التربية والتعليم العالي، حيث أظهرت نتائج الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، رسوب نسبة مرتفعة جدا من الطلاب. أما فيما يتعلق في نسبة التسرب ورغم وصولها إلى ٠,٧% فقط إلا أنها أيضا قد لا تكون دقيقة، حيث يوجد إقبال كبير على مراكز التدريب المهني في وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تضم الطلاب المتسربين، حتى أن الكثير من هذه المراكز لا يستوعب الكثير من الطلاب المتقدمين للالتحاق بها.

إلزامية التعليم ومجانيته

بشكل عام يمكن القول أن معدل الالتحاق الصافي في مراحل التعليم الأساسي والثانوي لازال دون المستوى المطلوب، مما يفرض تحدي أمام الجهات المعنية بقطاع التعليم وفي مقدمتها وزارة التربية والتعليم على رفع هذه النسبة، حيث وصلت هذه النسبة خلال العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٥٨,٤% في مرحلة التعليم الأساسي، و ٦٤,٠% في مرحلة التعليم الثانوي.

رياض الأطفال

تعاني رياض الأطفال من ازدحام الطلبة في الصف الواحد، هذا علاوة على تدني نسبة المعلمين إلى عدد الطلبة، حيث وصل معدل الطلبة لكل شعبة ٢٦ طالبا، بينما المعيار الأكثر قبولا عالميا هو ١٥ طالبا/صف، وعدد الطلبة لكل معلم ٢٠ طالب بينما المعيار الأكثر قبولا عالميا أيضا هو ١٥ طالبا/معلم. هذا ولا زالت تعود ملكية رياض الأطفال في معظمها إلى القطاع الخاص واثنتين فقط للحكومة، وهذا يدل القصور وعدم إيلاء الأهمية المطلوبة لتعليم رياض الأطفال.

التعليم العام

١- أدى إغلاق المعابر إلى نفاذ كميات الورق الموجودة في المطابع مما أثر سلبا على طباعة الكتب المدرسية بالكم المطلوب، وقد كانت معاناة مدارس الوكالة في هذا الصدد كبيرة سيما مع وجود عجز يقدر بنحو ٣٥٠٠٠ كتابا.

٢- وجود عجز في القرطاسية والأجهزة والمواد المخبرية، وأجهزة الكمبيوتر.

٤- نتيجة لإغلاق المعابر وعدم السماح لمواد البناء بالدخول إلى قطاع غزة وبالتالي توقف العديد من مشاريع البناء لمدارس جديدة، استمر العجز في عدد المدارس ما يعني استمرار الكثافة الصفية المرتفعة، والذي بلغت بالمعوسط ٣٥ طالبا في الفصل، حيث يوجد العديد من الفصول فيها أكثر من ٥٠ طالبا باستثناء المدارس الخاصة، مما ينعكس سلبا على التحصيل العلمي للطلاب. كما أدى العجز أيضا في عدد المدارس إلى استمرار عمل حوالي ٧٣% من مدارس القطاع لفترتين خلال اليوم والذي بدوره ينعكس سلبا على الحقوق التعليمية.

٥- الانفلات الأمني الذي استشرى في العام ٢٠٠٧ وما حمله من أثار سلبية على قطاع التعليم بشكل عام وعلى طلاب التعليم العام بشكل خاص، سيما في المرحلة الأساسية الذين يكونون أكثر عرضة للاضطرابات النفسية والخوف ما ينعكس ذلك سلبا وبشكل خطير على تحصيلهم العلمي. هذا علاوة على انعكاس ذلك سلبا أيضا على انتظام الطلاب بمقاعد الدراسة لاسيما طلاب الثانوية العامة الذي واكبت امتحاناتهم ذروة الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، حيث تم تأجيل انعقاد إحدى الامتحانات النهائية والذي بدوره ضاعف من حجم معاناتهم وأضعف من قدرتهم على الاستيعاب والتركيز.

٦- سياسة قطع رواتب الموظفين التي اتبعتها حكومة سلام فياض بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، والتي طالبت ٣٥٠ موظف، علاوة على الإشكاليات الأخرى التي طالبت المعلمين والتي من المؤكد أن لها بالغ الأثر على أدائهم وقدرتهم التعليمية بما ينعكس سلبا على التحصيل العلمي للطلاب.

٧- لا زالت العديد من المدارس تعاني من قصور في توفير الاحتياجات والإمكانيات اللازمة للمعاقين للتمتع بحقهم في التعليم مساواة بأقرانهم الأصحاء بدنيا. كما أن المعاقين من الصم لازالت مشاكلهم التعليمية خطيرة قائمة، حيث ينتهي تعليمهم عند المرحلة الإعدادية وهذا مؤشر خطير على انتهاك حقهم في التعليم، هذا وقد حال الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع أيضا من دخول كتب المكفوفين.

التعليم العالي

١- وجود نقص في الكتب والملازم الدراسية بسبب نقص المواد الأولية اللازمة للطباعة، علاوة على النقص في مواد المختبرات والذي يعود إلى إغلاق المعابر.

٢- ضعف الاهتمام بالبحث العلمي.

٣- تركيز البرامج الدراسية للمؤسسات التعليمية على الجانب النظري على حساب العملي والتطبيقي.

٤- لازالت تعاني الجامعات من أزمة مالية سيما مع عدم قدرة الطلاب على تسديد رسوم الدراسة، وانخفاض نسبة الهبات والمساعدات الخارجية، حيث لا تتعدى هذه النسبة الـ ٢٥% لبعض الجامعات.

- ٥- تعد الرسوم الدراسية مرتفعة، سيما مع سوء الأوضاع المادية للمواطنين، والذي دفع العديد من الطلاب لتجميد دراستهم الجامعية بسبب عدم القدرة على تسديد الرسوم.
- ٦- رغم ما تقدمه عدد من مؤسسات التعليم العالي من منح وقروض للطلبة وإن كان يساهم في التخفيف من أعباء مصاريفهم الدراسية إلا أنه يظل دون المستوى المطلوب سيما في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة، خاصة مع تخفيض بعض الجامعات نسبة القروض عن الأعوام السابقة، فجامعة الأزهر على سبيل المثال قدمت قروض للطلبة بنسبة ٢٥% فقط في حين كانت تقدم سابقا من ٥٠-٧٥%.
- ٧- عدم الموائمة بين التخصصات المطروحة في مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات السوق، ما يعني ارتفاع نسبة بطالة الخريجين عام تلو الآخر.
- ٨- انعدام التنسيق الكافي بين الجامعات الفلسطينية وعدم وجود تنسيق كاف لوضع الخطط والبرامج التطويرية.
- ٩- غياب دور فاعل لمجلس التعليم العالي، والذي يفترض أن يكون له دور فعال في تطوير التعليم العالي، حيث تم تحجيم دوره وتحديد صلاحياته بقضايا أولية مثل معدلات القبول الجامعي وغيرها، ولم يأخذ الدور المناط به بالرغم من مهنيته.
- حق المشاركة في الحياة الثقافية، شهدت الأوضاع الثقافية خلال العام ٢٠٠٧، تراجعاً خطيراً نجم بشكل أساسي عن الإجراءات والسياسات الإسرائيلية ضد السكان المدنيين في قطاع غزة بالإضافة للظاهرة الانفلات الأمني والاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس والذي انتهى بسيطرة الأخيرة على قطاع غزة.
- ١- وجود العديد من الإشكاليات التي تتعلق بعمل المراكز الثقافية والذي تؤثر سلباً على عملها وأداءها لدورها الثقافي بالشكل الملائم، فهناك عدد من العقبات الموضوعية التي تمنع هذه المراكز من تحقيق أهدافها وهي ٨١,٥% عقبات مالية ولوجستية، ٥,٥% عقبات ناتجة عن الإجراءات القانونية، وعقبات ناتجة عن تجاهل الجمهور بنسبة ١٣%.
- أما فيما يتعلق بالعقبات الذاتية التي تواجه هذه المراكز وتمنعها من تحقيق أهدافها فهي كما يلي، طبيعة المكان ٣٨,١%، عقبات إدارية ١٤,٣%، عدم وجود الدافعية ١٩%، وعقبات أخرى تتعلق بعدم وجود الوقت الكافي، وسلوكيات الموظفين.
- ٢- أثرت الأوضاع الصعبة وعلى الصعيد كافة التي مرت بقطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧، سلباً على عمل المكتبات وذلك من عدة جوانب:-
- توقف التزويد بالكتب الجديدة، نتيجة لإغلاق المعابر وضعف التمويل.
- تأثير انقطاع التيار الكهربائي على الأجهزة وبالتالي ينعكس سلباً على خدمات الرواد.
- عدم التمكن من المشاركة بمعارض الكتب، نتيجة لإغلاق المعابر ما يعني عدم القدرة على تحصيل الكتب حديثة النشر.
- عدم التمكن من المشاركة في الندوات والدورات وورش العمل الخارجية، مما يؤثر على قدرات الموظفين وتنميتهم مهاراتهم المهنية.
- تأجيل تحديث الأجهزة وصيانتها، بسبب إغلاق المعابر.
- ٣- وجود نقص ملحوظ في عدد دور النشر والتوزيع والتي بلغت وفقاً للمسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٥، ٨ دوراً للنشر، ويعزى ذلك إلى ضعف الإنتاج البحثي والمعرفي في القطاع، علاوة على ضعف إقبال الجمهور على شراء الكتب والدوريات وغيرها من روافد المعرفة خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تحد من قدرة المواطنين على إنفاق النقود من أجل اقتناء كتاب، في حين أنها بأمر الحاجة إلى تلبية حاجاتها من الطعام.
- ٤- يوجد في قطاع غزة ٧ مسارح، تتركز غالبيتها في محافظة غزة في حين أنه يوجد مسرحان آخران في محافظة خان يونس. وهذا توزيع غير عادل، حيث أن هناك ثلاثة محافظات لا يوجد بها مسارح بما يؤثر على عدم الاهتمام بالمسرح.
- ٥- هناك تدني كبير في عدد المسرحيات التي تم عرضها خلال العام ٢٠٠٧، مما يعطي مؤشراً سلبياً إضافياً على الأوضاع الثقافية في قطاع غزة، والتي تأثرت بشكل خطير بأحداث الانفلات الأمني والاقتتال بين حركتي فتح وحماس. هذا وقد كانت جهتا العرض الوحيدتان اللتان قامتتا بعرض مسرحيات خلال العام ٢٠٠٧ هما جمعية بسمة للثقافة والفنون وجمعية الشبان المسيحية من خلال مسرحها (أيام المسرح)، واللذان قامتتا أيضاً بتنظيم ورشات درامية بالتفريغ الانفعالي. يذكر أنه تم تنظيم عدد من المسرحيات من بعض الهواة والتي لا توضع ضمن إطار العمل المسرحي المنظم.
- ٦- يعكس الأداء السينمائي في قطاع غزة مدى التردي الحاصل في هذه الوسيلة الهامة للاتصال مع الجماهير، حيث يوجد في قطاع غزة دار عرض سينما عاملة واحدة فقط، وهي سينما الهلال التابعة لجمعية الهلال الأحمر.

هذا وقد تم خلال العام ٢٠٠٧، إنتاج فلمين فقط وهما، الاتصال الأخير والذي حصل على جائزة مهرجان ميلانو، بالإضافة لفيلم عن حياة الدكتور حيدر عبد الشافي.

٧- رغم أهمية المتاحف التي تعتبر مرآة حقيقية للشعوب والحضارات، وذلك بما يعرض فيها من إبداعات أبناء هذه الشعوب والذي يمثل نتاجهم الفكري والثقافي. إلا أنه لا يوجد في قطاع غزة سوى متحف واحد فقط يعمل به ثلاثة أشخاص مؤهلاتهم العلمية أقل من الثانوية العامة، مما يعني أن هناك إهمال واضح للتراث والتاريخ الفلسطيني بل والهوية الوطنية الفلسطينية.

٨- يعد العام ٢٠٠٧ من أسوأ الأعوام التي مرت على الأوضاع الثقافية بشكل عام والإعلام الفلسطيني بشكل خاص وذلك منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية سنة ١٩٩٣، فقد شهد ما يزيد على ٢٥٠ انتهاكا للحريات الإعلامية، أكثر من نصفها وأسوأها ارتكبت من أطراف فلسطينية وذلك خلال الاقتتال الدامي الذي جرى بين حركتي فتح وحماس. عليه فقد احتلت الأراضي الفلسطينية العام ٢٠٠٧ المرتبة ١٥٨ في التصنيف العالمي السنوي لحرية الصحافة من أصل ١٦٩ دولة، وذلك وفقا لمنظمة مراسلون بلا حدود.

من واقع ما تمخض عنه التقرير السنوي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ٢٠٠٧، من نتائج عكست الانتهاك الصارخ التي تعرضت له هذه الحقوق فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يوصي بما يلي:-

١- على المجتمع الدولي القيام بمسؤولياتها تجاه المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وتوفير المساعدات اللازمة لهم.
٢- يجب على المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، الضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي من أجل:-

أ-كف العدوان وآلة الحرب العسكرية عن السكان المدنيين.
ب-رفع الحصار وفتح المعابر وتسهيل حركة الأفراد والمعابر.

ج-الالتزام بواجباتها تجاه السكان المدنيين وتوفير الحاجات الأساسية لهم.
د- إدخال المستلزمات الطبية، والمستلزمات اللازمة لسير العملية التعليمية، والتي منها على سبيل المثال إدخال أوراق الطباعة اللازمة لطباعة الكتب المدرسية، وإدخال مواد البناء اللازمة لإنجاز مشاريع بناء المدارس الجديدة، هذا بالإضافة لإدخال مواد البناء اللازمة لبناء المستشفيات والمراكز الطبية.

هـ- إدخال حاجة قطاع غزة من المحروقات يوميا وهي، ١٤٠ ألف لتر بنزين، ٤٠٠ ألف لتر سولار، ٢٥٠ طن غاز، ٤٠٠ ألف لتر سولار لمحطة توليد الكهرباء.^{٢١٥}

٣-إنهاء حالة الانقسام الداخلي حتى تتمكن السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها من ممارسة دورها الإداري والتموي الذي افتقده المواطن الفلسطيني في قطاع غزة على وجه الخصوص.

٤-وضع خطط حكومية لحل مشكلة السكن الآخذة في التفاقم، تستند على استغلال أراضي المستوطنات التي أخلاها جيش الاحتلال، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في المجال العقاري، وتشجيع البنوك على تقديم قروض إسكان.

٥-العمل على تطوير شبكات الصرف الصحي، فلا يعقل أن يستمر حرمان ٣٤% من سكان قطاع غزة من خدمات شبكة الصرف الصحي.

٦-العمل على إيجاد حل عاجل لمشكلة المياه التي تتفاقم عاما بعد آخر.
٧-تطوير محطات تنقية المياه، وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

٨-الرقابة على حفر الآبار الجوفية، وإغلاق المخالفة منها.
٩-الرقابة على استخدام المبيدات الحشرية، والتي يتسرب جزء منها إلى الخزان الجوفي، الأمر الذي يترتب عليه

تعرّض حياة المواطنين وصحتهم لخطر حقيقي.
١٠-تعويض المواطنين الذين تضررت ممتلكاتهم جراء الاقتتال الداخلي.

١١-يجب قيام الحكومة الفلسطينية في الضفة وغزة، أن تعمل جاهدة لتقديم المساعدات العينية والمادية للمتعلّين عن العمل، سيما عمال إسرائيل والمستوطنات.

١٢-ضرورة أن تكون الأولوية في صرف الأموال من قبل الحكومة الفلسطينية في الضفة وغزة، على القطاعات الخدمية التي تقدم الخدمات المباشرة للمواطنين وهي الصحة والتعليم والإسكان.

١٣-تشكيل لجنة صحية وطنية تضم في عضويتها ممثلين عن كافة الأجسام المقدمة للخدمات الصحية، برئاسة وزارة الصحة، تعمل على التنسيق فيما بين هذه الأجسام، وتضع خطة صحية مشتركة، بحيث يكون هناك تكامل وتكافل فيما بين هذه الأجسام، وبما يضمن تقديم الخدمات الصحية بشكل شامل ومتوازن للمواطنين أينما كانت أماكن سكنهم.

²¹⁵ الهيئة العامة للبترول، معلومات بناء على طلب الباحث، ٢٥/١٢/٢٠٠٧

- ١٤- ضرورة أن تعمل وزارة الصحة على زيادة عدد المراكز الصحية التابعة لها، مع التركيز على المناطق التي يرتفع فيها معدل السكان إلى المراكز الصحية مثل محافظة خان يونس، والسعي للوصول إلى المعدل الذي اعتمده منظمة الصحة العالمية وهو مركز واحد لكل ١٠,٠٠٠ شخص.
- ١٥- توعية المواطنين بضرورة الزيارة الدورية إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية.
- ١٦- التوعية بأهمية الزيارة الدورية لمراكز رعاية الأطفال حديثي الولادة والرضع.
- ١٧- العمل على زيادة عدد الكوادر الطبية كماً ونوعاً، بالإضافة لزيادة عدد الأسرة.
- ١٨- يجب على المجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل من أجل - على المجتمع الدولي أن يلزم إسرائيل بتسهيل حركة الطلاب على المعابر والسماح لهم بالتواصل مع جامعاتهم في الخارج.
- ١٩- ضرورة قيام وزارة التربية والتعليم العالي بالتخلي عن سياسة الترفيع الآلي المعمول بها حالياً وذلك لآثارها السلبية على المسيرة التعليمية.
- ٢٠- على الجهات المعنية بقطاع التعليم وفي مقدمتها وزارة التربية والتعليم العالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان رفع نسبة معدل الالتحاق الصافي لا سيما في مراحل التعليم الأساسي.
- ٢١- ضرورة إيلاء وزارة التربية والتعليم العالي اهتمام أكبر للتعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال) والتوسع به.
- ٢٢- على الجهات المعنية بقطاع التعليم وفي مقدمتها وزارة التربية والتعليم العالي توفير الاحتياجات والإمكانات اللازمة للمعاقين للتمتع بحقوقهم في التعليم مساواة بأقرانهم الأصحاء بدنياً، سيما المعاقين من الصم والتي لازالت مشاكلهم التعليمية الخطيرة قائمة، حيث ينتهي تعليمهم عند المرحلة الإعدادية وهذا مؤشر خطير على انتهاك حقوقهم في التعليم.
- ٢٣- على صعيد التعليم العالي، يجب إيلاء مؤسسات التعليم العالي اهتماماً أكبر للبحث العلمي.
- ٢٤- على وزارة التربية والتعليم العالي الموائمة بين التخصصات المطروحة في مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات السوق.
- ٢٥- ضرورة قيام الجامعات الفلسطينية بالتنسيق فيما بينها، سيما على صعيد وضع الخطط والبرامج التطويرية.
- ٢٦- تفعيل دور مجلس التعليم العالي للقيام بواجبه التطويري تجاه التعليم العالي في فلسطين.
- ٢٧- على المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها على الصحفيين.
- ٢٨- على السلطة الوطنية الفلسطينية، إيلاء المؤسسات الثقافية الدعم المادي المناسب، والزيادة من حجم المخصصات المالية للوزارات المعنية في الأوضاع الثقافية وذلك عند إعداد الموازنة العامة الفلسطينية.
- ٢٩- على الحكومة المقالة إعادة النظر في قرارها القاضي بمنع توزيع جريدة الأيام في قطاع غزة.
- ٣٠- ضرورة التزام الإذاعات المحلية بالمهنية في تناولها المادة الإعلامية وعدم جعلها أبواق لتأجيج الصراع والفتن الأمني.
- ٣١- الالتزام بقانون تنظيم الموازنة العامة وتقديم مشروع الموازنة العامة،^{٢١٦} والأخذ في عين الاعتبار الاحتياجات المجتمعية خاصة القطاعات الخدمية التي تمس حياة المواطنين بشكل يومي لاسيما حقوقهم في التعليم والصحة والسكن والعمل.
- ٣٢- مطالبة المجلس التشريعي الحكومة والضغط عليها لتقديم مشروع قانون الموازنة العامة وفقاً للقانون، لاسيما أن التأخير في تقديم وإقرار الموازنة العامة، يضعف من رقابة المجلس على تنفيذها والسنوات الماضية خير شاهد على ذلك. إقرار مشروع الموازنة العامة إذا كان يلبى احتياجات المواطنين اليومية خاصة حقوقهم في التعليم والصحة والسكن والعمل، ورفضه إذا كان لا ينسجم مع ذلك بهدف الضغط على الحكومة لتنفيذ برنامج اقتصادي واجتماعي واضح.

²¹⁶ تنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، على أن "يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة إلى المجلس التشريعي قبل شهرين على الأقل من بداية السنة المالية" وتنص المادة الأولى على أن "تبدأ السنة المالية من أول كانون الثاني (يناير) وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون أول (ديسمبر) من كل سنة ميلادية"، الوقائع الفلسطينية، العدد ٢٥، ١٩٩٨/٩/٢٤.